

جنون

العولمة



تفنيده المخاوف من التجارة المفتوحة

جاري بيرتلس

روبرت ز. لورانس

روبرت إ. ليتان

روبرت ج. شابيرو

ترجمة

كمال السيد



With the compliments of
The Cultural Section

Embassy of the United States of America
5 Latin America Street, Garden City, Cairo
Tel: 357-3366 Fax: 357-3740

جنون العولمة

تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة

جاري بيرتلس
روبرت ز. لورانس
روبرت إ. ليتان
روبرت ج. شابيرو

ترجمة
كمال السيد

**GLOBAPHOBIA: CONFRONTING FEARS ABOUT OPEN
TRADE** by Gary Burtless, Robert Z. Lawrence, Robert E. Litan,
and Robert J. Shapiro.

Copyright © 1998 by The Brookings Institution, The Progressive
Policy Institute, and The Twentieth Century Fund.

ALL RIGHTS RESERVED.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

تمهيد

من مفارقات عصرنا الراهن ، أنه في حين أن أمريكا كانت لها الريادة في تشجيع العالم على تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل بين الاقتصادات القومية ، فإن أعدادا متزايدة من الأمريكيين يعربون ، على ما هو باد للعيان ، عن شكوكهم ومخاوفهم بشأن عملية « العولمة » هذه ، بالضبط في الوقت الذي لاح فيه أننا نجحنا في هذا المسعى .

ويبدو أن هناك عدة عوامل مسئولة عن هذا التزامن غير المؤلف بين هذين التطورين . فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي قد شهد في التسعينيات توسعا من أطول توسعاته في زمن السلم ، فإن وضع كثيرين من الأمريكيين تخلف إلى الوراء ، ولم يتحسن دخلهم الحقيقي على نحو يذكر ، أو حتى انخفض عما كانوا يكسبونه قبل عقد مضى . وبالإضافة لذلك ، فإن اضطراب أسواق العمل والأسواق المالية قد أثار عدم اليقين بالنسبة للكثيرين الذين كانوا سيمضون قدما للأمام لو لم يحدث هذا . وفي ظل هذا المناخ ، تصبح العولمة كبش فداء سهلا وتغدو نبأ مشئوما يقابل بالتطير .

ويسعى المؤلفون الأربعة لهذا الكتاب إلى كشف الأفكار الخاطئة الكامنة وراء هذا « الهلع من العولمة » . ويقومون بذلك بأسلوب سلس وواضح ومزود بعدد من الرسوم ، وفي هذا يصفون طابعا حيا على المفاهيم المجردة المؤلفوة للاقتصاديين وإن لم تكن كذلك بالنسبة لأعداد كبيرة من عامة الناس . وفي رأيهم ، الذي يعززه كثير من الأدلة الاقتصادية ، أن العولمة ما زالت تفيد الاقتصاد الأمريكي ولا تضره . ولا ريب أن هناك خاسرين - وتلك حقيقة بخسها قدرها وهون من شأنها بعض الاقتصاديين والزعماء السياسيين . وذلك هو السبب في أن المؤلفين يوصون بمزيد من شبكات الأمان ، التي تيسر مرحلة الانتقال على العمال الذين تؤدي قوى التغيير الاقتصادي المتنوعة ، بما في ذلك التجارة ، للاستغناء عنهم .

وقد أثرى المؤلفون بصورة جماعية ، أداءهم للمهمة التي نذروا أنفسهم لها بالكثير من الخبرات المتوافرة في مجال البحث والتحليل ، من أمثال خبرات : جارى بيرتلس ، وهو زميل أقدم في برنامج الدراسات الاقتصادية في بروكنجز ، ويعد من خبراء البلاد الرواد في اقتصاديات العمل ؛ وروبرت ز. لورانس ، أستاذ كرسي القرن الجديد في قسم التجارة والاقتصاديات الدولية في بروكنجز ، وأستاذ كرسي ألبرت ل. ويليامز للتجارة والاستثمار الدوليين في مدرسة جون ف. كنيدي للحكم في هارفارد ، وله شهرة واسعة باعتباره واحدا من أبرز خبراء الاقتصاد التجريبي في مجال التجارة في البلاد ؛ وروبرت إ. ليتان ، مدير الدراسات الاقتصادية وأستاذ كرسي أسرة كابوت بقسم الاقتصاد في بروكنجز ، وله كتابات كثيرة في طائفة من الموضوعات ، منها التجارة والتمويل ، وشغل أخيرا منصبين كبيرين في إدارة كلينتون ؛ وروبرت ج. شابيرو ، مؤسس ونائب الرئيس السابق لمعهد السياسة التقدمية ، ومرشح الإدارة ، في وقت إعداد هذا الكتاب ، لمنصب وكيل وزارة التجارة للشئون الاقتصادية ، وهو أيضا من أبرز المحللين الاقتصاديين في البلاد .

وهذا الكتاب ثمرة للتعاون بين مؤسسة بروكنجز ، ومعهد السياسة التقدمية ، وصندوق القرن العشرين . وقد استفاد المؤلفون ، واستفاد هذا المشروع من التمويل والدعم السخي والنصيحة المخلصة لهاري فريمان ، الذي ظل لفترة طويلة عضوا في مجلس بروكنجز ونائب الرئيس التنفيذي السابق لشركة أمريكان إكسبرس .

ويعرب المؤلفون عن امتنانهم للتعليقات والاقتراحات النافعة الكثيرة التي قدمها قراء النسخ الأولى من هذا المخطوط ، بمن فيهم جريج أنريج (الابن) ، ريتشارد كوبر ، وليام فرنزل ، جارى هوفباور ، ديفيد ريتشاردمون ، تشارلز شولتز .

وفي الوقت نفسه ، يظل المؤلفون مسئولين مسئولية كاملة عن الآراء المعرب عنها في هذا الكتاب ، والتي لا تعكس بالضرورة رأى الأمناء والمسؤولين وغيرهم من أعضاء هيئة العاملين في مؤسسة بروكنجز ، ومعهد السياسة التقدمية ، وصندوق القرن العشرين .

وأخيرا ، يعرب المؤلفون عن تقديرهم للمساعدة التحريرية التي قدمها
تانجام جاكوبسون وديبورا ستايلز ، والمساعدة الممتازة في مجال البحوث
التي قدمها ستيف بارون ، وعمليات التحقق التي قامت بها سينثيا إجلسياس
وهيلين كيم ، والدعم الإداري من أنيتا ويتلوك ، وإعداد الفهرس الذي قامت
به جوليا بتراكيس .

مايكل هـ . أرماكوست

رئيس مؤسسة بروكنجز

ريتشارد ليوني

رئيس مؤسسة القرن العشرين

ويل مارشال

رئيس معهد السياسة التقدمية

فبراير ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة

٩	□ الفصل الأول : مقدمة
٢٣	□ الفصل الثاني : فضائل الانفتاح
٦١	□ الفصل الثالث : الانفتاح والوظائف
٧٩	□ الفصل الرابع : الانفتاح والأجور
١١٥	□ الفصل الخامس : العدالة والفرص المتكافئة
١٤١	□ الفصل السادس : الانفتاح والسيادة والمعايير
١٦٣	□ الفصل السابع : التصدى للاختلال وعدم المساواة
١٩٣	■ المراجع
١٩٩	■ الفهرس

الفصل ١ مقدمة

يرى البعض أن أداء اقتصاد الولايات المتحدة منذ ١٩٩٢ كان هو الأفضل خلال جيل كامل . ففي صيف ١٩٩٧ ، عندما كان الاقتصاد قد توسع لفترة تزيد على خمس سنوات ، وصف آلان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادى هذا الأداء بأنه غير عادى . وقبل ذلك ببضع سنوات قليلة ، كان روبرت رايش وزير العمل قد تعبّر « اقتصاد وسط » - أى اقتصاد ليس نشيطا أو ساخنا بأكثر من اللازم (بتضخم متسارع) وليس فاترا بأكثر من اللازم (ببطالة متصاعدة) .

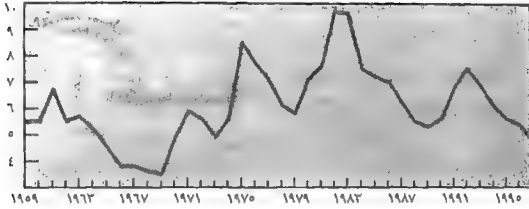
ويصف مصطلح رايش بدقة الأداء الاقتصادى للبلاد فى السنوات الأخيرة . ويجعل الشكل (١ - ١) الأنباء السعيدة للتسعينيات : معدل بطالة آخذ فى الانخفاض بصورة مطردة لأدنى مستوى له فيما يزيد على خمسة وعشرين عاما ؛ تضخم منخفض أو مستقر ؛ أسعار للأوراق المالية أعلى منها كثيرا فى بداية العقد (على الرغم من بعض الاهتزازات العصبية العنيفة نحو نهاية ١٩٩٧) .

بيد أن آخرين يرون الاقتصاد فى صورة مختلفة تماما : اقتصاد رحيم جدا بالنسبة للقلّة فى القمة ، ومجز بالكاد بالنسبة للكثيرين فى المنتصف ، وكابوس مستمر لمن هم فى القاع . ويوضح الشكل (١ - ٢) الأنباء الاقتصادية السيئة :

الشكل (١ - ١) : الأنباء السعيدة

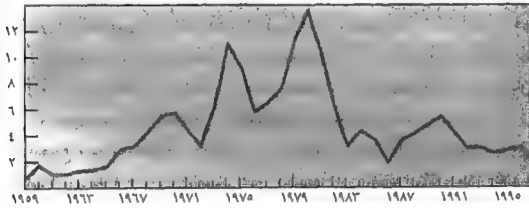
معدل البطالة منخفض

نسبة العاطلين



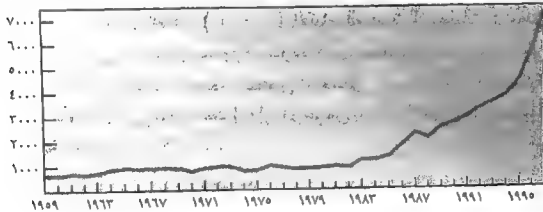
التضخم معتدل

النسبة المئوية السنوية للتغير (١)



مؤشرات داو جونز للشركات الصناعية تبلغ ذرى جديدة (ب)

الرقم القياسي للقيمة



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

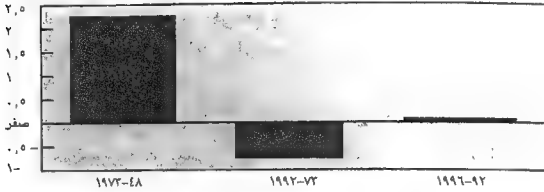
(١) الرقم القياسي لسعر المستهلك في الولايات المتحدة.

(ب) المتوسط السنوي لأسعار الإقبال اليومية.

الشكل (١ - ٢) : الانبعاث السيئة

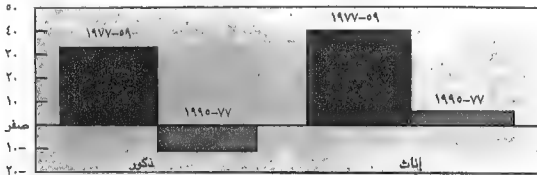
انخفاض نمو الأجر الحقيقي

النسبة المئوية السنوية للتغير



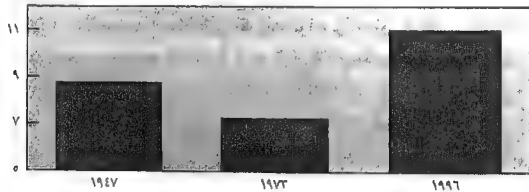
أقل العمال أجرا أسوأهم حالا^(١)

النسبة المئوية للتغير (ب)



عدم المساواة الأسرية أخذة في التصاعد

معدل الدخل : القمة / الفاع (ج)



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩١، ١٩٩٧) وحسابات جاري بيرتس، استناداً للإحصاء العشري ومسوح السكان الجارية (ملفات مارس).

(١) العمال في الخمس الأدنى من توزيع الإيرادات، هم عمال يبلغون من العمر ٢٥-٥٨ سنة، ويعملون كل الوقت، وطوال العام.

(ب) الإيراد السنوي الحقيقي.

(ج) الدخل المتوسط في الخمس الأعلى / الدخل المتوسط في الخمس الأدنى.

■ بالرغم من التوسع فى التسعينيات ، فإن أجر العامل العادى (باستبعاد المزايا الإضافية) لم يكد ينمو منذ ١٩٧٣ ، بعد تزايد مطرد بنحو ٢,٢٥ فى المائة سنويا عبر السنوات الخمس والعشرين السابقة .

■ عانى الرجال الموجودون فى قاع توزيع الدخل من انخفاض ضخم فى أجورهم ، فى واقع الأمر ، فى حين اختفى نمو الدخل بالنسبة للنساء الموجودات فى القاع .

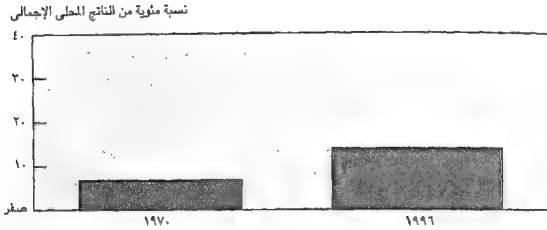
■ أثارت حقيقة أن الأمريكيين ذوى الأجور الجيدة استمروا فى حالة مرضية ، بينما كان يعانون الركود أو التدهور الاقتصادى من لم يكن لهم مثل هذا الحظ ، السخط على تنامى عدم المساواة .

■ ورغم أن الشكل لا يبين ذلك ، فقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع ، أن القلق يتأب كثير من العاملين من الطبقة الوسطى ، الذين يواجهون التهديد « بإنقاص عددهم » أو « إعادة هندستهم » . ذلك أنهم وهم يشاهدون فقد أصدقائهم وجيرانهم وظائفهم ، يرتعدون من أن الدور سيحل عليهم .

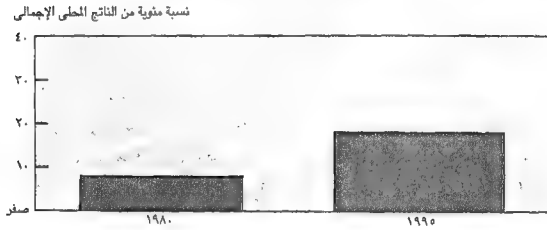
إن طبيعة الاقتصاد الأمريكى المشابهة لشخصية الدكتور جيكل ومستر هايد تتطلب تفسيراً . وهناك إجابة واحدة تتردد بتواتر متزايد فى قاعات الكونجرس ، والأحاديث التليفزيونية والإذاعية ، وربما على موائد العشاء فى البيوت فى شتى أنحاء البلاد ، وهى أن « العولمة » - تزايد الارتباط الاقتصادى بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى - هى السبب الرئيسى فى الأنباء الاقتصادية السيئة التى نكرناها توا . والمنطق الكامن وراء هذا التفسير مغر . ويحدد الشكل (١ - ٣) ثلاثة مقاييس للعولمة زادت بصورة كبيرة منذ مطلع السبعينيات ، عندما بدأت الاتجاهات المعاكسة المبينة فى الشكل (١ - ٢) . فقد زادت الواردات ليس فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا بالنسبة لحجم الاقتصاد ، مما وضع ضغوطا قوية على أجور ووظائف العمال الأمريكيين ، وهو أمر قابل للجدل . وفى الوقت نفسه ، زادت الشركات الأمريكية بصورة كبيرة من استثماراتها فى الخارج ، الأمر الذى أدى ، فى اعتقاد بعض النقاد ، إلى تصدير الوظائف الأمريكية للخارج وممارسة ضغط نزولى على أجور العمال المتبقين بعد ذلك . والأكثر من هذا ، أن نسبة المهاجرين من سكان الولايات المتحدة

الشكل (١ - ٣) : مقاييس مشتركة للعملة

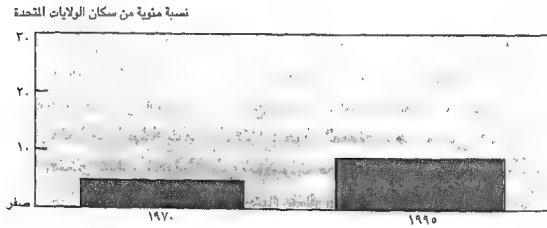
الواردات من السلع والخدمات



مجمع الاستثمار الأمريكي المباشر في الخارج (١)



المهاجرون



المصادر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧، ١٩٨٧)؛ الخلاصة الإحصائية للولايات المتحدة، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٧ (١) على أساس التكلفة التاريخية.

تضاعفت تقريبا خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، مما أضعف بدرجة أكبر قدرة الأمريكيين الأقل مهارة على المساومة .

لقد أصبح مصير الاقتصاد الأمريكي مرتبطا على نحو متزايد باقتصادات البلدان الأخرى لسببين . أحدهما معروف جيدا ، وهو في الواقع ثمرة لسياسة متعمدة . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، طفتت البلدان في شتى أنحاء العالم ، بقيادة الولايات المتحدة ، تقلل ، بصورة مطردة ، الحواجز التجارية - من جانب واحد في الحالات الأخيرة . فانخفضت الرسوم الجمركية المتوسطة التي تفرضها البلدان مرتفعة الدخل مثل الولايات المتحدة ، من ما يزيد على ٤٠ في المائة لنحو ٦ في المائة بالكاد ، في حين قلت الحواجز على التجارة في الخدمات . وتفاوضت بلدان كثيرة على إبرام اتفاقياتها للتجارة الحرة مع جيرانها .

والقوة الثانية الكامنة وراء العولمة ليس للسياسيين سيطرة تذكر ، أو ليس لهم سيطرة على الإطلاق عليها : التقدم المستمر للتكنولوجيا . فالطائرات الأسرع والأكبر تنقل الناس والسلع بسرعة أكبر وتكلفة أرخص . وتواصل تكلفة الاتصالات ، التي تحركها ثورة في تكنولوجيا الكمبيوتر والمواد ، الانخفاض . ورغم أن معظم الاستثمار يبقى داخل البلاد ، فإن مقادير ضخمة من رأس المال السائل تتدفق رغم هذا إلى مختلف أنحاء العالم بوتيرة متسارعة بحثا عن أفضل العوائد ، كما أوضحت بجلاء أزمة العملة الآسيوية في أواخر ١٩٩٧ .

وأيا كانت الأسباب الكامنة وراء العولمة ، فقد أثارت القلق والعداء الصريح بين البعض في الولايات المتحدة . وقد تبدى كلا الأمرين بجلاء في خريف ١٩٩٧ ، خلال الجدل المحتدم في الكونجرس حول توسيع نطاق سلطة الرئيس في التفاوض « سريع المسار » بشأن التجارة ، وفي القرار الذي اتخذ في النهاية بتأجيل الاقتراع حول المسألة لوقت ما في ١٩٩٨ . ولا يقتصر منتقدو العولمة على شخصيات معروفة في الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة - باتريك بوكانان ، ريتشارد جيهاردت ، وروس بيرو . إذ تبين مسوح الرأي أن نصف سكان أمريكا على الأقل يعتقدون أن « العولمة » - أيًا كان المعنى الذي يفترضه الناس لهذا المصطلح - تضر بأكثر مما تنفع ، وأن التجارة المتوسعة ستؤدي إلى أجور أقل للعمال

الأمريكيين . ولا ريب أن هذه الآراء تساعد في تفسير السبب في أن كثير من الاستطلاعات تبين أن معظم الأمريكيين يعارضون اتفاقيات التجارة الحرة الجديدة . كما أن درجة مماثلة ، إن لم تكن أكبر ، من العداء للتكامل الاقتصادي العالمي ، شائعة في أوروبا .

وقد وضعنا هذا الكتاب لبيان أن الخوف من العولمة - أو « الهلع من العولمة » - يقوم على أسس جد ضعيفة . نحن لا نجادل في أن الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة مثله مثل الكوب المملوء نصفه والفارغ نصفه الآخر . ويتضح هذا من الشكلين (١ - ١) و (١ - ٢) . ونوضح في الصفحات التالية أن الجاذبية السطحية « للهلع من العولمة » قد أدت على الرغم من ذلك إلى انحراف كثيرين من الناخبين الأمريكيين وصانعي السياسة عن جادة الصواب في عدد من المناحي .

أولا ، إن الولايات المتحدة قد تعولمت بصورة سريعة خلال السنوات الذهبية السابقة لعام ١٩٧٣ ، عندما كانت الإنتاجية والأجور يزدان بصورة سريعة ، وكان عدم المساواة يتقلص ، مما يبين أن مستويات المعيشة يمكن أن تزيد بمعدل صحى في حين تزيد الولايات المتحدة روابطها مع باقى العالم . وعلى أية حال ، فإنه من المفيد أن يقر في الأذهان أن الاقتصاد الأمريكى ليس أكثر عولمة اليوم مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى - مقيسا بحصة التجارة في ناتجها الإجمالى .

ثانيا ، أنه حتى على الرغم من أن العولمة تضر بعض العمال الأمريكيين ، فإن العلاجات الحمائية التى يقترحها بعض منتقدى التجارة ، هى فى أحسن الأحوال مسكن قصير المفعول ، وأنها فى أسوأ الأحوال ، ضارة بمصالح طبقة العمال العريضة التى تسعى لمساعدتها . إن حماية المؤسسات الأمريكية من الواردات قد يقى بعض العمال مؤقتا من تخفيض الأجور أو تقليل حجم العمالة . ولكن هذه الحماية تحبط حوافز العمال والشركات على الابتكار والتماشى مع تطورات السوق . ونتيجة لذلك ، تكون منافعها للأفراد والشركات فرادى ، منافع مؤقتة فى الغالب . والواقع ، أن الحماية تحت المصدريين الأجانب على القفز فوق الحواجز التجارية بإقامة مصانع فى هذا البلد - مثلما فعلت الشركات الصناعية الأجنبية للسيارات وقطع غيارها وأجزائها والأفلام وغيرها من المنتجات .

ونحن لا ننتقد هذه المحصلة : فللولايات المتحدة مصلحة وطنية قوية في جذب المستثمرين الأجانب ، الذين يجلبون معهم ، عادة ، تكنولوجيات وممارسات إدارية تغل في نهاية المطاف أجورا ومستويات معيشية أعلى للعمال الأمريكيين . ولكن انتقال الشركات الأجنبية ومصانعها إلى الولايات المتحدة ، يؤكد ببساطة كيف أن إقامة الحواجز أمام الواردات هي ، عادة ، سراب خادع لمن يعتقدون أن الحماية سوف تقي الوظائف أو أرباح أرباب الأعمال على الدوام .

ثالثا ، إن لإقامة الحواجز الجديدة أمام الواردات تأثير خفى يرتد لنحر صاحبه في صورة كساد الصادرات . ويعد هذا من أهم ما ناقشه في هذا الكتاب من أطروحات ، لتبديد ما يحيط من غموض حول دون فهمه . وفي حين أن الحواجز الأعلى أمام الواردات قد تحسن مؤقتا من الميزان التجاري ، فإن هذا التحسن سيتسبب في ارتفاع قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية ، مما يقوض الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية ويقلص فرص الأمريكيين في التوظيف في صناعات التصدير . وبالإضافة لذلك ، فإن الحماية بزيادتها لتكاليف المحلات والخدمات (سواء مستوردة أو محلية) ، تزيد من إضعاف الوضع التنافسي للمصدرين الأمريكيين . ويصدق هذا بصفة خاصة على الصناعات عالية التقنية ، حيث تعتمد شركات أمريكية كثيرة على الأجزاء أو المعدات الرأسمالية المصنوعة في الخارج . وتتفاقم أخطار الحماية لمدى أبعد إلى الحد الذي تستثير فيه البلدان الأخرى وتدفعها للانتقام . وفي هذه الحالة ، فإن بعض الأمريكيين الذين يعملون في صناعات التصدير سيخسرون وظائفهم ، سواء بصورة مباشرة ، أو لأن الحواجز الأعلى في الخارج ستدفع بعض شركات التصدير لدينا لنقل مصانعها (ومعها الوظائف) لما وراء البحار . خلاصة القول ، إن الحماية ليست سياسة متوازنة وإيجابية للولايات المتحدة ، وإنما هي سياسة سلبية .

رابعا ، إن الهلع من العولمة يصرف أنظار صانعي السياسة والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية لركود أو تدهور الأجور الخاصة بالأمريكيين الأقل مهارة . إن المنافسة الخارجية ليست هي أهم مشكلة يواجهها العمال ذوو الأجور المنخفضة في الولايات المتحدة ، وإنما المشكلة هي عدم التوافق بين المهارات التي يزاد طلب أرباب

الأعمال عليها ، والمهارات التى يأتى بها كثيرون من الراشدين من الشباب لسوق العمل . وبالنسبة للجيل التالى من العمال ، يمكن علاج المشكلة بتحسين التعليم والتدريب العام والخاص . والتحدى الأكثر صعوبة يواجهه الراشدون غير المهرة الحاليون ، الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن الاستجابة لمواصفات إعلانات المطلوبين للعمل فى الصحف اليومية ، التى تتطلب عادة مهارات تقنية عالية . ومن السهل لوم الواردات الأجنبية عن انخفاض الأجور ، ولكن ذلك لن يسلح هؤلاء العمال بالمهارات الجديدة التى يحتاجها أرباب الأعمال . ويتمثل دور الحكومة فى مساعدة من يريدون مساعدة أنفسهم ؛ ويتم ذلك أساسا بالإبقاء على اقتصاد مرتفع الضغط يواصل خلق الوظائف الجديدة ، وبصورة ثانوية بتيسير التدريب وتوفير حوافز فعالة للعمال المسرحين على إيجاد وظائف جديدة بأسرع ما يمكن .

خامسا ، للأمريكيين فى واقع الأمر مصلحة محققة فى التفاوض على المزيد من تخفيض الحواجز الخارجية التى تحد من السوق المتاحة للسلع والخدمات الأمريكية . وتضر هذه الحواجز عادة نفس الصناعات التى لأمريكا القيادة العالمية فيها ، بما فى ذلك الزراعة ، والخدمات المالية ، والأدوية ، والطائرات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية . وقد بعث تقاعس الكونجرس عن منح الرئيس سلطة التفاوض سريع المسار ، رسالة شاذة ومضلة لبقية العالم . فالولايات المتحدة ، التى قادت من قبل الحملة من أجل تحرير التجارة ، يبدو أنها فقدت الآن الإيمان بمنافع التجارة . وعلى مر الزمن ، فإن فقد الإيمان هذا قد يوفر ذخيرة لخصوم التجارة الحرة فى البلدان الأخرى ، ليس فقط فى مقاومة زيادة تحرير التجارة ، وإنما أيضا فى فرض حواجز جديدة .

سادسا ، إن التركيز على أن التجارة المفتوحة تفيد المستهلكين ليس من قبيل المبالغة . فكل حاجز يقام فى طريق التجارة يرفع الأسعار ، ليس فقط بالنسبة للواردات المعنية ، وإنما أيضا بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة محليا التى تتنافس معها . ويتعين على من يريدون من الولايات المتحدة أن تقيم الحواجز أمام السلع الأجنبية - سواء باسم « التجارة العادلة » ، أو « الأمن القومى » ، أو ما يدعونه من أهداف أخرى - أن يواجهوا حقيقة أنهم بذلك يطلبون من الحكومة أن تفرض ضرائب على المستهلكين بغية

تحقيق هذه الأهداف . وينبغي للأمريكيين أن يقرروا مدى استعدادهم لدفع تلك الضريبة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن تقليل الحواجز أمام السلع الأجنبية يمنح ما يعادل خفض الضريبة للمستهلكين الأمريكيين ، في حين يشجع الشركات الأمريكية على التجديد والابتكار . والمحصلة الصافية لذلك ، هي ارتفاع مستويات معيشة الأمريكيين في الداخل .

وأخيرا ، فإنه لضمان التأييد للتجارة الحرة ، ينبغي للزعماء السياسيين النخلى عن الحجة التي استخدمت تقليديا للدفاع عن قضية تحرير التجارة : إنها ستخلق مزيدا من الوظائف . إذ يتعين على دعاة التجارة الأكثر حرية أن يتشبثوا ، بدلا من ذلك ، بالواقع والحقيقة . فالعمالة الإجمالية تتوقف على المناخ الاقتصادي الكلى الشامل (استعداد وقدره الأمريكيين على شراء السلع والخدمات) وليس على الميزان التجارى (الذى يعتمد على الفرق بين المبالغ التى يندخرها الأمريكيون وتلك التى يستثمرونها) . إننا نتاجر مع الأجانب لنفس الأسباب التى نتاجر من أجلها فيما بيننا : الحصول على صفقات أفضل . إن الحواجز التجارية الأقل فى البلدان الأخرى تعنى وظائف أفضل للأمريكيين . وفى أى مكان تدفع الشركات العاملة فى الصناعات التى تعد مصدرا رئيسيا ، أجرا يزيد على متوسط الأجر القومى بما يتراوح بين ٥ و ١٥ فى المائة . و « ثمن » الحصول على هذه الفرص التجارية - تخفيض الحواجز التجارية لدينا - هو ثمن ينبغي أن يسعد الأمريكيين دفعه .

وعلى الرغم من الفوائد الضخمة للانفتاح أمام تدفقات التجارة ورأس المال من باقى العالم ، ورغم الفوائد الإضافية التى سيستمدنها الأمريكيون من إجراء مزيد من التحرير ، فإنه من المهم الاعتراف بأن الحدود المفتوحة تخلق خاسرين ورباحين على حد سواء . فالانفتاح يعرض العمال وملاك الشركات لخطر مواجهة خسائر كبيرة عندما يدخل منافسون أجانب جدد السوق الأمريكية . فقد يفقد العمال وظائفهم . وقد حدث هذا على وجه القطع فى طائفة واسعة من الصناعات المعرضة لمنافسة أجنبية محتدمة - السيارات ، الصلب ، المنسوجات ، الملابس ، الأحذية . والواقع أن القصد الأخير من الانغماس فى التجارة هو نقل الموارد - رأس المال والعمل - نحو استخداماتها الأكثر إنتاجية ، وهى عملية تسبب حتما آلاما بالنسبة لمن

يطلب منهم الانتقال . ففي بعض الحالات ، يجبر العمال على قبول تخفيضات دائمة في الأجور ، إما في الوظائف التي يستمرون في الاحتفاظ بها في الصناعة المتأثرة بالتجارة ، أو في الوظائف الجديدة التي يتعين عليهم قبولها بعد المعاناة من التسريح . وقد يضطر عمال آخرون ، ومن بينهم أساسا العمال غير المهرة وأشباه المهرة ، إلى قبول تخفيضات صغيرة في الأجور كتأثير غير مباشر للتحرير . والواقع ، أن خسائر الوظائف التي يعاني منها الآلاف من العمال المماثلين في صناعات السلع التي يتم الاتجار فيها ، قد تنزع إلى خفض أجور كافة العمال - حتى العمال في قطاع الخدمات - في فئة معينة من فئات المهارة .

إننا نسلم بأن مثل هذه الخسائر تحدث ، رغم أنه تجرى مبالغة كبيرة في تقدير حجمها في تقارير وسائل الإعلام وفي التصور الشعبي لها . ومع ذلك ، فإننا نؤمن بأن على الأمة مسئولية سياسية وأخلاقية على حد سواء في أن تقدم تعويضا أفضل للعمال الذين يعانون من خسائر كبيرة نتيجة لتحرير التجارة . ونطرح في الفصل الأخير برنامجا تفصيليا لتحقيق ذلك . والتعويض اللائق للعمال الذين يعانون من خسائر أمر تسهل إطاquته في ضوء المنافع الضخمة التي تحظى بها البلاد نتيجة للتجارة المفتوحة . ذلك أن التجارة الحرة ، مثلها مثل التقدم التكنولوجي ، تخلق أساسا رابحين وليس خاسرين . ومن بين كبار الرابحين حملة الأسهم ، والمديرون ، والعمال في شركات التصدير مثل بوينج ، ومايكروسوفت ، وجنرال إلكتريك ، وكذلك هوليوود (التي تشاهد أفلامها وعروضها التليفزيونية في كافة أنحاء العالم) . وهناك ملايين كثيرة ممن يجنون مكاسب متواضعة أيضا ، بما في ذلك العمال ، وأرباب المعاشات ، والفقراء العاطلون ، الذين يستفيدون من الأسعار الأقل ونخبة أوسع وأفضل من المنتجات .

ومن المشاكل التي يواجهها الدفاع عن الحدود المفتوحة ، أن قلة من الرابحين هي التي تعترف بحجم المكاسب التي تحظى بها نتيجة للتجارة الحرة . ويجرى تصوير الخسائر التي يعانيها العمال المسرحون في صناعات السيارات والملابس والأحذية بصورة صارخة في نشرات الأخبار المسائية ، لكن قلة من الأمريكيين هي التي تدرك أن السيارات والملابس والأحذية أرخص أو أفضل صنعا أو أكثر تنوعا نتيجة لانفتاح بلادهم أمام

باقي العالم . والعمال الذين يصنعون منتجات تباع خارج الولايات المتحدة ، يقصرون غالبا عن الاعتراف بمدى اعتماد وظائفهم وأجورهم على استعداد أمريكا للاستيراد وكذلك على قدرتها على التصدير . ونادرا ما يدرك الناس الذين يشتركون في صندوق للمعاشات أن إيراداتهم (ومعاشاتهم مستقبلا) تدعمها قدرة الصندوق على الاستثمار في الخارج ، كما أنه لا يوجد تقريبا أى مقترض يفهم أن تكلفة القرض العقارى أو قرض السيارة أقل بسبب جاذبية أمريكا بالنسبة للأجانب كمكان يستثمرون فيه نقودهم . وكل هذه المنافع تساعد على تحسين مستوى معيشة الأمريكيين العاديين ، ويمكن إرجاعها لانفتاحنا ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . بيد أنها غير مرئية تقريبا لمعظم المواطنين ، والمؤكد أنها أقل وضوحا بكثير من الخسائر المؤلمة التى يعانيها العمال الذين يفقدون وظائفهم عندما يتم إغلاق مصنع ما .

ونوصى بالصبر ، أولئك الذين يعتقدون أن قراءة كتاب فى الاقتصاد أشبه بتجرع شربة زيت الخروع . سنحاول تغيير فكرتكم هذه . فالأطروحات الاقتصادية التى نناقشها ليست أكثر من آراء بدهية مرسله مطروحة فى صورة معينة . وبإضافة بعض الحقائق ، المدعومة ببعض الأشكال التوضيحية على امتداد هذا الكتاب ، يمكن ، ولابد ، أن تغدو الرسالة الأساسية المتضمنة فيه مفهومة وفى متناول جمهور واسع من عامة الناس .

ونبدأ فى الفصل التالى ، بعرض مبررات الدعوة لسياسة الانفتاح أمام السلع والخدمات الأجنبية ورأس المال الأجنبى ، وبدرجة أقل أمام الناس (المهاجرين) ، وهى السياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . كما أقنعت الولايات المتحدة دائرة متسعة من البلدان باعتماد سياسات مماثلة . والواقع ، أن النجاح الأمريكى فى الحرب الباردة قد تحقق ، جزئيا ، عن طريق الاتجار مع الأمم الأخرى ، وإقناعها من خلال ذلك ، بفضائل الأسواق الحرة (المحلية والدولية) .

ومن ثم ، فإنه مما يدعو للسخرية أن الولايات المتحدة التى كسبت حرب الأفكار بالتبشير بمنافع الانفتاح ، تجد نفسها الآن فى خضم جدل داخلى محتدم حول مدى حكمة الإبقاء على هذه السياسة فى المستقبل .

ونطرح فى الفصول التالية من الكتاب ونفند كل التحديات الرئيسية التى يثيرها النقاد المعاصرون للعولمة : أن لها تكلفة تتمثل فى خسارة الوظائف الأمريكية ، وأنها قمعت الأجور المتوسطة ؛ وأن الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين يتنافسون فى ساحة غير ممهدة وغير متكافئة بسبب المعايير البيئية والعمالية المتسببة فى البلدان الأخرى ؛ وأن منظمة التجارة العالمية ، التى أنشئت أخيرا للتصدى للمنازعات التجارية بين البلدان ، تسلب الولايات المتحدة سيادتها فى الواقع .

ويطرح الفصل الأخير ، استراتيجىة لجعل البيئة السياسية المحلية أكثر تيسيرا لتحرير التجارة . ونعرض سياسات للتصدى للمشاكل الهيكلية الحقيقية التى يحددها منتقدو العولمة ، والتى لا يمكن التغلب عليها بالسياسات التى يطرحونها .

ولا يمكن أن نختتم هذا الفصل الاستهلالى بدون تعليق موجز على البيئة الاقتصادية والسياسية التى كتب فى ظلها هذا الكتاب . فقد بدأنا العمل فى الكتاب قبل أن تبدأ المناقشة التى دارت فى الكونجرس عن توسيع سلطة تفاوض المسار السريع ، مقتنعين بأن هناك حاجة إلى المساعدة فى توعية الرأى العام العربى ومجتمع السياسة بشأن التداعيات الحقيقية للعولمة - سواء تمت الموافقة على المسار السريع أم لا فى واقع الأمر . فكما انضح ، فإن المسار السريع مات فى البرلمان فى نهاية ١٩٩٧ ، وإن آفاق بعثه فى ١٩٩٨ ، تبدو فى وقت وضع هذا الكتاب ، غائمة فى أحسن الأحوال .

ومن التعقيدات الأساسية التى يواجهها المعادون بالموافقة على سلطة المسار السريع هى أنه منذ نهاية ١٩٩٧ ، أصبحت الأزمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا والتى بدأت خلال صيف تلك السنة ، أكثر سوءا على نحو ملحوظ - أسوأ كثيرا حتى مما توقعه أفضل المحللين . وفى وقت إعداد هذا الكتاب ، يستحيل معرفة متى تنتهى المتاعب الآسيوية ، وهل ستمتد إلى بلدان أخرى أم لا ، وكيف سيؤثر كل ذلك على الولايات المتحدة . لن نعرض لهذه الأسئلة فى كتابنا الحالى ، أساسا لأن أى شىء نقوله الآن سيتقدم سريعا خلال شهور ، إن لم يكن أسابيع .

وبدلا من ذلك ، فإن هدفنا هو طرح رؤية طويلة الأجل لعملية العولمة ، لأنه مهما كشف عن مدى عمق المشاكل الآسيوية ، فمن المرجح

أن يستمر الاتجاه نحو التكامل المتزايد بين اقتصادات العالم - ما لم يستسلم صناع السياسة هنا وفي الخارج للهلج من العولمة ، وينقلبوا على أعقابهم بزيادة الحواجز أمام التجارة والاستثمار . ومثلما نأمل في أن نوضحه في الصفحات التالية ، فإننا نؤمن بأن الوزن الساحق للأدلة المتوافرة يبين أن محاولات عكس موجة العولمة المتصاعدة ستضر مصالح الغالبية العظمى من الناس في الولايات المتحدة ، وفي أماكن أخرى في العالم .

٢ فضائل الانفتاح

خلال نصف القرن المنصرم ، تماما مثلما كان الحال خلال العقود الأولى من حياة البلاد ، كانت الولايات المتحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحا - وأكثرها ثراء . وهذه الصلة بين الثراء والانفتاح ليست أمرا عارضا . لقد استثمر الأمريكيون بصورة حكيمة فى قطاع الأعمال والبنية الأساسية طوال أجيال كثيرة . وحباهم الله بموارد طبيعية وفيرة . وشعب الولايات المتحدة ، فى مجموعه ، متعلم تعليما جيدا وكادح فى عمله . لكن الاقتصاد الأمريكى نما أيضا بأسرع من الاقتصادات الأخرى لأنه ارتبط بباقى العالم من خلال التجارة فى السلع والخدمات ، والتدفقات عبر الحدود للاستثمارات والمخدرات ، بل وانتقال الناس إلى حد ما .

ويقدم الاقتصاد المحلى للولايات المتحدة برهانا حيا على فضائل الانفتاح . ولنتأمل للحظة كيف كان الاقتصاد الأمريكى سيعمل لو أن أيا من الولايات الخمسين قيّدت ، بطريقة أو بأخرى ، انتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمل عبر حدودها . ربما كانت مثل هذه العرافيل ستنشأ لو لم يحظر الدستور فرض القيود على التجارة فيما بين الولايات بموجب المادة المتعلقة بالتجارة فيه . هل سيمنح لأحد أن يجادل على نحو مقنع بأن الأمريكى العادى كان سيصبح أحسن حالا فى ظل وجود مثل هذه القيود ؟

هل كان سكان نيويورك سيستفيدون من رسوم الواردات على السلع المنتجة في نيو جيرسي ؟ هل كان سكان إيو سيكسبون من القيود المفروضة على انتقال رأس المال الاستثماري من مينيسوتا لميزوري ؟ هل كان سكان ديترويت سيصبحون أحسن حالا إذا كانوا قد عجزوا عن الانتقال لتكساس وكاليفورنيا خلال الثمانينيات ، عندما قللت شركات السيارات الأمريكية كشوف المرتبات فيها ؟ إن الإجابة واضحة عن هذه الأسئلة . فالولايات المتحدة ، على ما هو واضح ، مكان أفضل للعمل والحياة فيه لأن الدستور حظر فرض قيود على التجارة فيما بين الولايات .

ولا يعني هذا القول أنه على المائتي دولة في العالم ، أو نحو ذلك ، أن تتخلي عن سيادتها وتأخذ بالحكومة العالمية . فذلك أمر ليس غير واقعي فحسب ، بل إنه غير مستصوب أيضا . فهناك قيمة ذاتية للحفاظ على ميراث الأمة ، والإبقاء على عالم يعزز تنوع الثقافات ونظم الحكم . لكن هناك أيضا فوائد جمة تحصل عليها شعوب كل الأمم ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، من إلغاء الحواجز أمام التجارة الدولية .

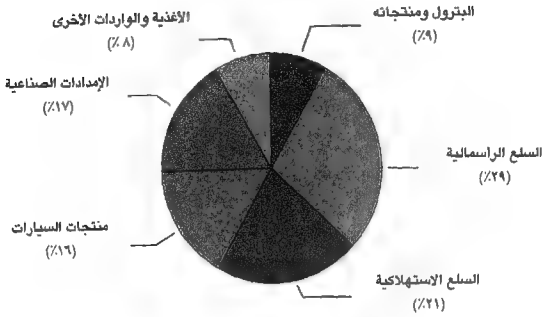
حقائق عن التجارة

قبل بيان فوائد الانفتاح ، من المفيد أن نستعرض بإيجاز بضع حقائق أساسية عن تجارة الولايات المتحدة . وسنحاول خلال هذا ، أن نصحح بعض المفاهيم الخاطئة التي نشأت عن أنماط التجارة .

فعلى سبيل المثال ، هناك أسطورة شائعة عن تجارة الولايات المتحدة ، تقول إنه في حين تستورد الولايات المتحدة أساسا السلع الاستهلاكية والسيارات ، فإنها تصدر أساسا المنتجات الزراعية والمواد الخام . ولنطرح ذلك بطريقة أخرى ، إذ يثار أحيانا ادعاء بأن اقتصاد الولايات المتحدة قد أصبح « مجوفا بسبب التفريغ للخارج » ، لدرجة أنه يتعين على الأمريكيين أن يبادلوا السلع « منخفضة القيمة » مقابل السلع « مرتفعة القيمة » المصنوعة في أماكن أخرى .

لكن الحقائق تبين غير ذلك . فيوضح الشكل (٢ - ١) أنه في ١٩٩٦ ، كانت السيارات والسلع الاستهلاكية معا تشكلان أقل من ٤٠ في المائة من الواردات الأمريكية . وكانت السلع الرأسمالية والإمدادات

الشكل (٢ - ١) : تكوين واردات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦

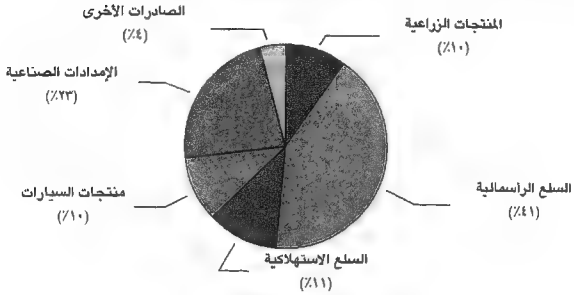


المصدر : بنك الاحتياطي الاتحادى فى واشنطن (١٩٩٧).

الصناعية معا - أو المواد الخام المستخدمة لإنتاج سلع أخرى هنا - تمثل فعلا الحصة الأكبر ، نحو ٤٦ فى المائة . وتمثل الأغذية والنفط الباقي ، نحو ١٧ فى المائة .

وفى الوقت نفسه ، يفند الشكل (٢ - ٢) الرأى القائل بأن الأمريكيين يصدرون فى الأساس الأغذية والمواد الخام . لا ريب أن هذه الصادرات مهمة ، وهى تمثل معا نحو ثلث الإجمالى ، لكن السلع الرأسمالية - الآلات وغيرها من المعدات الراقية - تمثل حصة أكبر من الإجمالى ، ما يزيد على ٤١ فى المائة . وتمثل السلع الاستهلاكية ومنتجات السيارات معا نحو ٢٢ فى المائة .

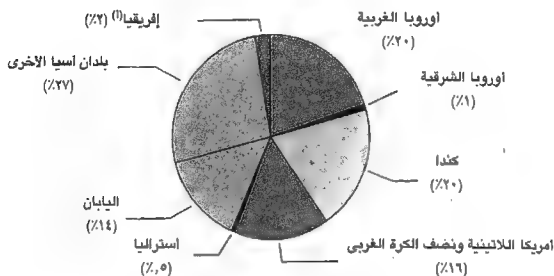
الشكل (٢ - ٢) : تكوين صادرات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطي الاتحادي في واشنطن (١٩٩٧).

وهناك أساطير أخرى تحيط بالأماكن التي تستورد منها الولايات المتحدة السلع ، والأماكن التي ترسلها إليها . فاستنادا إلى غالبية القصص الصحفية عن الواردات ، يمكن التماس العذر للأمريكيين في اعتقادهم أن معظم الواردات الأمريكية تأتي من اليابان والمكسيك . بيد أن الشكل (٢ - ٣) ، يبين أن اليابان وكل أمريكا اللاتينية معا يسهمان فقط بـ ٣٠ في المائة من واردات الولايات المتحدة . وترسل كندا وأوروبا الغربية نحو ٤٠ في المائة ، ويقدم باقى العالم ما يزيد على ذلك . ويقدم الشكل (٢ - ٤) نمطا مماثلا تقريبا لصادرات الولايات المتحدة . ومرة ثانية ، فإنه في ضوء كل التقارير الصحفية عن الحواجز التجارية في اليابان بصفة خاصة ، قد يدعو للدهشة أن نعرف أن نحو ١١ في المائة من صادرات الولايات المتحدة تذهب لهذا البلد ، ولا ريب أن هذه حصة أقل بصورة طفيفة من حصة واردات الولايات المتحدة من اليابان ، ولكنها مقاربة .

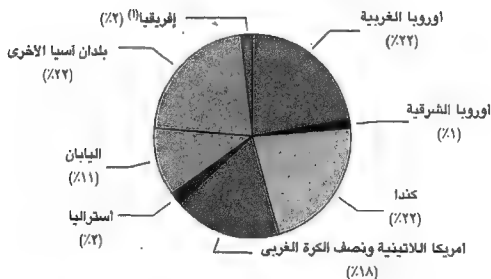
الشكل (٢ - ٣) : مصادر واردات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦



المصدر : مسح الأعمال الجارية، أكتوبر ١٩٩٧.

(١) باستبعاد جنوب إفريقيا.

الشكل (٢ - ٤) : مقاصد صادرات السلع الأمريكية، ١٩٩٦



المصدر : مسح الأعمال الجارية، أكتوبر ١٩٩٧.

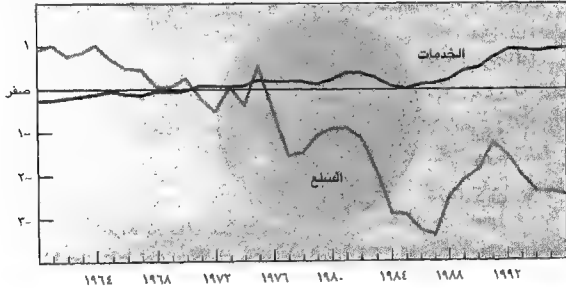
(١) باستبعاد جنوب إفريقيا.

إن السلع ليست إلا جزءا مما ترسله الولايات المتحدة عبر حدودها . فالخدمات عنصر مهم بصورة متزايدة في تجارة الولايات المتحدة - وهي فئة شاملة تتضمن كل شيء غير مادي يتم الاتجار فيه . وكما هو مبين في الشكل (٢ - ٥) ، فإنه حتى وإن كانت الولايات المتحدة قد عانت من عجز مستمر في تجارة السلع ، فقد حظيت بفائض متزايد باطراد في تجارة الخدمات . وهناك سؤالان مهمان ، هما ما إذا كان على المرء أن يأخذ بجدية كل هذه الأرقام عن الميزان التجاري للولايات المتحدة ، ومدى هذه الجدية ؛ وتلك مسألة سنعالجها مؤخرا في هذا الفصل ثم في الفصل الرابع .

مما تتكون تجارة الخدمات في واقع الأمر ؟ يبين الشكل (٢ - ٦) أن نحو نصف الواردات من الخدمات يتمثل في سفريات يقوم بها الأمريكيون للخارج . وللوهلة الأولى يبدو هذا متناقضا : عندما يذهب

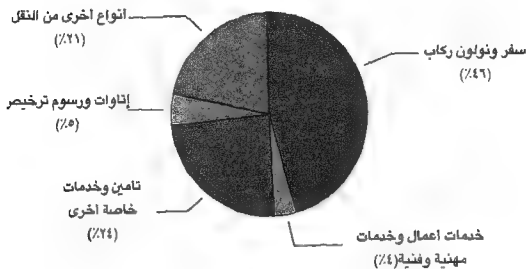
الشكل (٢ - ٥) : صافي التجارة في السلع والخدمات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٦

نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



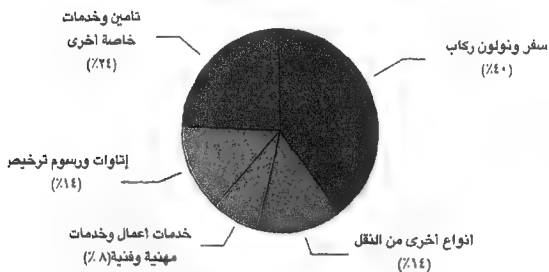
المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

الشكل (٢ - ٦) : تكوين واردات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطي الاتحادي في واشنطن (١٩٩٧).

الشكل (٢ - ٧) : تكوين صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطي الاتحادي في واشنطن (١٩٩٧).

الأمريكيون للخارج ، ألا نصدر بذلك السفر ؟ والواقع أن العكس هو الصحيح . فعندما يسافر الأمريكيون لأى مكان ، فإنهم يشترون خدمات السفر هناك ، ثم يستوردونها إلى هنا . وبالمثل ، فإن سفر الأجانب إلى هنا يمثل صادرات أمريكية أساسية ، كما هو مبين فى الشكل (٢ - ٧) . وتشمل صادرات الخدمات المهمة الأخرى : التأمين والخدمات المالية ، إتاوات ورسوم الترخيص ، والنقل .

منافع التجارة

منذ نشر كتاب آدم سميث الرائد « ثروة الأمم » - فى ١٧٧٦ ، وهى نفس السنة التى صدر فيها « إعلان الاستقلال الأمريكى » - والاقتصاديون متفقون على الاطروحة القائلة إنه ينبغي للناس وللشركات وللأمم أن تتجر مع بعضها البعض لتعزيز مستويات معيشتها . وهناك على الأقل أربعة أسباب عريضة فى أن الأمر على هذا النحو .

التجارة والإنتاج الكفاء

مزايا التجارة على المستوى الشخصى المحض مألوفة لمعظم الناس ، سواء فهموا ذلك بوضوح أم لا . فالعمال « يصدرون » خدماتهم لأرباب الأعمال ، ثم يستخدمون النقود التى يكسبونها « لاستيراد » المأكل والملبس والسكن والتعليم والرعاية الطبية . وهذه المبادلة للعمل بالسلع والخدمات التى ينتجها آخرون أمر رشيد ومعقول لأن التخصص والتجارة أكثر كفاءة . إننا نعمل فى وظائف تكسبنا فيها مهارتنا قيمة خاصة ، ندع آخرين يجهزون لنا المأكل ويصنعون لنا الملابس ، ويعلمون أطفالنا . وقد كان النفع المتبادل للتجارة من الأفكار الثاقبة والمتبصرة الرئيسية لآدم سميث . فالتخصص والتجارة يتيحان للاقتصادات بأسرها أن تنتج سلعاً وخدمات أكثر مما سيكون عليه الحال لو كان يتعين على الأفراد أن ينتجوا بأنفسهم كل ما يحتاجونه لأنفسهم .

وقد صقل ديفيد ريكاردو ، وهو اقتصادى إنجليزى شهير آخر ، ووسع نطاق النظرة الثاقبة لسميث بشأن فضائل التخصص فى مبدئه عن « الميزة النسبية » . فقد بين ريكاردو أنه حتى لو كانت هناك أمة ما أفضل من

البلدان الأخرى فى إنتاج كل شىء ، فإن تلك الأمة ستصبح على الرغم من ذلك أحسن حالا إذا ركزت على إنتاج الأشياء التى تعد هى الأفضل نسبيا فى إنتاجها والاتجار فيها بالمقارنة بباقى الأشياء .

ولا يتوقف وصول الأمم إلى أن تكون هى « الأفضل » فى إنتاج أشياء معينة فقط على ما وهبت به من موارد طبيعية ، مثل مساحة الأرض أو مقدار الموارد الطبيعية التى يسعدها الحظ (أو يخونها الحظ) فى امتلاكها ، ولكنه يتوقف أيضا على تشكيلة متنوعة من العوامل التى قد تكون عرضا واتفاقا تاريخيا ، ورغم ذلك يكون لها تأثير قوى على أنماط التجارة ومنافعها بالنسبة للمستهلكين . فعلى سبيل المثال ، فإنه نتيجة لتكدس شركات التكنولوجيا الراقية فى « وادى السيليكون » (الذى أفرخته فى الأساس موهبة رائدة فى التفكير فى مراكز أكاديمية مثل جامعة بيركلى وستانفورد) أو نمو صناعات المودة فى شمالى إيطاليا ، فإن الشركات أو مجموعات الشركات التى توطنت فى هاتين المنطقتين اكتسبت مزايا قوية من مجرد قدرتها على الاستفادة من المجمع المشترك من العمل والموهبة والأفكار الموجودة فيهما - استفادت من « قربها من دائرة النشاط » . وفى مقدور التجارة الحرة أن تدعم هذه المصادر الأحدث للميزة النسبية ، والتى وصفها الاقتصاديون برطانتهم الفنية بأنها « وفورات التكتل » .

ومن السهل توضيح مبدأ الميزة النسبية باستخدام شخصيتين رياضيتين شهيرتين . فنظرا لأنه لم يكن أمام تايجر وودز سوى عدد محدد من ساعات اليقظة التى يستطيع العمل فيها ، فقد استفاد على نحو واضح من تكريس هذا الوقت للتدريب على ، ولعب ، الجولف . وكان سيغدو أحمق لو حاول إنشاء نوادى الجولف الخاصة به . وقد عظم وودز دخله بإتقان لعبه للجولف ، فى حين عظم المتخصصون فى إنشاء نوادى الجولف دخلهم . وغدا الطرفان أحسن حالا مما كانا سيصبحان عليه بدون التبادل والتجارة ، حتى لو كان وودز قد استطاع أن ينشئ بنفسه نوادى رائعة للجولف . وفى كتاب دراسى جامعى حديث فى الاقتصاد ، أوضح جريجورى مانكيو نفس النقطة بالقول ، إنه ليس من الرشد الاقتصادى أن يقوم مايكل جوردان بجزز المرجة الخضراء الخاصة به فى الوقت الذى يستطيع فيه أن يحسن رميته

فى الشبكة عن طريق القفز ودفع الكرة فيها^(١) . وما يصدق على تايجر وودز ومايكل جوردان يصدق على أى شخص آخر ، وعلى البلدان أيضا . إذ يتعين على كل إنسان أن يكرس وقته وموارده النادرين على إنتاج السلع والخدمات التى يكون هو الأفضل فى إنتاجها .

ولمبدأ الميزة النسبية معنيان ضمانيان مهمان ، وإن كان يتم تجاهلهما عادة . أولا ، أنه يعنى ضمنا بالضرورة أن الأمم تصدر لكى تستورد . فيحكم التعريف ، فإنه إذا تخصصت الأمم فيما هى أفضل نسبيا فى إنتاجه ، فإنه يتعين عليها أن تستورد السلع والخدمات التى تنتجها البلاد الأخرى على نحو أفضل . إن المفهوم القائل إن الواردات « سيئة » فى حين أن الصادرات « جيدة » - وهو مفهوم شائع فى وسائل الإعلام وبين السياسيين - يستحق التصحيح منذ زمن طويل .

ثانيا ، إن التجارة ليست مقارعة نتيجتها صفر ، بمعنى أن هناك رابح يقابله خاسر ، أى تكسب فيها أمة ما واحدة على حساب منافسيها . فمثلا أن العمال يصبحون أحسن حالا بمبادلة عملهم بالسلع الاستهلاكية والخدمات التى ينتجها آخرون ، فإن الأمم تكون على نحو متبادل أحسن حالا عندما تنتج الشركات والعمال ويتبادلون السلع والخدمات التى يحظون فيها بميزة نسبية مقابل السلع والخدمات التى يستطيعون شراءها أرخص من الآخرين .

التجارة والاستهلاك الكفاء

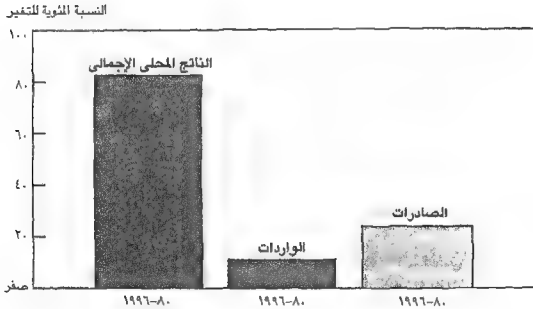
والنتيجة المترتبة على الاطروحة القائلة إن التجارة تجعل الإنتاج الإجمالى أكثر كفاءة ، هى أنها تجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين . ونحن باعتبارنا مستهلكين ، نكون أحسن حالا إذا استطعنا شراء المأكل والملبس والمأوى بتكلفة أقل مما لو كان يتعين علينا أن ننتج بأنفسنا كلا من هذه البضود . وبهذه الطريقة ، فإن التجارة تزيد من القوة الشرائية للدخل التى نكسبها من العمل .

(١) مانكيو (١٩٩٧ ، ص ٥٣) .

ولا يستفيد المستهلكون من التجارة فقط لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من نظيراتها المنتجة محليا (وهي عادة كذلك) ، وإنما أيضا لأن المنافسة التي تثيرها الواردات ، أو مجرد التهديد الذي تطرحه الواردات ، تحول دون قيام المنتجين المحليين بتحميل السلع بأسعار باهظة . وبالإضافة لذلك ، فإن المنافسة من الواردات تشجعهم على الابتكار وإنتاج منتجات وخدمات أفضل بتكلفة أقل . وبالمثل ، فإن الأنفاس الساخنة للمنافسة الأجنبية تشجع مضاء الصناعات المحلية العاملة في التصدير على المنافسة . ويبين الشكل (٢ - ٨) أن أسعار كل من الصادرات والواردات قد زادت في الواقع منذ ١٩٨٠ بسرعة أقل كثيرا من سرعة زيادة الأسعار في سائر أنحاء الاقتصاد ككل .

ويرى بعض منتقدي العولمة أن تأثيرها الخافض للأسعار عيبا ومغرمًا ، مشيرين إلى خطر حدوث تكس عالمي « تخمة عالمية » من

الشكل (٢ - ٨) : التغيرات في أسعار السلع الداخلة في التبادل بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، ٨٠ - ١٩٩٦



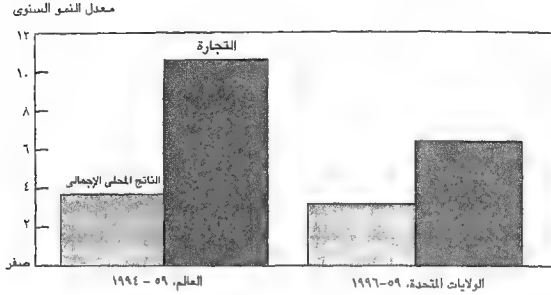
المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

السلع القادمة من العالم الأقل نموا كمصدر للضغط الانكماشى . ومع ذلك ، فإنه كما نشرح فى الفصل الرابع ، فإن الواردات من البلدان النامية لا تمثل سوى نحو ٤ فى المائة من إجمالى إنتاج الولايات المتحدة ، ومن ثم لا يمكن أن يكون لها سوى تأثير هامشى على كل من الناتج والمعدل الشامل لتضخم الأسعار فى الولايات المتحدة . وحتى مع ذلك ، فإن المنافسة من أماكن أخرى فى سائر أنحاء العالم إذ تساعد على الحد من التضخم - مهما كانت شدته - تتيح للاحتياطى المركزى تحمل نمو شامل أسرع ومعدلات للبطالة أدنى نوعا ما مما كان سيصبح عليه الحال فى غير هذا . والواقع ، أنه مثلما كانت الأزمة فى آسيا مؤلمة بالنسبة لسكان هذا الجزء من العالم ، فإن التباطؤ فى صادرات الولايات المتحدة الذى سببته الأزمة حتما قد أدى بالفعل إلى تأخير زيادة أسعار الفائدة ، التى كان كثيرون يعتقدون أن الاحتياطى الاتحادى سيطبقها لولا ذلك من أجل تهدئة النمو السريع للاقتصاد . وإذا ازدادت الأزمة الآسيوية سوءا ، فإن الاحتياطى الاتحادى قد يخفض حتى أسعار الفائدة للحيلولة دون ارتفاع البطالة .

إن المكاسب التى وفرها للمستهلكين تحرير التجارة بعد الحرب ، تساعد على تفسير السبب فى أن حجم التجارة العالمية قد زاد بوتيرة أسرع كثيرا من وتيرة زيادة الإنتاج العالمى ، كما هو مبين فى الشكل (٢ - ٩) . وبالمثل ، فإن نمو تجارة الولايات المتحدة تجاوز كثيرا نمو الناتج الأمريكى . وكانت التخفيضات فى الرسوم الجمركية فى كافة أنحاء العالم ، نتيجة للمعاملات التجارية الكبيرة متعددة الأطراف ، قوة محركة فى تحقيق ذلك . لكن حقيقة أن التجارة تتيح للشركات والعمال التخصص فيما يؤدونه على أفضل وجه ، تحد من أسعار المنتجات المتداولة دوليا ، وتشجع المستهلكين على زيادة مشترياتهم منها بأسرع من استهلاكهم للسلع والخدمات الأخرى .

وبالإضافة لذلك ، فإن التجارة الأكثر حرية لا تخفض الأسعار فحسب ، بل تعزز أيضا تشكيلة المنتجات . فليس لأى بلد احتكار فى السلع ذات النوعية العالية . وقد استفاد الأمريكيون من استيراد أجهزة الفاكس ومسجلات الفيديو كاسيت ، من بين بنود أخرى ، المصنوعة فى غالبيتها ، أو أكلها ، فى الخارج . وللسبب نفسه ، يحظى المستهلكون فى بلدان أخرى

الشكل (٢ - ٩) : النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى والتجارة، العالم والولايات المتحدة، ١٩٥٩ إلى منتصف الستينيات



المصدر : «الجات» (١٩٨٥/٨٤، ١٩٩٥)

بطائفة عريضة من برامج الكمبيوتر الجاهزة ومعداته التى لا تنتج إلا فى الولايات المتحدة .

التجارة والمنافسة

الآن لابد أن يكون قد اتضح أنه بالنسبة للمستهلكين ، لا يوجد فرق أساسى بين التجارة والمنافسة التى تجرى عبر الحدود وتلك التى تجرى بداخلها . ويكمن هذا المبدأ العام وراء سياسة التجارة المفتوحة ، وقوانين مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة على حد سواء : فالمنافسة حيوية لضمان أن يكون لدى الشركات حافز على إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ، لا فرق فى ذلك بين المنافسة المحلية والأجنبية . والواقع أن الشركات الأجنبية يمكن أن تساعد على تعزيز المنافسة التى قد تكون ضعيفة فى الداخل ، وبذلك تساعد على تحقيق منافع الأسعار الأقل التى تعد بها قوانين مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة .

وعند هذه النقطة ، قد يعترض منتقو التجارة الحرة بأن المنافسة الأجنبية مختلفة ، لأن الشركات فى الخارج لا تلتزم بنفس القواعد التى يتعين على الشركات الأمريكية احترامها . ومن ثم ، فإن المنافسة الأجنبية « غير عادلة » . وأشد الشكاوى عنفا بشأن الممارسات غير العادلة ، تقدم عادة ضد الشركات القائمة فى بلدان تكون الأجور فيها أقل كثيرا منها فى الولايات المتحدة . وسنعالج هذه الاعتراضات فى الفصلين الرابع والخامس .

التجارة والابتكار

إن منافع التجارة فى ميدان الكفاءة التى وصفناها حتى الآن هى منافع « استاتيكية » ، أى أنها تشير إلى المكاسب التى يحققها المنتجون والمستهلكون من التجارة ، بافتراض أن أساليب الإنتاج والمنتجات فى كل بلد لا تتغير . بيد أن الاقتصادات دينامية ، وأساليب الإنتاج والمنتجات الاستهلاكية يتم تغييرها وتحسينها على الدوام . وقد توصل المحللون الذين يدرسون النمو الاقتصادى إلى أن نحو النصف من النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة يمكن إرجاعه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إلى الابتكار الاقتصادى : المنتجات وعمليات الإنتاج الجديدة ؛ الطرق الجديدة للتمويل والتسويق والتوزيع للسلع ؛ والاستراتيجيات الجديدة لإدارة الأعمال وتنظيم العمالة .

إن التجارة المفتوحة تحضّر على الابتكار الاقتصادى بعدة طرق : بحفز المنافسة فى مجال الإنتاج بين الشركات العاملة فى نفس النشاط ، وبتعريض الشركات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من سائر أنحاء العالم ، وبتمكين هذه الشركات من استيراد المعدات الرأسمالية ذات التكنولوجيا الرافية وكذلك الدراية الفنية ، حتى تستطيع أن تصنع منتجات وتقدم خدمات بتكلفة أقل مما لو اقتصر على شراء المدخلات المنتجة محليا . وللبرهنة على ذلك ، لا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر إلى صناعة السيارات الأمريكية ، التى كانت تنمو بصورة مرضية فى السبعينيات ، وإن كان فى وجه منافسة يابانية ضارية ، ليجد أنها أصبحت منذ أكثر كفاءة ، وأنها حسنت نوعية منتجاتها (ومن ثم قيمتها) .

المواصفات التقليدية للتجارة الحرة

حتى آدم سميث كان راغبا في تقديم استثناء واحد من مطالبته بالتجارة الحرة : فالحماية يمكن تبريرها بالنسبة للصناعات المحلية الحيوية بالنسبة للدفاع عن الأمة . فالفطرة السليمة تشير إلى أن البلدان يجب ألا تعتمد على الأجانب ، الذين لا يمكن التأكد من ولائهم مستقبلا ، في إنتاج المعدات العسكرية المتخصصة . وقد امتدت الحجج المتعلقة بالأمن القومي لتغطي التجارة في سلع معينة ، مثل النفط ، تعد ضرورية للقوات المسلحة في زمن الحرب .

ومما يؤثر الاهتمام ، أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، استخدمت قضية الأمن القومي بشكل أكثر تواترا فيما يتعلق بتحرير التجارة عنه فيما يتعلق بحماية الولايات المتحدة . وقد أصبحت التجارة الحرة مكونا مهما في سياسة أمريكا للترويج للرأسمالية والديمقراطية كدرع واقية من الشيوعية . والآن وقد اختفت الشيوعية في معظم أنحاء العالم ، أصبحت حجج الأمن القومي أقل أهمية في الجدل الدائر حول التجارة .

وقد قدم ألكسندر هاملتون في آخر القرن الثامن عشر ، شرطا ثانيا للتجارة الحرة في « التقرير المعنى بالصناعات » ، وهو تقرير كلاسيكي : إذا أريد لاقتصاد متخلف مثل أمريكا المستقلة حديثا أن تحرز مكانا بارزا في العالم ، فإنه يتعين عليه أن يطور القدرة الصناعية التي يتسم بها الاقتصاد المتقدم^(٢) . وكان في الإمكان تحقيق هذا الهدف بفرض رسوم جمركية مؤقتة على المنتجات الصناعية للبلدان الأكثر تقدما . بيد أنه بمجرد قيام الصناعات المحلية « الوليدة » ، فإن إيداع وبراعة الأمريكيين ، كما قال هاملتون ، ستكفل قدرتنا على إنتاج سلع أرخص من الأجانب ، ويمكن على نحو مأمون إنهاء الحماية التجارية .

وقد اكتسبت هذه المقولة تأييدا واسعا عندما تبنى أولا أعضاء وأنصار « حزب الويجز » ، الذي تكون في ١٨٣٤ ، والذي أصبح بعدئذ الحزب الجمهوري الجديد ، هذه المقولة كجزء من الدعوة للقومية الأمريكية

(٢) وزارة الخزانة الأمريكية (١٨٩٢) .

الجديدة . وكانت الحماية للصناعات الوليدة بالنسبة لهاملتون - مثلما كانت فيما بعد بالنسبة لهنرى كلاى وأبراهام لنكولن وتيودور روزفلت - جزءا من دعوة أكبر لحكم مركزى قوى وله سلطات كافية لدعم المصالح الاقتصادية والتنمية طويلة الأجل للبلاد من الناحية الاستراتيجية . ومن وجهة النظر هذه ، كانت الرسوم الجمركية العالية مجرد رسوم تفرض على البلدان الأجنبية مقابل امتياز وحق البيع فى الأسواق الأمريكية ، وكانت التجارة الحرة نوعا من الخبائث ، تحمل معها قيما أجنبية فاسدة . كما لم يرغب عن اهتمام السياسيين أن الرسوم الجمركية والعوائد يمكن أن تمول الحكم الاتحادى بدون فرض ضرائب مباشرة التى كان يحرمها الدستور آنذاك .

وقد عززت الظروف الاقتصادية والأفكار السائدة فى ذلك الوقت ، موجة الحماية القومية هذه . واستمر معظم الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر يتبعون منطق آدم سميث ، فى أن الأمة ستنتج فى ظل الحماية ثروة أقل مما تنتجه فى ظل التجارة الحرة . لكن النظريات التى روج لها فى أربعينيات القرن الماضى ، النمساوى فريدريش ليست ، الذى حاج بأن الرسوم الجمركية يمكن أن تغل منافع طويلة الأجل بحماية الصناعات الوليدة حتى تتراكم لها الخبرة اللازمة للمنافسة مع الشركات الأجنبية الأكثر استقرارا ورسوخا ، اكتسبت شيوعا فى المجال السياسى . وفى حين كان جون ستيوارت ميل ، الفيلسوف البريطانى للقرن التاسع عشر ، يطلق على الحماية بصفة عامة تعبير « نظام النهب المنهجي للكثرة بواسطة القلة » ، فقد دافع عن رسوم جمركية مختارة « إذا فُرضت مؤقتا (خاصة فى أمة فتية وصاعدة) بأمل أقلمة صناعة غريبة ، تكون فى ذاتها ملائمة على نحو كامل لظروف البلاد »^(٣) .

بيد أن حجج الصناعة الوليدة يصعب اليوم أخذها بجدية فى الولايات المتحدة . فالاقتصاد لم يعد وليد زواج سابق من بريطانيا العظمى ، بل أصبح هو الاقتصاد الأكفأ والأكثر إنتاجية وابتكارا فى العالم . إن اقتصاد

(٣) ميل (١٩٠٩ ، ص ٩٢٢) : إيليويت (١٩١٠ ، مجلد ٢ ، ص ٢٩٥) .

الولايات المتحدة الدينامي يطور على الدوام منتجات وخدمات جديدة - يصبح كل منها ، كما كان الحال من قبل ، « صناعة وليدة » . فهل ينبغي للحكومة أن تتورط في مسألة تقرير ما إذا كان أى من هذه الصناعات الفعلية أو المحتملة يعد بمنافع اجتماعية عريضة (تزيد على أى منافع يمكن اجتناؤها بواسطة مستثمرى القطاع الخاص) بما يكفى لجعلها تستحق نوعا ما من المعونة العامة أو الحماية ؟ تتطلب الإجابة بنعم درجة ملحوظة من الثقة - أولا فى قدرة الحكومة على تحديد أى الصناعات سوف تبقى أو ينبغي أن تبقى بعد انقضاء الفترة الأولى من الحماية « المؤقتة » ؛ وثانيا ، فى استعدادها للقيام بذلك بطريقة موضوعية غير سياسية ، خاصة فى ضوء أن الحماية تبطل منافسة السوق التى تفرز فى الظروف الطبيعية الرابحين عن الخاسرين .

والسجل الخاص بهذا الموضوع مشجع بالكاد . ففي السبعينيات مثلا ، حصلت صناعات الطائرات الفرنسية والبريطانية على دعم حكومى كبير لتطوير طائرة « الكونكورد » وفرض حقها فى السوق باعتبارها الطائرة التجارية الأسرع من الصوت . وكسبت الكونكورد المعركة ، لكنها فقدت مبالغ هائلة من أموال دافعى الضرائب فى هذه العملية ؛ ولم يحقق المشروع ربحا مطلقا . وفى عهد أحدث ، حاولت الحكومات الأوروبية واليابانية ، دون نجاح وبصورة مبددة ، انتقاء تكنولوجيات من أجل صناعة التليفزيون ذى الدرجة العالية من الوضوح ، فى حين تركت الولايات المتحدة أمر تطويرها للسوق . والشركات الأمريكية غير المحمية هى التى تبدو الآن مؤهلة لتحقيق النجاح التجارى ، وإرساء المعايير التكنولوجية للسوق العالمية . وبالمعنى الواسع ، كان اليابانيون لفترة ناجحين فى إقامة بعض الصناعات عالمية المستوى بدرجة من المساعدة الحكومية (الائتمان الموجه بصفة خاصة) والحماية . ولكن فى هذه العملية تركت صناعات كثيرة أخرى (مثل البيع بالقطاعى) دون اهتمام ، وعانت من إنتاجية تقل عن المستوى الطبيعى^(٤) .

(٤) انظر بايلي (١٩٩٣) .

باختصار ، إن الاستثناءات من الحجج الداعية للتجارة الحرة ، التي اعترف بها تقليديا الاقتصاديون وصف طويل من السياسيين ، ليس لها شأن يذكر بمعظم الصناعات الأمريكية . ونتيجة لذلك ، يؤسس معظم النقاد المحدثون دعواهم على حجج أخرى ، أوسع نطاقا بكثير ، تؤدي إلى توجيه اتهامات كاسحة للدعوة إلى تحقيق مزيد من الانفتاح . ونعرض هذه الادعاءات في نهاية هذا الفصل ، ونفحص الأدلة الكامنة وراءها خلال باقى الكتاب .

التجارة والاختلال

إن أى مناقشة لمنافع التجارة الأكثر حرية لا تكتمل بدون الإقرار بأنه ليس صحيحا أن الجميع يكسبون من التجارة الأكثر انفتاحا . فتنطبق التكنولوجيات الجديدة التي تجعل الحياة أسهل وأكثر ثراء ، تضر عادة بعض المنتجين الراسخين - وهكذا يفعل تحرير التجارة ، وإن كان على نطاق أصغر . وتعانى الشركات والعمال الذين ينتجون سلعاً أو خدمات محل الواردات محلها ، على الأقل من خسائر مؤقتة نتيجة للإقلال من الحواجز التجارية . لكن لا يوجد من يشير بوقف التقدم التكنولوجى لأنه يؤثر بصورة معاكسة على العمال الذين ينتجون منتجات متقدمة . ولا ينبغي لنا أن نصرف النظر عن تحرير التجارة لأسباب مماثلة فى الأساس ، بل يمكننا بالأحرى ، وينبغي لنا ، القيام بما هو مطلوب لمساعدة العمال والمؤسسات التي تؤثر عليها التجارة الأكثر حرية بصورة معاكسة ؛ لتجد لها مكانا مزدهرا فى اقتصاد أكثر ثراء . ويتمثل التحدى فى مدّ نطاق وتوسيع الأسواق المفتوحة ، مع توفير الفرص للجميع للحصول على التعليم والمهارات المطلوبين لتحقيق النجاح فيها . ونقدم فى الفصل الختامى ، اقتراحات لمواجهة هذا التحدى .

الاستفادة من التجارة الحرة لدى الآخرين

ركزنا على منافع التجارة الحرة بالنسبة لأى بلد يفتح حدوده للسلع والخدمات القادمة من الخارج . والواقع ، أن معظم الاقتصاديين الأمريكيين يؤمنون بأن هذه المنافع كبيرة بحيث تلزم البلد بممارسة التجارة الحرة من

جانب واحد ، بغض النظر عن الحواجز التجارية التي تقيمها البلدان الأخرى . ومثلما أوضح الاقتصادى فريدريك باستيات فى القرن التاسع عشر ، فإن إقامة الحواجز التجارية لأن البلدان الأخرى قد أقامتها ، ليست أكثر رشدا من قيام بلد ما بقتل موانيه لأن للبلدان الأخرى سواحل صخرية . وقد تصرف صانعو السياسة بعيدو النظر فى الولايات المتحدة والخارج على أساس فكرة باستيات الثاقبة .

فقد كان الرئيس وودرو ويلسون من أوائل الداعين لتحرير التجارة من جانب واحد . واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس لتخفيض الرسوم الجمركية والإبقاء عليها منخفضة طوال الحرب العالمية الأولى . بيد أن الرئيس ويليام هاردينج عكس سياسات ويلسون التجارية ، واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس الجمهورى بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد أى بلد يمارس التفرقة ضد صادرات الولايات المتحدة . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خفّض الرئيس ترومان وايزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية ، لتسهيل الانتعاش الاقتصادى للحلفاء الأوروبيين وربط بلدان المحور المهزومة بالغرب غير الشيوعى . كما خفض ايزنهاور - ومن بعده الرئيس كنيدي - الرسوم الجمركية على الواردات من بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الصغيرة الأخرى ، بأمل حفز اقتصاداتها ، ومن ثم بناء معقل حصين لصد الشيوعية . وفى فترة أحدث ، أدى الدمار الاقتصادى الذى عانته بلدان أمريكا اللاتينية التى اتبعت نموذج «إحلال الواردات» فى التنمية الاقتصادية خلال الستينيات والسبعينيات - وهى سياسة تقوم على حجة الصناعة الوليدة ومن ثم فهى سياسة حمائية متأصلة - إلى جعل عدد من البلدان النامية يسلم بفوائد التحرير .

ومن النادر حاليًا أن يناصر سياسى أمريكى قضية التجارة الحرة من جانب واحد . ذلك أن القيام بذلك يعرض المسؤولين المنتخبين لتهمة « نزع السلاح من جانب واحد » . وفى نهاية المطاف ، فإنه لا ينبغي للولايات المتحدة التخلي عن كل أسلحتها ، وترك نفسها مكشوفة أمام هجوم البلاد الأخرى . لماذا يتعين على هذا البلد أن يسلم حواجزه الجمركية ، ويعرض شركاته المحلية لمنافسة ضارية من الواردات دون أن يحصل على فرص محسنة لشركات التصدير ؟ سنطرح فى الفصل الخامس بعض الإجابات التفصيلية عن هذا السؤال . ونقدم حاليًا نظرة تمهيدية موجزة .

في حين أنه قد يكون في صالح بلد ما إسقاط حواجزه التجارية من جانب واحد - مثلما فعلت هونج كونج بنجاح غير عادي - فإن هذا البلد يمكن أن يصبح أحسن حالا حتى من ذلك ، إذا حث الوعد بمثل هذا التخفيض للحواجز البلدان الأخرى على إسقاط أو تقليل الحواجز هي أيضا . وهذا هو المنطق المبرر الكامن وراء مفهوم « التبادلية » السليم بالفطرة ، وهي فكرة ساعدت على التغلب على الدمار الضخم الذي ألحقه مرسوم هاولي - سموت الشهير بشأن الجمارك ، الصادر في ١٩٣٠ ، بتجارة الولايات المتحدة وبالنشاط الاقتصادي في كافة أرجاء العالم . وفي عام ١٩٣٤ ، منح الكونجرس للرئيس فرانكلين روزفلت سلطة التفاوض على إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية تصل حتى ٥٠ في المائة مع البلدان الأخرى ، دون الحصول على موافقة أخرى من الكونجرس^(٥) . واستخدم روزفلت هذه السلطة لإبرام اثنتين وثلاثين اتفاقية تجارية ثنائية حتى ١٩٤٥ .

بيد أن اتفاقيات التجارة الثنائية بحكم تعريفها ، لها تأثير محدود . فهي لا تشجع التجارة إلا بين البلدين المعنيين . والواقع أن الاتفاقيات التجارية الثنائية قد تؤدي حتى إلى بعض من عدم الكفاءة ، بتحويل التدفقات التجارية بعيدا عن البلدان التي قد تكون أكفأ في إنتاج السلع والخدمات المتبادلة من المنتجين المقيمين في البلدين المشتركين في الصفقة . ومع تضاعف عدد الاتفاقيات الثنائية ، قد تصبح التجارة مبلقنة ومشوهة . إذ يتعين على البيروقراطيين تدبر « قواعد المنشأ » المعقدة لتحديد الواردات المؤهلة للمعاملة الخاصة التي تعد بها الصفقات المختلفة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، اعترفت الولايات المتحدة بهذه الصعوبات ، وأفتحت البلدان الأخرى بتبني ترتيب جديد تماما للتجارة ، يقوم على مبادئ « التبادلية متعددة الأطراف » ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية . وقد تجسد هذا في « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

(٥) كما قلل مرسوم ١٩٣٤ ضغط وتأثير الصناعات المحلية التي كانت تسعى إلى الحماية ، بنقل عملية تنسيق المفاوضات التجارية والإشراف عليها للجنة الحكومية شبه السرية المعنية باتفاقات التجارة ، المشكلة من خبراء فنيين .

والتجارة « (الجات) . وبتجميع أنماط مختلفة عديدة من التحرير معا في نفس الوقت ، يمكن لمعاملات التجارة متعددة الأطراف أن تولد منافع كافية للأطراف المشتركة فيها ، أكبر مما يلزم لتعويض تلك القطاعات التي تواجه منافسة أعنف عند تخفيف الحماية . وتعنى معاملة الدولة الأولى بالرعاية ببساطة ، أن يوافق كل طرف في معاملة تجارية ما على ألا يمارس التمييز لصالح أو ضد أى طرف آخر ، حتى تحصل كافة البلدان الموقعة على منفعة الحواجز الأدنى التي تم التفاوض بشأنها . ويوسع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بصورة كبيرة ، منافع الانتماء لمجموعة من الدول التزمت بالامتثال له .

و « الجات » من أنجح الابتكارات في تاريخ العلاقات الدولية . وخلال السنوات الخمسين الماضية ، تفاوضت البلدان الأعضاء فيها على ثمانى « جولات » رئيسية لتخفيض الحواجز التجارية . وخلال هذه المدة ، تهاوى متوسط الرسوم الجمركية فى البلدان الصناعية من ما يزيد على ٤٠ فى المائة إلى ٦ فى المائة فحسب . بيد أنه مع انخفاض الرسوم الجمركية ، أصبحت الحواجز غير الجمركية الأخرى أمام التجارة أكثر وضوحا ، ومن ثم غدت هدفا للمفاوضات . وربما كان أحدث ترتيب « للجات » - جولة أوروغواى التى اختتمت فى ١٩٩٤ - هو أكبر وأشمل صفقة تجارية فى تاريخ العالم . واتفاقية أوروغواى التى وقع عليها رقم قياسى يبلغ ١٢٥ بلدا ، تلزم الأطراف بتقليل الرسوم الجمركية الباقية بمتوسط يبلغ ٤٠ فى المائة تقريبا ، وإلغاء الحصص القائمة على النطاق العالمى منذ أمد طويل على الصادرات من المنسوجات والملابس خلال عشر سنوات . كما أنها الاتفاقية الأولى التى تغطى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، وتخضع التجارة الزراعية للانضباط والنظام الذى تفرضه « الجات » ، وتجزم القيود الطوعية على التصدير ، وتحد من الدعم المحلى لصناعات التصدير ورسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات الأجنبية ، وتضع التجارة فى الخدمات فى جدول أعمال « الجات » للمستقبل . وربما كان الأمر الأكثر أهمية فى المدى الطويل هو أن اتفاقية أوروغواى قد أدت لإنشاء « منظمة التجارة العالمية » ، لتحسين عملية تسوية المنازعات الدولية ، وهو إجراء حظى بكثير من النقد الذى لا أساس له لأسباب سنعرضها لاحقا فى الكتاب .

لقد كانت التجارة المحررة شيئا طيبا للمستهلكين فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى . ويتوقع البنك الدولى أن يكسب المستهلكون قوة شرائية إضافية تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار سنويا ، نتيجة لاتفاقية أوروغواى ، يذهب الثلثان منها للبلدان الغنية ، ومنها الولايات المتحدة^(٦) . كما لابد من أن تتدفق منافع كبيرة إلى المستهلكين من الاتفاقية الأساسية المهمة ، التى تم التوصل إليها فى أواخر ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكثير من شركائها التجاريين لإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا الراقية ، وكذلك من تنفيذ الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى مطلع ١٩٩٧ ، تحت إشراف « منظمة التجارة العالمية » ، لتحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية فى مختلف أنحاء العالم^(٧) . وبالمثل ، فإن اتفاقية « منظمة التجارة العالمية » التى استكملت أخيرا والخاصة بالخدمات المالية - وبموجبها تستقطب عدة بلدان أخرى ، خاصة فى العالم النامى ، حواجزها التى تحول دون دخول موردى الخدمات المالية الأجانب - سيثبت أنها مفيدة بصورة كبيرة لشركات الخدمات المالية الأمريكية ، وهى من بين الشركات الرائدة فى هذا المجال . وتعد الخدمات المالية فى مرتبة الصادرات الرئيسية للخدمات الأمريكية ؛ وبافتراض الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية « منظمة التجارة العالمية » ، لابد أن تنمو حصة الخدمات المالية من كعكة صادرات الخدمات فى المستقبل .

وقد اتهم بعض منتقدى توافق الرأى الذى ساد بعد الحرب ، المؤيد للتجارة الأكثر حرية ، الولايات المتحدة بأنها « أخذت مقلبا » ، فقد أجبرت على فتح اقتصادها بدرجة أكبر من البلدان الأخرى . ومن الواضح أن الاقتصاد الأمريكى أكثر انفتاحا من اقتصادات كثيرة أخرى ، وكان كذلك طوال الخمسين عاما الماضية . لكن التغيرات التى حدثت فى الحواجز التجارية الناجمة عن الصفقات التجارية السابقة قد مالت بقوة أيضا لصالحنا . فبمقتضى اتفاقية جولة أوروغواى مثلا ، ستخفض الولايات المتحدة رسومها الجمركية بنحو نقطتين مئويتين ، فى حين يتعين على

(٦) البنك الدولى (١٩٩٥ ، ص ٥٧) .

(٧) شوت (١٩٩٦) .

البلدان الأخرى أن تنزل برسومها بنسب تتراوح بين ٣ و ٨ في المائة . وبالمثل ، فإنه بمقتضى « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - التي سنناقشها بتوسع في الفصل التالي - تعهدت المكسيك بإلغاء رسومها الجمركية على منتجات الولايات المتحدة ، والتي كانت تبلغ في المتوسط نحو ١٠ في المائة قبل إبرام الاتفاقية ، في حين وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الرسوم البالغة ٤ في المائة التي كانت تجبى من قبل من الصادرات المكسيكية .

وعلى الرغم من المنافع التي تضيفها مفاوضات التجارة متعددة الأطراف الكبيرة ، فقد حرمت من التأييد السياسي منذ « جولة أورجواي » . وبفسر طول هذه المفاوضات التي استغرقت أكثر من عقد لإتمامها ، والصعوبات التي واجهتها الدول للتغلب على كثير من الحواجز غير الجمركية الباقية ، السبب في أن صانعي السياسة قد أصبحوا متحررين من سحر المساومات متعددة الأطراف . وبدلا من ذلك ، اتجهت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى بصورة متزايدة نحو الصفقات التجارية الإقليمية ، المسموح بها بمقتضى المادة ٢٤ من « الجات » ، مادامت هذه الترتيبات تسقط « بصورة أساسية كل » الحواجز بين الأعضاء ، ولا تقيم الحواجز في وجه البلدان غير الأعضاء . ومنذ مطلع الثمانينيات ، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات للتجارة الحرة مع إسرائيل وكندا والمكسيك . وفي ترتيب السوق المشتركة الجنوبية ، تسعى ستة بلدان في أمريكا الجنوبية إلى تشكيل اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبي ، وهو ترتيب إقليمي أوسع كثيرا ومتطور جيدا . ومنذ إنشاء « الجات » في ١٩٤٨ ، صدفت على ما يزيد على مائة ترتيب تجارى إقليمى ، أبرم نحو الثلث منها في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وحدها^(٨) .

ومع تكاثر المعاملات التجارية الثنائية قبل إنشاء « الجات » (أساسا لوقف هذا الاتجاه) ، فإن العدد المتزايد من الترتيبات الإقليمية أثار المخاوف بين بعض أنصار التحرير العالمى ، من أن تصبح التجارة بصورة متزايدة مبلقنة ومشوهة - أى أن تصبح الصفقات الإقليمية حجر عثرة بدلا

(٨) فرانكل (١٩٩٧) .

من أن تكون حجر بناء للجهود المبذولة لتحقيق تحرير أوسع . والواقع أن الصفقات الإقليمية لا توفر نفس الفرص الكثيرة للمساومة (المفاضلة بين مختلف المصالح) التي توفرها المفاوضات متعددة الأطراف الكبيرة . ولكن قد يثبت أنها مفيدة إذا أدت ، خلال عملية إلغاء الحواجز داخل المجموعة ، إلى تخفيض الحواجز بالنسبة للغرباء وتقديم العضوية للبلدان الأخرى .

وقد سعت إدارة كلينتون ضمنا إلى اتباع مثل هذا النهج الإيجابي بمطالبة الكونجرس بسلطة تفاوض المسار السريع لتوسيع « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، لتشمل كل الدول الواقعة في نصف الكرة الغربي ، وكذلك لتحقيق ترتيب للتجارة الحرة مع « منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ » . وفشل الإدارة حتى الآن في الحصول على هذه السلطة ، قد يبعث بإشارة مشثومة هي أن الدول الأخرى ينبغي أن تبرم هي أيضا اتفاقيات إقليمية تستبعد الولايات المتحدة ، مثلما تفعل كندا بالتفاوض مع بلدان السوق المشتركة الجنوبية . وقد يؤدي هذا إلى حدوث نفس التشوهات في التجارة التي كان بعض الأنصار المتحمسين للتجارة الحرة يخشونها نتيجة لقيام الترتيبات الإقليمية . والواقع ، أنه إذا لم يتم الترخيص بالمسار السريع ، فإن الشركات الأمريكية التي تصدر السلع حاليا لبلدان أمريكا الجنوبية ، سيتوافر لها للمفارقة حافز متزايد لنقل الإنتاج من الولايات المتحدة إلى البلدان الأعضاء في السوق المشتركة الجنوبية ، بغية الاستفادة من الحواجز التجارية الأقل في ذلك الإقليم . وقد طفقت شيلى - التي كانت تعتمد على المسار السريع لتمهيد الطريق لإبرام اتفاق ثنائي للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة - تحول تجارتها بالفعل إلى كندا والمكسيك^(١) .

وعلى أية حال ، لا يزال تحرير التجارة مهمة لم تنجز بعد . فعلى الرغم من كل التقدم الذى تحقق فى تخفيض الحواجز التجارية ، تصل الرسوم الجمركية فى كثير من البلدان النامية إلى ٣٠ فى المائة وأكثر .

(١) بعد نمو إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع شيلى بأكثر من ٤٠ فى المائة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ، توقفت فعليا عن التوسع منذ ذلك الحين . انظر فايولا (١٩٩٧) .

وتتحول الحصص الزراعية ، والحوافز المقامة أمام مقدمى الخدمات الأجانب ، وغير ذلك من القيود على الاستثمار ، إلى أسعار للحماية مكافئة للرسوم الجمركية تبلغ ٥٠ فى المائة وأكثر . وإلغاء هذه الحوافز لابد أن يعجل بنمو الاقتصادات منخفضة الدخل ، وإن كانت تنمو سريعا ، مما سيحفز بدوره الطلب على السلع الرأسمالية التى تنتجها الصناعات عالية الأجور فى العالم المتقدم .

وتبقى البلدان المتقدمة هى أيضا على حوافز تجارية كبيرة فى بعض القطاعات الرئيسية . فعلى الرغم من أن « جولة أوروغواي » قد حولت معظم الحصص الزراعية إلى رسوم ، وهو ما يستحق الثناء ، فإن الرسوم الجمركية (أو الرسوم الجمركية المكافئة للحصص) على بنود منتجات الألبان والسكر تزيد على ١٠٠ فى المائة فى الاتحاد الأوروبى ، وتصل لنحو ١٠٠ فى المائة فى الولايات المتحدة ؛ وفى اليابان تزيد الرسوم الجمركية على منتجات الألبان على ٣٠٠ فى المائة ، ولا تزال الرسوم الجمركية على القمح تزيد على ١٥٠ فى المائة . ويمكن أن تعجل المفاوضات التجارية الجديدة بالانتقال ، وبذلك تقلل الأسعار بالنسبة للمستهلكين على نحو أسرع .

وأمام الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، الكثير لتكسبه من زيادة تخفيض الحوافز أمام التجارة والاستثمار . إذ يوجد فى أمريكا أكثر المنتجين كفاءة فى العالم للسلع الأساسية الزراعية ، وهى المنتج الرئيسى للبرامج الجاهزة للكمبيوتر ، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترفيه والخدمات المالية . وسوف تستفيد كل هذه الصناعات من تحسين فرص الوصول للأسواق الأجنبية .

منافع الاستثمار عبر الحدود

مثلا أن التجارة فى السلع الأساسية بين البلدان مفيدة ونافعة ، كذلك التجارة فى الأصول ، أو تحويل المدخرات عبر الحدود القومية . إذ يستطيع الأفراد والمؤسسات فى الولايات المتحدة مثلا ، تحسين أداء محفظة استثماراتهم بالتنوع على نحو أوسع فى الأصول الأجنبية . وفى الوقت نفسه ، تستفيد البلدان التى تتلقى هذه التدفقات من الاستثمارات من

توافر فرصة للحصول على رأس مال أرخص مما كانت ستحصل عليه لو كان يتعين عليها أن تعتمد على المدخرات المحلية فقط .

صلة لا تنقسم بين التجارة الأجنبية والاستثمار الأجنبي

من المهم التسليم منذ البداية بأن التجارة والاستثمار الأجنبيين مرتبطان بفعل عوامل اقتصادية أساسية تتراءى في حساب الدخل القومي . ويحكم التعريف ، فإنه في أى فترة زمنية ينبغي أن يتساوى رصيد الأمة في « حسابها الجارى » (الذى يشمل كلا من التجارة ومدفوعات التحويلات الخارجية المختلفة) مع رصيدها في « حساب رأس المال » (التدفق الصافى للأصول إلى البلد ومنه) . فعلى سبيل المثال ، فإنه عندما يستورد بلد ما أكثر مما يصدر ، يتعين على الناس والشركات بداخله أن يجدوا طريقا للحصول على العملة الأجنبية المطلوبة لشراء الواردات الأجنبية الزائدة . ويستطيعون تحقيق هذا إما ببيع بعض الأصول الأجنبية لديهم ، أو باقتراض العملة الأجنبية من المقيمين الأجانب أو المؤسسات الأجنبية (بالحصول على قروض من مصارف فى الخارج مثلا ، أو بإصدار دين أو أسهم) . ويعادل عجز الحساب الجارى التدفق الصافى لرأس المال إلى الداخل . وتنعكس هذه العملية عندما يحقق بلد ما فائضا فى الحساب الجارى ، الذى ينبغي أن يعادله تدفق لرأس المال للخارج .

ولا يترأى التطابق المحاسبى بين الحساب الجارى وحساب رأس المال بصورة تامة فى الإحصاءات الحكومية ، التى تبين عادة وجود فرق بين الاثنين . ومع ذلك ، فإن الحساب الجارى وحساب رأس المال يتحركان بالتراصف تقريبا . فعلى سبيل المثال ، عانت الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينيات عجزا كبيرا فى الحساب الجارى ، مولته بزيادة كبيرة فى صافى اقتراضها من الخارج . ونتيجة لذلك ، تحول مركز صافى الأصول فيها بالنسبة لباقي العالم - بعبارة أخرى ، إجمالى استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج ناقصا استثمارات الأجانب فى أمريكا - من مركز إيجابى (أو دائن صاف) بمبلغ ٢٦٠ مليار دولار فى ١٩٨٢ إلى مركز سلبى (أو مدين صاف) بمبلغ يزيد على ٧٠٠ مليار دولار بنهاية سنة ١٩٩٦ . باختصار ، يتعين على البلد الذى يتاجر مع البلدان الأخرى أن يتبادل

تدفقات رأس المال معها ، ويتعين على أى بلد تدخل التدفقات الرأسمالية لحدوده أن يتاجر . وتجذب البلدان التى توفر مناخا اقتصاديا يغل عائدات صحية على الاستثمارات ، مثلما تفعل الولايات المتحدة ، رأس المال من باقى أنحاء العالم . ومع تدفق رأس المال إلى بلد ما ، قد يتدهور ميزانه التجارى . ولكن هذا لا يعنى أنه أصبح أسوأ حالا . على العكس من ذلك ، فإنه إذا أضاف المستثمرون الأجانب إلى القدرة الإنتاجية لاقتصاد ما ، وربما قدموا فى ذلك أفكارا جديدة تحسن الكفاءة ، فإنهم بذلك يساعدون على جعل الاقتصاد أكثر إنتاجا . ومن ثم ، فإن الميزان التجارى وميزان الحساب الجارى فى حدّ ذاتهما مقياس ضعيف لرفاهية الأمة الاقتصادية (وهو ما سنناقشه بتفصيل فى الفصل الخامس) .

لماذا يعد جذب الاستثمار الأجنبى أمرا جيدا

يصنف الاستثمار الأجنبى عادة فى فئة من اثنتين : « استثمار المحفظة » ، ويمثل شراء الأجانب للأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية التى يمكن بيعها بسهولة وفورا فى السوق المفتوحة ، و « الاستثمار المباشر » ، الذى يتضمن شراء المستثمرين الأجانب لعقارات أو لحصة كافية من الأسهم توفر لهم درجة هادفة من السيطرة على الشركة^(١٠) . وعندما تشتترى شركة أجنبية أو تبنى مرفقا فى الولايات المتحدة ، يعتبر ذلك استثمرا مباشرا .

واستثمار المحفظة لا يمول التجارة فحسب ، بل يضيف إلى مجمع الأموال المتاحة لاستثمار رأس المال من قبل المقيمين المحليين ، وبذلك يخفض سعر الفائدة المحلى مما كان سيصبح عليه فى غير هذا . وخلال الثمانينيات ومعظم التسعينيات ، كسبت الولايات المتحدة مكاسب هائلة من استعداد البنوك المركزية الأجنبية والمؤسسات الخاصة والأفراد لشراء أحجام ضخمة من دين الخزنة الجديد الذى كان يطرح فى السوق فى كل سنة لتمويل عجز الميزانية الاتحادية الكبير . ولو كان الأجانب قد امتنعوا

(١٠) تعتبر الإحصاءات الحكومية فى الولايات المتحدة شركة ما ، مملوكة للأجانب ، إذا كان مواطنون أجانب يملكون فيها حصة قليلة من أسهمها تصل إلى ١٠ فى المائة .

عن شراء الدين ، لارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، وبالتالي لانخفض الاستثمار في المصانع والمعدات الجديدة بصورة مؤكدة تقريبا^(١١) .

ومثل استثمار المحفظة ، فإن تدفقات رأس المال المباشرة توسع مجمع الأموال المتاحة للاستثمار المحلي ، ومن ثم تخفض تكاليف رأس المال بالنسبة للشركات المحلية . لكن منافع الاستثمار المباشر يحتمل أن تكون أبعد مدى حتى من ذلك . وفي حين أن الاقتصاد الأمريكي يعد حاليا الاقتصاد الأكثر إنتاجا وابتكارا في العالم ، فإنه لا يحتكر الأفكار الجديدة . والمستثمرون المباشرون الأجانب يأتون معهم ، إضافة لنقودهم ، عادة بأفكارهم بشأن ممارسات الإنتاج الجيدة والمنتجات الجديدة . ويتسرب كثير من هذه الابتكارات في نهاية المطاف إلى منافسيهم من الشركات المملوكة محليا ، ومن ثم إلى المديرين والعمال الأمريكيين . فعلى سبيل المثال ، أدخلت الشركات الصناعية اليابانية إلى أمريكا تقنيات الإنتاج الوجيه ، ونظم التسليم « في الوقت المناسب تماما » ، وعلاقات الموردين الوثيقة عندما أقاموا مصانع التجميع الخاصة بهم هنا . واعترافا بمنافع هذا النظام ، تبنت عشرات من الشركات الأمريكية هذه التقنيات . كما أدخلت بنفس هذه الطريقة إلى الشركات الأمريكية ، ابتكارات إدارية أخرى مثل « دوائر النوعية » في الدور الأرضي من المصنع ، وغيرها من تقنيات ضبط النوعية (وكان الرائد في كثير منها هو الأمريكي إدوارد ديمينج الذي ظلوا في اليابان لعقود عديدة ، يأخذون آراءه بجدية أكبر مما يحدث هنا) . وتجذب أمريكا حاليا استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من أي بلد آخر . ويعمل نحو ٥ في المائة من كل القوة العاملة الأمريكية في شركات يملكها المستثمرون الأجانب بأكملها ، أو يملكون جزءا كبيرا فيها .

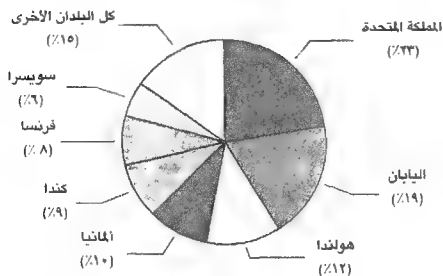
ورغم كل الاهتمام الذي أولاه السياسيون والناخبون للاستثمار الياباني

(١١) ومن جانب آخر ، فإنه لو لم يكن الأجانب راغبين في الاستثمار في الولايات المتحدة ، لما ارتفعت قيمة الدولار بمثل هذا القدر في الجزء الأول من الثمانينيات ، ولما عانى المصدرون الأمريكيون بالتالي من مثل هذا التآكل العميق في مركزهم التنافسي الدولي .

فى الولايات المتحدة ، يظل من المهم إدراك أن اليابان تحتل رغم ذلك مرتبة ثانية أهم مصدر للاستثمار الأجنبى المباشر فى البلد . فكما يبين الشكل (٢ - ١٠) ، فإنه خلال ١٩٩٦ ، كانت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الأولى ، واحتلت هولندا المركز الثالث (رغم أن ذلك قد يدهش البعض) . كما كانت البلدان الأوروبية الأخرى وكندا مصادر أساسية للاستثمار الأجنبى المباشر . ويبين الشكل (٢ - ١١) الصناعات الأمريكية التى استثمر الأجانب فيها حتى ١٩٩٦ . وتأتى الصناعة فى المرتبة الأولى وتستحوذ على ما يزيد على ثلث الإجمالى ، ويأتى فى مرتبة تالية لها ، بصورة وثيقة نسبيا ، التمويل والتأمين والعمل المصرفى ويستحوذ على ربع الإجمالى ، وتستحوذ على الباقى تشكيلة متنوعة من القطاعات الأخرى .

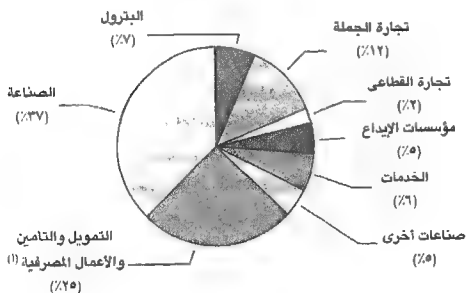
وفى حين أن عولمة تدفقات رأس المال أمر طيب على نحو لا لبس فيه بالنسبة لبلد ثرى مثل الولايات المتحدة ، لها سمعة ائتمانية راسخة ، ولديها منذ انهيار المدخرات والانهيار المصرفى فى الثمانينيات قطاع مالى خاضع لإشراف جيد ويتمتع برسملة قوية ، فإن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل قد تزعزع استقرار البلدان الأقل تقدما التى لا يتوافر لها أى من هذه المزايا . وقد تبدى هذا كله بوضوح كامل فى شتاء ٩٧ - ١٩٩٨ فى جنوب شرق آسيا (وفى وقت أسبق فى المكسيك) ، عندما اقترضت مشروعات الأعمال والبنوك والحكومات بصورة غير حكيمة بالعملة الصعبة وبآجال استحقاق قصيرة . وقد تضمنت هذه الاستراتيجية خطرا يتمثل فى أن المقترضين قد يواجهون ضغطا شديدا فى الحصول على النقد الأجنبى النادر ، عندما يتعين عليهم السداد للمستثمرين . وقد تفاقم هذا الخطر نتيجة للإشراف المتهاون على المؤسسات المالية ، التى سُمح لها بالانغماس فى فورة من الاقتراض المنحوس لدعم استثمارات غير منتجة ، مولها مستثمرون أجانب متهورون كانوا جَدّ متلهفين للتخلى عن نفوذهم مقابل عوائد أعلى بصورة طفيفة فقط عما يمكن أن يكسبه فى الداخل . وعندما انفجرت « الفقاعات » المالية ، سحب المستثمرون المحليون والأجانب أموالهم من العملات المحلية ، وعصفوا بقيمة هذه العملات فى انهيار لولبى شديد .

الشكل (٢ - ١٠) : مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : كويلان ١٩٩٧ ب).

الشكل (٢ - ١١) : تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : البيانات من مكتب التحليل الاقتصادي، يمكن الوصول إليها على صفحة موقع المكتب على شبكة الإنترنت (١) لا يشمل التمويل الأعمال المصرفية.

وقد أغرى زوال حظوتهم المفاجيء ، بعض زعماء البلدان النامية بتقييد تدفقات رأس المال ، للحيلولة دون أن تصبح عملاتهم مقدرة بصورة مغالى في قيمتها في المحل الأول ، وتجنب أزمات العملة التي تحدث بعد ذلك عندما يندفع المستثمرون لبيع هذه العملات في وقت واحد . بيد أن البلاد التي لا تشجع تدفقات رأس المال قصير الأجل ، تتعرض أيضا لخطر إحباط الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل ، الذي قد يكون أكثر قيمة بالنسبة لها من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للولايات المتحدة . وإذا واجه المستثمرون المحتملون لأجل طويل خطر العجز عن سحب مكاسبهم وحصصهم من الربح مستقبلا ، فقد يتقاعسون عن القيام بأى استثمار في هذه البلدان في المحل الأول .

ولحسن الحظ ، هناك حلول أفضل يتمثل أحدها في تعزيز الإشراف على المؤسسات المالية ، وتطبيق معايير سليمة فيما يتعلق برأس المال ، بغية عدم تشجيع البنوك على الانخراط في إقراض مفرط وتقوية مراكزها المالية على حد سواء ، حتى تستطيع مواجهة خسائر القروض عندما تحدث^(١٢) . وقد جعل صندوق النقد الدولي من هذه الخطوات شروطا أساسية لتقديم الائتمان لبلدان جنوب شرق آسيا . وهناك خطوة ثانية مثمرة تتمثل في إنشاء مشروعات الأعمال والمؤسسات المالية المحلية عن الاقتراض بأكثر من اللازم بالعملات الأجنبية ، خاصة على أساس الأجل القصير . وتتمثل الخطوة الثالثة في جعل المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والشركات بصفة عامة ، أكثر شفافية ، حتى يستطيع المستثمرون - المحليون والأجانب على حد سواء - تقييم ميزانيات هذه الشركات على نحو أفضل . وإذا كان هناك شيء يسهم في حدوث حالة من الذعر ، فهو الافتقار إلى معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب .

منافع خاصة للاستثمار الأمريكي في الخارج

يعتمد نمو وازدهار اقتصاد الولايات المتحدة أيضا على رأس المال الأمريكي الذي يسعى وراء فرص الاستثمار المربحة خارج الولايات

(١٢) للاطلاع على دليل عميق وشامل للإصلاحات المصرفية ، انظر جولدشتين (١٩٩٧) .

المتحدة . إذ يوفر استثمار المحفظة فى الشركات الأجنبية فى الخارج طريقا للحصول على مكافآت مالية جيدة . وهناك عقيدة أساسية للنظرية المالية الحديثة ، هى أن المستثمرين يستطيعون الحصول على عائدات أعلى مقابل مستوى معين من الخطر (أو ما يقابل ذلك ، يستطيعون الحصول على نفس العائدات بمستويات أقل من الخطر) ، عن طريق تنويع استثماراتهم بصورة واسعة عبر الشركات والصناعات . وينطبق المنطق نفسه على تنويع الاستثمارات عبر البلدان . إن الحظوظ الاقتصادية للبلدان المختلفة هى حظوظ مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما . ويستطيع المستثمرون أن يعوضوا الأداء الضعيف فى سوق ما بالاستثمار فى أسواق كثيرة أخرى . ورغم أن المستثمرين الأمريكيين ما زالوا بعيدين عن تنويع حيازاتهم من الأوراق المالية على نحو كامل يتفق مع أفضل مشورة مالية ، فإن نسبة مئوية متنامية من المستثمرين يدركون منافع التنويع عبر البلدان . وفى عام ١٩٧٥ ، كانت نسبة ١ فى المائة فقط من الأسهم التى بحوزها المستثمرون الأمريكيون هى أسهما أجنبية . وبحلول عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠ فى المائة^(١٣) .

ويوفر الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج منافع أبعد مدى على وجه أكثر احتمالا . فمن قبل ، سيطرت على العالم التجارة فى السلع الأساسية التى كانت تتطلب بعد صنعها نقلها إلى مقاصدها فى الخارج . بيد أن كثيرا من تجارة الولايات المتحدة حاليا يتطلب وجودا كبيرا للشركات الأمريكية فى بلدان أجنبية ، وبغير ذلك فلإنها لن تتم ، وسيكون ذلك على حساب العمال الأمريكيين فى صناعات التصدير . ذلك أن كثيرا من المنتجات الأمريكية الصنع يحتاج إلى خدمات المبيعات والدعم للعملاء فى الخارج . كما أن كثيرا من الخدمات التى تصدرها شركات أمريكية ، خاصة فى مجال الأعمال المالية والقانونية والاستشارية ، يتم تسليمها شخصا إلى حد كبير ، من خلال مكاتب فى الخارج . وبالإضافة لذلك ، فإن مرافق البحوث والتطوير المحلية تمكّن الشركات متعددة الجنسيات من تفصيل المنتجات والخدمات على مقياس الأسواق الخارجية ، كما تحيطها

(١٣) فيرنر وتيزار (١٩٩٨) .

علما بالأفكار التي يجري تطويرها في الخارج . وبالاستثمار في الخارج ، تغدو الشركات الأمريكية في وضع أفضل كثيرا لاكتساب المعرفة المحلية التي تحتاجها بغية استثمار الأسواق في مختلف أنحاء العالم .

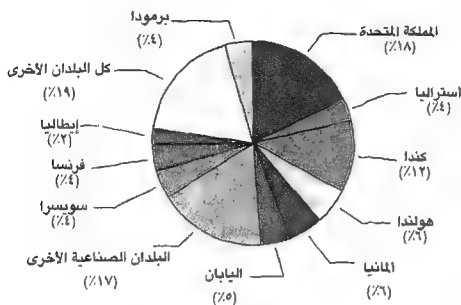
وتامما مثلما أن القيود التجارية الفعلية ، أو التي يتم التهديد بها ، في الولايات المتحدة قد حفزت الشركات الصناعية من اليابان ومن أماكن أخرى على الاستثمار في هذا البلد ، فإن الحواجز التجارية الأجنبية قد جعلت الشركات الأمريكية تستثمر في الخارج . فعمال صناعة السيارات في ديترويت ينتجون حاليا أجزاء يتم شحنها إلى مصانع التجميع المملوكة للأمريكيين في بلدان أخرى لخدمة مشترى السيارات الأجانب في كل أنحاء العالم ، من أسبانيا إلى تايلند . كم كانت وظائف عمال شركة كوداك في روشستر ، نيويورك ، ستصبح آمنة لو لم تستثمر شركتهم وتوسع عملياتها في أماكن أخرى في شتى أنحاء العالم ؟ .

وبعض الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة موجه للبلدان منخفضة الدخل ، للمساعدة في صنع مدخلات تستخدم في نهاية المطاف للتجميع في أمريكا أو بلدان أخرى . ولكن كما يبين الشكل (٢ - ١٢) ، فإن الكتلة الغالبة من الاستثمار المباشر في الخارج الذي قام به الأمريكيون ذهبت إلى بلدان غنية . والواقع ، أن دراسة حديثة تقدم وثائق على أنه حتى ١٩٩٢ ، كان الثلث فقط من الشركات متعددة الجنسيات التي يملكها أمريكيون لها نشاط إنتاجي في البلدان النامية^(١٤) . وبالإضافة لذلك ، فإنه كما يبين الشكل (٢ - ١٣) ، فإن الأمريكيين يستثمرون في الخارج في نفس القطاعات التي يستثمر فيها الأجانب في الولايات المتحدة ، وتأتي الصناعة والتمويل في قمة القائمة .

وسيكون من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، استنباط وسائل عملية للحد من الاستثمار المباشر أو استثمار المحفظة في الخارج . قد

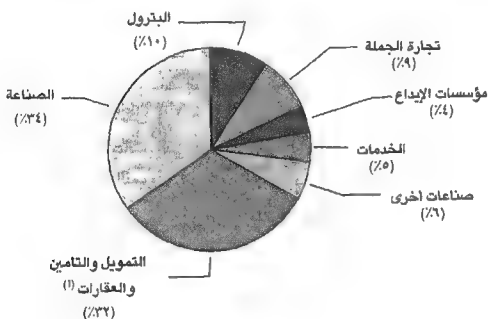
(١٤) برينارد و ريكز (١٩٩٧) . وبالإضافة لذلك ، يجد نفس المؤلفين أن مستويات إنتاج الشركات التابعة في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية تتجه للتقارب ، مما يشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم أنشطتها الإنتاجية حسب متطلبات المهارة ؛ انظر ريكز و برينارد (١٩٩٧) .

الشكل (٢ - ١٢) : مقاصد استثمار الولايات المتحدة الأجنبي المباشر، ١٩٩٦



المصدر : كوينلان (١٩٩٧ ب).

الشكل (٢ - ١٣) : تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : البيانات من مكتب التحليل الاقتصادي، يمكن الوصول إليها على صفحة موقع المكتب على شبكة الإنترنت (١) لا يشمل التمويل الأعمال المصرفية.

يمكن منع أو عرقلة جهود شركة جنرال موتورز لإنشاء مصانع للسيارات في البلدان النامية ، أو شراء أجزاء السيارات من الخارج ، لكن القوانين والتقاليد الأمريكية ستجعل من الصعب جدا وقف البنوك وشركات التأمين والصناديق المتبادلة والأفراد من القطاع الخاص من الاستثمار في الخارج في نفس الأنواع من المصانع . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه بمجرد إقامة مثل هذه المصانع ، فإنه لا يمكن عمل الكثير لإيقاف الشركات المالكة لها عن استئجار الخبراء الأمريكيين للمساعدة في تصميم وإدارة المصانع أو تسويق منتجاتها .

منافع الهجرة

ليست السلع ورأس المال وحدهما هما اللذين ينتقلان عبر الحدود القومية ، فالناس أيضا يفعلون ذلك . وقد ظلت أمريكا منذ زمن طويل مركز جذب للناس من كل أنحاء العالم ، فهي بلد يوفر الحرية السياسية وفرصا اقتصادية بلا حدود كما هو واضح . وقد جاءت موجات متتالية من المهاجرين الذين قدموا لتحسين حياتهم ، وفي الوقت نفسه ، لإثراء النسيج الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة .

ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة ، فإن الدعوة لسياسة ليبرالية في الهجرة تقوم على عدة حجج . فالمهاجرون كانوا تقليديا من المجدين في العمل ، ولديهم روح تنظيم المشروعات ، ويتمتعون بميل مرتفع للإدخار - وكلها سمات يقدرها الأمريكيون . والهجرة تزيد أعداد السكان في سن العمل ، وبذلك تساعد في التصدي للمشكلة المالية البادية للعيان والخاصة بالبرامج التي تمولها الحكومة لرعاية كبار السن المتقاعدين ، وبالذات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية .

بيد أن الهجرة - خاصة الهجرة غير القانونية - أصبحت في السنوات الأخيرة ، قضية سياسية باعثة على الانقسام . فالمعارضون لها يدعون أن المهاجرين لديهم نزوع عال لارتكاب الجرائم واستنزاف مدفوعات الرعاية الاجتماعية ، وأن كثيرين منهم يأتون بمؤهلات تعليمية محدودة ، وأن هؤلاء المهاجرين يتنافسون في سوق العمل مع الأمريكيين أبناء البلاد الذين ولدوا فيها ممن لديهم مهارات قليلة ، ويقللون ، كما يزعمون ، معدلات

توظيفهم ويخفضون أجورهم . وفى تحليل شامل للهجرة فى الولايات المتحدة ، بحثت « الأكاديمية القومية للعلوم » أخيراً هذه الادعاءات ، وخلصت إلى أنه بصفة عامة ، فإن أى تأثيرات سلبية لاتجاهات الهجرة الحديثة لم تكن ذات شأن ؛ والواقع أن الهجرة وفرت للأمة ككل منافع اقتصادية معتدلة^(١٥) .

ومع ذلك ، فكما هو الحال مع التجارة ، فليس كل المواطنين الأمريكيين « يكسبون » من الهجرة . ونجد الخاسرين نتيجة لها بصفة خاصة بين الذين يتنافسون بصورة مباشرة مع المهاجرين الجدد ، خاصة العمال المحليين الأقل مهارة . وسنناقش فى الفصل الرابع تأثير الهجرة هذا بتفصيل أكبر .

ليس هناك بلد يتبع سياسة مفتوحة بالكامل تجاه مسألة الهجرة بنفس الطريقة التى يفعل بها ذلك بعض البلدان تجاه مسألة التجارة والاستثمار . فهناك قيود اجتماعية وسياسية على مدى السرعة والحدود التى تستطيع بها البلدان أن تستوعب أناساً من خلفيات ثقافية ولغوية مختلفة . ومع ذلك ، يجب أن يقر فى الأذهان أنه مثلما أن المستثمرين الأجانب الذين يجيئون بالأموال إلى الولايات المتحدة يجلبون معهم أيضاً الدراية الفنية ، فإن كثيرين من المهاجرين يجلبون معهم مواهب وقيم أمريكية فى صميمها . ويتمثل التحدى الذى يواجه الولايات المتحدة فى المستقبل فى تقرير الصورة التى سيتشكل عليها هؤلاء المهاجرون .

النقد الناجم عن الهلع من العولمة

على الرغم من مزايا الانفتاح وزيادة الروابط الاقتصادية مع البلدان الأخرى ، تصاعدت الهجمات من عدة اتجاهات مختلفة ضد العولمة والسياسات التى شجعتها . وفى الثمانينيات ، كان النقد محدوداً تماماً ، وإن كان يُعدّ معتدلاً بمقاييس هذه الأيام . فقد قيل إن الولايات المتحدة تتنافس فى « ملعب لا تتكافأ فيه الفرص » مع البلدان الأخرى التى تحتفظ بحواجز أعلى بكثير أمام التجارة والاستثمار . وكانت التجارة العادلة ، وليس

(١٥) سميث وإيمونستون (١٩٩٧) .

التجارة الحرة ، هي شعار ذلك الوقت . وفي التسعينيات ، أصبح الاتجاه صوب العولمة بأسره موضعاً للهجوم ، وتم اتهامه بسلب الأمريكيين وظائفهم وخفض أجورهم ، خاصة أجور أقل العمال مهارة . ولم يتوقف كثيرون من النقاد عند ذلك . فهم يزعمون أنه نتيجة لاتفاقية « جولة أورجواي » التجارية في ١٩٩٤ ، والتي أنشأت « منظمة التجارة العالمية » ، ضحّت الولايات المتحدة بجزء من سيادتها . وفي الوقت نفسه ، يشير آخرون إلى نوع جديد من الساحات غير المتكافئة ، تتسم بنهاون المعايير التي تحكم العمل والبيئة ، وليس بالحوافز المفروضة أمام التجارة والاستثمار . ويتساءلون كيف يمكن أن نتوقع أن تيرم الولايات المتحدة صفقات تجارية مع بلدان لا تعترف بالنقابات ، وتشغل الأطفال في أعمال غير آمنة ، وتفسد البيئة بإهمال لا يبالي ؟ .

وفي حين أن تفاصيل بعض الانتقادات الحالية للانفتاح قد تكون جديدة ، فإن المحيط العام للهجوم ليس كذلك . فالواقع ، أن مزايا ومثالب سياسة الانفتاح الاقتصادي قد نوقشت منذ الأيام الأولى للجمهورية . فقد كتب بنيامين فرانكلين مثلاً أن التجارة يجب أن تكون « حرة بين جميع أمم العالم مثلاً ما هي حرة بين مقاطعات إنجلترا العديدة » . وأعلن جون آدامز : « إنني أعارض جميع القيود على التجارة » . وربما كان ألكسندر هاملتون الذي ناقشنا آراءه ، أقوى المدافعين الأول عن وجهة النظر المعارضة . وقد استمر الجدل عبر مائتي سنة . ومع ذلك ، فقد كان أنصار الانفتاح في الجانب الفائز (وإن كان ذلك لأسباب خاطئة أحياناً) ، إلا في بضع حالات معروفة جيداً . وسيتوقف ما إذا كانوا سيستمرون في كسب الجدل السياسي على أوجه قوة وضعف الدعوة الحديثة للإبقاء على سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوسيعها . وسننصّدى في الفصول التالية للهجمات التي يشنها منتقدو العولمة المعاصرون .

٣ الانفتاح والوظائف

يتعلق كثير من الجدل الدائر حول التجارة بمسألة الوظائف . إذ يقول المنتقدون لها إنها تدمرها ، فى حين يقول المدافعون عنها إنها تخلقها . وكلا الطرفين مخطيء . ويفسر هذا الفصل سبب هذا .

تدمير الوظائف مقابل خلقها

قد يبدو الادعاء القائل إن التجارة الأكثر حرية تدمر الوظائف مقنعا للوهلة الأولى . وإنه إذا اشترى الأمريكيون سيارة أجنبية الصنع أو تليفزيونا أجنبى الصنع ، فإن ذلك يقلل ما ينتجه مصنع قائم فى الولايات المتحدة بمقدار سيارة أو تليفزيون (سواء كان هذا المصنع مملوكا لأمريكيين أو أجانب) . وبمضاعفة هذا المثل مرات عديدة ، يقل عدد الأمريكيين الذين ستكون لديهم وظائف لإنتاج السيارات والتليفزيونات ، وعمليا كل شيء آخر يستورده الأمريكيون .

وبالنسبة لنفاذ التجارة ، تدعم هذا المنطق الأجور المنخفضة التى يكسبها العمال فى بعض البلدان الأخرى . إذ كيف تستطيع شركة أمريكية فى أى صناعة أن تتنافس مع شركة لا تدفع لعمالها سوى بضعة دولارات قليلة فى الساعة - أو حتى بضعة دولارات قليلة كل يوم ! ولا غرو أن حذر روس بيرو من « دوامة الشفط الكبيرة » للوظائف الأمريكية التى

تذهب للمكسيك بعد أن وقعت الولايات المتحدة « اتفاقية التجارة الحرة
لأمريكا الشمالية » . وأكد بيرو أنه بمجرد إلغاء كافة الحواجز التجارية
الباقية ، فإن ملايين الوظائف « ستجرب » إلى المكسيك .

وليجعلوا الأمور أشد سوءا ، يحتاج النقاد بأن كثيرا من الوظائف يضيع
عندما تنتقل الشركات الأمريكية مصانعها إلى البلدان التي تكون الأجور فيها
أقل كثيرا ، لإدراكها حجم الأموال التي يمكنها توفيرها من تكاليف العمل .
ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات ، حتى تلك التي يملكها
أمريكيون أو القائمة في أمريكا ، مذنبية فيما يتعلق بتدمير الوظائف مثلها
في ذلك مثل الشركات الأجنبية التي تشحن منتجاتها إلى هنا .

ورغم أنهم قد لا يعترفون بذلك صراحة ، فإن بعض دعاة التجارة
الأكثر حرية يتفقون مع منتقديها على المقولة بأن الطريق الصحيح للجدل
حول التجارة يكون من زاوية ما إذا كانت تدمر الوظائف أو تخلقها . فعلى
سبيل المثال ، كم عدد المرات التي سمع فيها المرء مسئولا عالى المستوى
فى الإدارة ، أو عضوا فى الكونجرس ، وهو يؤكد أن اتفاقية تجارية معينة
سوف تولد مليارات كثيرة من الدولارات من الصادرات الإضافية ، التي
تنعكس فى عدد إضافي من آلاف الوظائف ؟ إن من ينصحهم بأن يحاجوا
بذلك هم منظمو الاستفتاءات وغيرهم من خبراء السياسة ، الذين يقولون
إن الأمريكيين لا يمكن أن يفهموا أن التجارة الحرة مفيدة إلا إذا تم الترويج
لها باعتبارها طريقة لخلق مزيد من الوظائف الجديدة .

بيد أنه قد ثبت أن كلا الطرفين فى هذه المناقشة يتجاهلان بعض
المبادئ والحقائق الاقتصادية الأساسية . إن التجارة لا تتعلق بخلق عدد
أكبر أو أقل من الوظائف ، وإنما بخلق وظائف أفضل ومستوى معيشة
أعلى على المستوى القومى .

الحقيقة بشأن التجارة والوظائف

من المغزى لمنتقدي التجارة أن يشبهوا الاقتصاد بالبالون . وعندما
يشترى المستهلكون فى هذا البلد واردات أجنبية ويرسلون للخارج نقودا
أو التزامات بالدفع مقابلها ، ألا يتركون بذلك الهواء يخرج من البالون ؟
ألا ينكمش الدخل القومى وإجمالى العمالة فى هذه الحالة ؟ .

الواقع أن الإجابة هي بالنفي ، لأن هناك مصادر أخرى للطلب الاقتصادي تحل محل ما يضيع منها من خلال الاستيراد . أحدها ، أنه عندما يكون تدفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى الخارج لدفع ثمن الواردات أكبر حجما من تدفق الدولارات إلى الداخل من بيع الصادرات الأمريكية ، فإن العرض الأكبر للدولارات في سوق الصرف العالمية يخفض قيمة الدولارات (مثلما يخفض العرض الأكبر من التفاح أو البرتقال سعرهما) . وانخفاض قيمة الدولار يجعل الصادرات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية . وبعد تخلف بمتد عدة شهور ، فإن الطلب المتزايد على الصادرات يضخ الهواء في بالون الاقتصاد ليحل محل الهواء المفقود من خلال الواردات ، وفي هذه العملية يتحول الإنتاج والعمالة بعيدا عن السلع والخدمات التي تكون الولايات المتحدة فيها ضعيفة في إنتاجها بالمقارنة بغيرها نحو الصادرات الأعلى قيمة^(١) . والواقع أن الوظائف في شركات وصناعات التصدير تدفع أجورا أعلى من المتوسط القومي بنحو ٥ إلى ١٥ في المائة لهذا السبب على وجه التحديد : أنها أكثر إنتاجية من المتوسط (وبالتأكيد أكثر إنتاجية من الوظائف الموجودة في الصناعات التي تنكمش نتيجة للواردات من البلدان النامية)^(٢) .

والاحتياطي الاتحادي مصدر آخر لإحلال الهواء في البالون ، فهو يضع إسقاطات (وإن لم تكن كاملة) للصادرات والواردات والمكونات الأخرى للنتاج القومي عند تحديد السياسة النقدية . وإذا كان محافظو

(١) إذا كانت أسعار الصرف ثابتة ، فإن التأثير التعويضي للصادرات الأكبر يعمل من خلال مستوى السعر المحلي ، وإن كان ببطء أكبر . وبافتراض أن الاحتياطي الاتحادي لا يتبع سياسة توسعية معوضة ، فإن زيادة الواردات التي تأتي على حساب الإنتاج المحلي تقلل الطلب على العمل ، في حين تمارس ضغطا نزوليا على أسعار السلع المنافسة المنتجة محليا . والتأثيران معا يخفضان التضخم ، ويعززان على مر الزمن قدرة الصادرات الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية ، ويجعل هذا من السهل على الاحتياطي الاتحادي أن يكون توسعيا ، على نحو ما جرى وصفه في المتن .

(٢) انظر ريتشاردسون و ريندال (١٩٩٦) .

الاحتياطي الاتحادي يعتقدون أن الناتج الإجمالي ، بما في ذلك صافي الصادرات ، سينمو ببطء أكبر من أن يوازي الزيادة في قوة العمل ، فعندئذ سيضخون أموالا إضافية في الاقتصاد ، بافتراض أن التضخم لن يزيد أو أنه مرتفع بالفعل بأكثر من اللازم . وزيادة عرض النقود تقلل أسعار الفائدة ، وتحفز المستهلكين ودوائر الأعمال على الإنفاق أكثر ، مما يمكن أن يعوض أي تأثير معاكس لزيادة الواردات . وعلى العكس من ذلك ، فإذا اعتقد الاحتياطي الاتحادي أن الناتج الإجمالي سينمو بأسرع مما يلزم للاتساق مع التضخم المستقر ، فإنه سيبطيء من وتيرة خلق النقود بغية الحد من الإنفاق - بغض النظر عن مستوى الواردات .

وتعمل التأثيرات التي وصفناها توا بطريقة عكسية عندما تكون هناك زيادة في الصادرات . إذ يفضى الأداء الاقتصادي الأقوى للصادرات ، مع تساوى كافة الأمور الأخرى ، إلى رفع قيمة العملة ، مما يجعل السلع الأجنبية أرخص بالنسبة للمقيمين المحليين ، وبذا يشجع الاستيراد . وبالإضافة لذلك ، فإنه إذا أدت الصادرات الأقوى بالاحتياطي الاتحادي إلى الاعتقاد بأن الطلب الإجمالي الشامل ، بما في ذلك الصادرات ، يزيد بأسرع مما ينبغي للاتساق مع التضخم المستقر ، فإنه سيرفع أسعار الفائدة ليخرج بعض البخار من الاقتصاد . والنتيجة الصافية هي أن الصادرات الإضافية لن تؤدي إلا إلى زيادة مؤقتة في العمالة الشاملة^(٣) .

وبالطبع سيكون التفكير في أن البالون الاقتصادي ثابت الحجم ، وأن الهواء يخرج منه ويدخل فيه بكميات متوازنة ، أمر مضلل . ذلك أن القدرة الإنتاجية للاقتصاد - ومن ثم الحجم المحتمل للبالون الاقتصادي - ينمو باطراد ، بمعدل يحدده مجموع معدلات نمو قوة العمل وإنتاجيته . ويعتقد معظم الاقتصاديين أن معدل النمو المحتمل للاقتصاد يقع حاليا في مكان ما بين ٢ و ٢,٥ في المائة . إن الوظيفة الأساسية للاحتياطي الاتحادي هي الإبقاء على نمو الاقتصاد بتلك الوتيرة الملائمة - أو بمعدل أسرع إذا كان

(٣) كما ناقشنا في الفصل الخامس ، فإن نفس المنطق يفسر السبب في أن إلغاء الحواجز التجارية الأجنبية أمام الصادرات الأمريكية أيضا لا يزيد إجمالي العمالة في الأجل من المتوسط إلى الطويل .

يتعافى من كساد . بيد أن النقطة الأساسية هي أن النمو الاقتصادى والعمالة يمكن أن يستمر فى الزيادة بغض النظر عن مستوى الواردات واتجاهها . وفى الأجل من المتوسط إلى الطويل ، فإن البالون لا ينكمش لأن الواردات تنمو .

وباعتراف الجميع ، فإن التشبيه بالبالون ينبغي التحفظ إزاءه فى ناحيتين على الأقل . فالتدفقات التجارية يمكن أن تكون لها آثار على الناتج الإجمالى فى المدى القصير ، إذا كان الاقتصاد يعمل بأقل من قدرته الكاملة ، وإذا لم يتخذ الاحتياطى الاتحادى إجراءً ليعوض عن قصد تلك الآثار . بيد أنه عند كتابة هذا ، كان الاقتصاد الأمريكى فى حالة توظيف كامل عمليا ، وحتى « الإنفلونزا الآسيوية » التى يتوقع أن تقلل الصادرات الأمريكية وتزيد الواردات من تلك المنطقة ، لا يمكن لومها عن تقليل الإنتاج والعمالة فى الولايات المتحدة . والسبب هو أنه لو لم تحدث الأزمة الآسيوية ، لكان الاحتياطى الاتحادى مستعدا لزيادة أسعار الفائدة للحد من الطلب المحلى . لقد كان الاحتياطى الاتحادى مستعدا للعمل للحيلولة دون أن يودى التقييد المتنامى فى سوق العمل إلى تسارع تضخم الأجور والأسعار . والواقع أن مشاكل آسيا قد أطلقت العنان للاحتياطى الاتحادى .

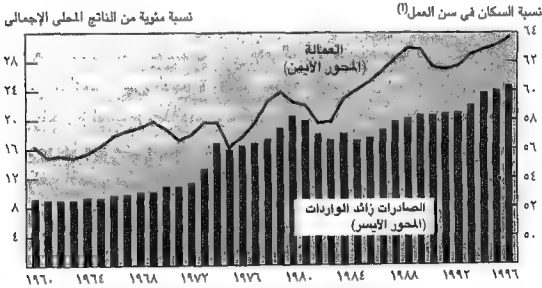
وبالإضافة لذلك ، فإن الواردات يمكن أن تؤثر على الوظائف فى صناعات أو شركات معينة ، وهى تفعل ذلك . فالتجارة مثلها مثل التكنولوجيا تحول الوظائف : صوب المنتجات التى تتوافر للأمة فيها ميزة نسبية ، وبعيدا عن المنتجات التى تقع الميزة النسبية فيها فى الخارج . وقد حاج المدافعون عن التجارة الأكثر حرية تقليديا بأن أولئك الذين يخسرون من التجارة لضياح وظائفهم ، يمكن وينبغي تعويضهم عن الصعوبات التى يواجهونها من قبل من يكسبون : المستهلكون ، وربما العمال الذين يجدون وظائف أفضل فى صناعات التصدير . وفى الفصل الختامى نبين أنه كثيرا ما يولى الاقتصاديون وصناع السياسة على حد سواء اهتماما كلاميا كاذبا لهذه الاطروحة . وبالتالي ، طرحنا خطة تأخذ مبدأ التعويض بجدية أكبر كثيرا .

الأدلة

قد يبدو كل هذا نوعا من التنظير المجرد ، لكنه ليس كذلك . ولا يتطلب الأمر براعة كبيرة لدحض الادعاء بأن التجارة تقلل إجمالي العمالة . وحتى بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أكثر عالمية خلال هذا العقد ، فقد نما الاقتصاد بصورة مطردة ، وولد خلال هذه العملية أكثر من ١٤ مليون وظيفة إضافية . وكان من نتيجة ذلك ، كما أوضحنا في الفصل التمهيدي ، أقل معدل للبطالة القومية فيما يزيد على خمس وعشرين سنة .

هل يصدق الشيء نفسه على مدى فترة أطول ؟ إن الشكل (٣ - ١) يرد على ذلك بالإيجاب بصورة لا لبس فيها . إذ يبين الشكل أن مجموع الواردات والصادرات كنسبة مئوية من الناتج القومي ، ارتفع من ٩ في المائة في ١٩٦٠ إلى ما يزيد على ٢٤ في المائة بحلول منتصف التسعينيات . ومع ذلك ، فقد استمرت في النمو نسبة الأمريكيين في سن العمل الذين لديهم وظائف ، وبلغت ذرى جديدة في كل توسع أخير في مجال الأعمال . وفي حين أن ٥٥ في المائة فقط من الراشدين كانوا مستخدمين في ١٩٥٠ ، كان نحو ٦٤ في المائة منهم يشغلون وظائف في ١٩٩٧ .

الشكل (٣ - ١) : نمو التجارة والعمالة في الولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٧

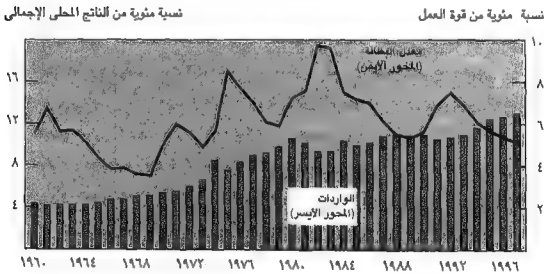


المصدر : بيانات من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب إحصاءات العمل.
(١) سن ستة عشر عاما فاكتر.

إننا لا نطرح الادعاء الجرىء بأن العمالة قد ارتفعت بسبب النكامل الأوثق بين الاقتصاد الأمريكى وباقى العالم . لقد تحقق معظم الزيادة لأن النساء الأمريكيات رغبين فى العمل بصورة متزايدة . ومع ذلك ، فإنه مما تجدر ملاحظته أن القفزة الكبيرة فى توظيف المرأة حدثت فى نفس الوقت الذى توسعت فيه تجارة الولايات المتحدة - ولم تحل التجارة المتزايدة دون حصول النساء على وظائف .

إن بعض العمال الأمريكيين يفقدون وظائفهم نتيجة غارات المنتجين الأجانب . ولكن فى الوقت نفسه ، وكما وصفنا ، يتم إنشاء الوظائف فى قطاعات أخرى من الاقتصاد ، سواء فى الصناعات التى تنتج سلعا وخدمات للتصدير ، أو فى الشركات التى تنتج للاستهلاك المحلى . ونتيجة لذلك ، ليست هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة القومى - الذى تحدده صحة الاقتصاد الشامل وليس صحة الشركات المتنافسة مع المنتجين الأجانب - وحجم الواردات . ويوضح الشكل (٣ - ٢) هذه الحقيقة . وفى حين أن حصة الواردات من الدخل القومى زادت على ثلاثة أمثال بين ١٩٦٠ و ١٩٩٦ ، فإن معدل البطالة تقلب وإن لم يبد سوى اتجاه شامل ضئيل . وكان معدل من لا وظائف لهم يبلغ ٥,٥ فى المائة تقريبا فى ١٩٦٠ و ١٩٩٦ .

الشكل (٣ - ٢) : الواردات والبطالة فى الولايات المتحدة، ١٩٦٠ - ١٩٩٧



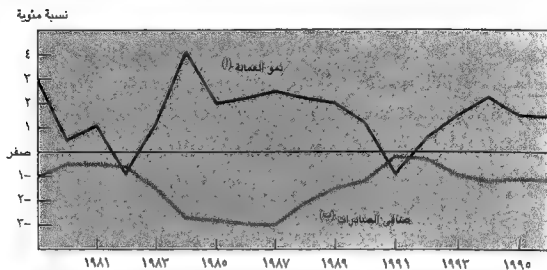
المصدر : بيانات من وزارة التجارة (مفهوم الدخل القومى وحسابات الناتج) ومكتب إحصاءات العمل.

ومما هو مهم بالمثل ، أنه لا التجارة ولا غيابها يمكن أن يحميا بلدا ما من حدوث دورات واسعة من البطالة . لقد كان أطول وأقصى انكماش في القرن العشرين هو « الكساد الكبير » ، عندما كانت الواردات والصادرات تمثل نسبة صغيرة جدا من اقتصاد الولايات المتحدة . ويؤمن المؤرخون الاقتصاديون بأن شدة « الكساد الكبير » وطول أجله ونطاقه العالمي ، كانت جزئيا نتيجة للانخفاض الحاد في التجارة العالمية الذي نجم عن زيادة الحماية ، والتي كان مرسوم هاولي - سموت الصادر في ١٩٣٠ بشأن الرسوم الجمركية هو نموذجها الأول والبارز .

وفي السنوات الأخيرة ، كانت العلاقة بين الصادرات والواردات والعمالة في الولايات المتحدة على العكس بصورة شبه مؤكدة مما تنبأ به منتقدو التجارة الحرة ، كما يبين الشكل (٣ - ٣) . ويبين الخط الأدنى في الشكل أنه منذ أواخر السبعينيات ، كان صافي الصادرات - الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي يبيعها المنتجون الأمريكيون في الأسواق الخارجية ، وقيمة السلع والخدمات التي يبيعها المنتجون الأجانب في الولايات المتحدة - كحصة من الناتج الإجمالي ، سلبيا باستمرار ، رغم حدوث تحسن ملحوظ منذ انهياره الحاد في النصف الأول من الثمانينيات . ومع ذلك ، فإن الخط الأعلى من الشكل يوضح أنه طوال هذه المدة فيما عدا سنتين ، زاد إجمالي العمالة . والواقع أن التغيير في العمالة الإجمالية يبدو كانعكاس لعجز الحساب الجاري .

وقد تبدو العلاقة السلبية بين العمالة والأداء التجارى للبلاد مثيرة للدهشة بالنسبة لغير الاقتصاديين . ولكن إذا توقف المرء وتدبر ذلك للحظة ، يسهل عليه فهم العلاقة . فكل من العجز التجارى ونمو العمالة مرتبطان بدورة الأعمال الأمريكية . فعندما يرتفع الطلب الشامل في الولايات المتحدة بقوة ، يسعى المستهلكون ودوائر الأعمال لزيادة مشترياتهم من جميع الموردين المتوافرين ، المحليين والأجانب على حد سواء . ويعزز هذا الاتجاه طلب الشركات الأمريكية على العمال ، مما يزيد معدل العمالة ، ويزيد الواردات بأسرع من الصادرات . وتنعكس هذه العملية عندما ينكمش الطلب في الولايات المتحدة على السلع والخدمات ، مثلما يحدث في حالة الكساد .

الشكل (٣ - ٣) : صافي صادرات الولايات المتحدة والنمو في العمالة، ٧٩ - ١٩٩٦



المصدر : بيانات من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب إحصاءات العمل.

(أ) نسبة مئوية سنوياً.

(ب) نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ويخضع الطلب على صادرات الولايات المتحدة في البلاد الأخرى لدورة مماثلة . فالطلب الشامل القوي في بلد معين ينزع لزيادة صادرات الولايات المتحدة عن وارداتها . لكن للولايات المتحدة عشرات من الشركاء التجاريين المهمين ، لكل منهم نمط دورة أعمال مميز . ومن ثم ، تنزع دورة الولايات المتحدة لصعود وهبوط العجز التجاري لعكس صورة المستوى الشامل للطلب في الولايات المتحدة وليس في أى اقتصاد أجنبي معين . ويوضح الشكل (٣ - ٣) أن هذا يعني عادة أن العجز يزيد عندما تتصاعد العمالة في الولايات المتحدة ، وينكمش عندما يكون الطلب على العمال الجدد ضعيفاً أو أخذاً في التقلص .

الانفتاح ووظائف الصناعة

وحتى إن لم تكن التجارة تقلل العمالة الشاملة ، فإن أمريكيين كثيرين يخشون أن تدمر الوظائف الجيدة في الصناعات التي تتنافس مع الواردات مباشرة . ومن السهل وصف الوظيفة الجيدة . فهي توفر أجوراً ممتازة

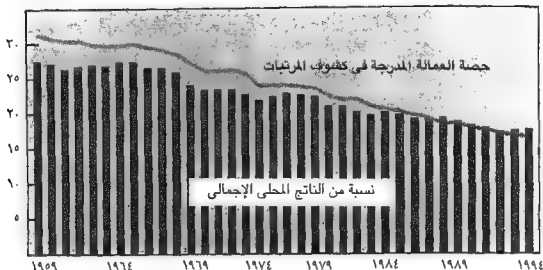
ومنافع إضافية ، وآفاقاً صحية للترقي ، وظروف عمل باعثة على الرضا ، وأمناً وظيفياً طويل الأجل . وحسب الحكمة المتوارثة ، فإن الصناعة قد وفرت ذات مرة مثل هذه الوظائف لملايين العمال ، الذين لم يتوافر لكثيرين منهم أوراق اعتماد تعليمية فيما وراء شهادة الدراسة الثانوية . ويحاجّ منتقدو التجارة الحرة بأن الواردات جعلت مثل هذه الوظائف غير ضرورية في الولايات المتحدة ، وبذلك سدت الطريق التقليدي إلى الطبقة الوسطى بالنسبة للأمريكيين ذوي الخلفيات الاجتماعية المتواضعة .

وتؤيد الإحصاءات الخاصة بنمو الوظائف بوضوح الادعاء القائل إن أهمية الصناعة في العمالة قد تناقصت . وكما يوضح الشكل (٣ - ٤) ، فإنه في الخمسينيات ، كانت الصناعة تمثل نحو ثلث كافة الوظائف المدرجة في كشوف المراتب . وهي لا تقدم الآن سوى وظيفة واحدة من كل سبع وظائف للعمال المدرجين في كشوف المراتب غير الزراعية . بيد أنه من السهل المبالغة في أهمية قاعدة الصناعة الآخذة في الانكماش في ضياع الوظائف الجيدة . وقد تقلب العدد الإجمالي لوظائف كشوف المراتب في الصناعة بين ١٨ و ٢١ مليون منذ منتصف الستينيات ، مع اقتراب المستوى الحالي من الحد الأدنى لهذا المدى . لكن الصناعة توفر وظائف جيدة على نحو معقول ، خاصة للعمال ذوي المستوى المتوسط من الدراسة أو دون ذلك . وتزيد أجور الساعة في الصناعة بنحو ٩ في المائة عن الأجور في وظائف القطاع الخاص الأخرى . ولو كان القطاع الصناعي أكبر ، لكانت الأجور المتوسطة أعلى نوعاً ما - خاصة للعمال ذوي التعليم المحدود .

ولقد انخفض المستوى المطلق للعمالة الصناعية ببطء أكبر كثيراً من انخفاض حصة القطاع من العمالة الإجمالية . ويتمثل سبب رئيسي في هذا الهبوط النسبي في العمالة الصناعية في أن السلع المصنوعة تمثل نسبة متناقصة من استهلاك الأمريكيين . فمع ارتفاع دخول الناس ، فإنهم ينزعون إلى إنفاق نسبة أكبر من دخولهم على الصحة والتعليم والأنواع الأخرى من الخدمات ، ونسبة أقل على السلع المصنوعة . كما يبين الشكل (٣ - ٤) أن الانخفاض في نسبة العمالة الصناعية يوازى الانخفاض في حصة الصناعة من الناتج الإجمالي . وبدون إجبار الأمريكيين على شراء

الشكل (٣ - ٤) : الصناعة كنسبة من اقتصاد الولايات المتحدة، ٥٩ - ١٩٩٤

النسبة المئوية

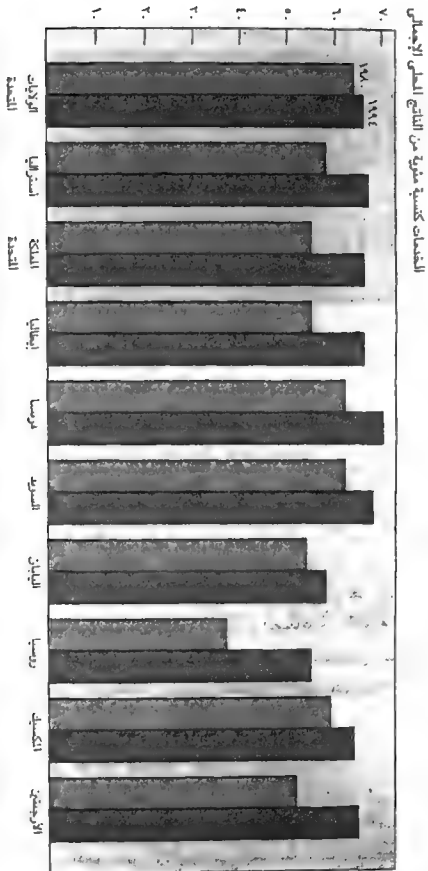


المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

كمرات (عتبات) الصلب على شكل حرف I والأجهزة المنزلية ، وترشيد استهلاكهم من خدمات المستشفيات وتناول الوجبات في المطاعم ، من الصعب تبين كيف يمكن عكس هذا الاتجاه طويل الأجل . والواقع أن نفس هذه الاتجاهات تشاهد في البلدان الأخرى ، حتى تلك التي تقل فيها مستويات المعيشة كثيرا عنها في الولايات المتحدة . ويوضح الشكل (٣ - ٥) ، أن الخدمات - الناتج غير الصناعي - قد زادت حصتها في الناتج الإجمالي في كل من بلدان الأسواق الصناعية والنامية أو الناشئة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٤ . ومن الواضح ، أن الانخفاض النسبي للصناعة والارتفاع المقابل للخدمات سيحدث بالتكامل الاقتصادي العالمي أو بدونه .

كما انخفضت حصة الصناعة في العمالة بسبب النجاح المستمر للصناعات في تعزيز إنتاجية العامل . ويبين الشكل (٣ - ٦) أنه في الفترة الأولى لما بعد الحرب ، نمت الإنتاجية المقيسة في قطاع الأعمال بأسره بنفس الوتيرة تقريبا التي نمت بها الإنتاجية في الصناعة . بيد أنه منذ ١٩٧٣ ، تناقص نمو الإنتاجية في الصناعة ، لكنه انخفض بدرجة أكبر في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، خاصة قطاع الخدمات .

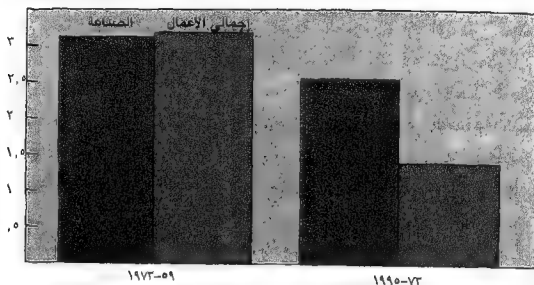
الشكل (٣ - ٥) : الخدمات كسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلدان متفقاء، ١٩٨٠ و ١٩٩٤



المصدر : كريكلان (١٩٩٧)

الشكل (٣ - ٦) : نمو الإنتاجية في قطاع الصناعة وقطاع الأعمال بالولايات المتحدة،
١٩٩٥ - ٥٩

النسبة المئوية السنوية للتغير



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

وتبين مقارنة بسيطة التأثير القوي لفروق الإنتاجية في أجزاء مختلفة من الاقتصاد على الوظائف . فحسب الإحصاءات الحكومية ، كان عمال الصلب أكثر إنتاجا في ١٩٩٥ عنهم في ١٩٧٣ بنسبة ١٢٥ في المائة . وعلى النقيض من ذلك ، تحسنت إنتاجية العمال في صناعة الفنادق والموتيلات بنسبة ١١ في المائة فقط خلال هذه المدة^(٤) . وتعني هذه الأرقام أن العمالة كان يمكن أن تنمو بمعزلين متساويين في صناعتي الصلب وصناعة توفير أسباب المبيت ، لو كان الطلب على الصلب قد تصاعد بسرعة تبلغ عشرة أمثال الطلب على خدمات الفنادق على الأقل . بيد أن الطلب على توفير أسباب المبيت قد تضاعف تقريبا في الواقع بين ١٩٧٣ و ١٩٩٥ ، في حين ظل الطلب على الصلب دون تغيير تقريبا . إن النمو السريع للإنتاجية ، مقترنا بالنمو البطيء في الطلب ، يعني اختفاء كثير من الوظائف في صناعة الصلب . وعلى النقيض من ذلك ، فإن النمو البطيء

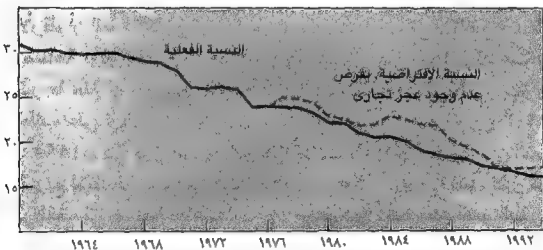
(٤) إنتاجية الصناعة ، <http://stats.bls.gov/lprhome.htm> ،

فى الإنتاجية ، مقترنا بالنمو السريع فى الطلب على أسباب المبيت ، يعنى أن الفنادق والموتيلات قد أضافت مئات الألوف من العمال إلى كشوف مرتباتها .

وتعنى هذه الاتجاهات المحلية القوية بالضرورة أن أى دور لعبته التجارة الدولية فى انخفاض العمالة فى الصناعة لابد أنه كان محدوداً . ويؤكد الشكل (٣ - ٧) أن هذا هو ما حدث . إذ يبين الخط الممتد الانخفاض الشديد فى النسبة المئوية للعمال المستخدمين فى الصناعة . بيد أن الخط المتقطع فى الرسم البيانى يبين أن نسبة صغيرة جداً فقط من الانخفاض فى العمالة الصناعية كان يمكن تجنبه لو كان قد تم القضاء على العجز التجارى بأسره بعد ١٩٧٥ ، من خلال زيادة إنتاج الولايات المتحدة من السلع المصنوعة . وفى ظل هذا الافتراض السخى جداً ، كان لابد أن تصبح كشوف مرتبات الشركات الصناعية أكبر فى ١٩٩٤ بنحو ٨ فى المائة عما كانت عليه فى الواقع ؛ ومن ثم فبدلاً من انخفاض العمالة الصناعية بنسبة ١٥ نقطة مئوية عبر الفترة ٦٠ - ١٩٩٤ ، كان لابد أن تنخفض بنسبة ١٤ نقطة مئوية (إلى ١٧ فى المائة من كشوف المرتبات غير الزراعية) .

الشكل (٣ - ٧) : الصناعة كنسبة من إجمالى العمالة بالولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٤

النسبة المئوية لعمالة كشوف المرتبات



المصدر : حسابات المؤلفين، استناداً إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

وكان للتغيير الصغير في تكوين العمالة بدوره ، تأثير قليل جدا على الأجور المتوسطة ، وهو موضوع سنعالجه في الفصل التالي . وبافتراض بقاء الفروق في الأجر بين عمال الصناعة والعمال غير الصناعيين ، كان متوسط الأجر في القطاع الخاص سيرتفع بمقدار ٢ سنت فقط في الساعة ، أو نحو عشر واحد في المائة . وحتى لو كانت الوظائف الجيدة قد أخذت في الاختفاء في الاقتصاد الأمريكي ، وهو ما لم يحدث ، فإن القضاء على العجز التجاري بتقييد الواردات لن يعيدها .

« اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » والوظائف ودوامة الشفط الكبيرة

في السنوات الأخيرة ، ربما بلغ احتدام المناقشة حول التجارة والوظائف أقصاه عندما دعت الولايات المتحدة وكندا ، المكسيك للانضمام « لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . ومثل كثير من المناقشات حول السياسة العامة ، اتسم الجدل الذي دار في ١٩٩٣ حول انضمام المكسيك للاتفاقية بالغلو من كلا الطرفين .

فقد حاج بعض المدافعين عن الاتفاقية بأن توسيع نطاقها سيكون منجما لتوليد الوظائف للعمال الأمريكيين . وحاج المنتقدون بأن العكس سيحدث ، مدعين أن الأجور المنخفضة ستسمح للمكسيك بأن تصبح ماكينة تصدير ، تدمر مئات الألوف من الوظائف الأمريكية . وكان هذا هو شبح « دوامة الشفط الكبيرة » التي روج لها روس بيرو .

لقد كانت الادعاءات بشأن تأثير الاتفاقية على الوظائف ادعاءات مضللة . فبلد في حجم المكسيك - كان مجموع ناتجه المحلي الإجمالي في ١٩٩٣ يقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، في حين كانت صادراته غير النفطية تمثل ما يقل عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي - لم يكن ليتوقع أن يكون له تأثير إجمالي كبير على الاقتصاد الأمريكي . وبالإضافة لذلك ، فإن الرسوم الجمركية على جانبي الحدود لم تكن مرتفعة بصورة خاصة عندما وقعت الاتفاقية : ١٠ في المائة في المكسيك ، و ٤ في المائة في الولايات المتحدة . ولم يكن يتوقع أن يؤدي إلغاء هذه الرسوم إلى حدوث تحولات واسعة في التجارة .

ولابد من أن يستسلم الادعاء بأن الشركات الأمريكية ستنتقل جماعات إلى المكسيك أمام حقيقة أنه حتى بعد سريان الاتفاقية ، بلغ مجموع استثمار الولايات المتحدة المباشر في المكسيك نحو ٣ مليارات دولار سنويا ، بزيادة مليار دولار فقط عما كان عليه قبل الاتفاقية ، وهو مبلغ ضئيل بالمقارنة بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار الذي تنفقه الشركات الأمريكية حاليا على المصانع والمعدات في الولايات المتحدة .

ومنذ انضمام المكسيك للاتفاقية ، تبادل منتقدو الاتفاقية ومؤيدوها التقديرات الخاصة بتأثيرها على الوظائف . وبأى مقياس معقول ، فإنه حتى الدوران الإجمالي للوظائف الذى استحدثته الاتفاقية كان طفيفا . فحسب تقديرات وزارة العمل ، فإنه خلال السنوات الأربع تقريبا الممتدة من يناير ١٩٩٤ حتى منتصف أغسطس ١٩٩٧ ، تقدم ٢٢٠ ألف عامل بالتماسات للحصول على مساعدات التصحيح والتكيف (إعانات نقدية وتدريب) بموجب التشريع الذى صدر عندما وقعت هذه الصفقة التجارية . ومن بين هذا الإجمالى ، صدرت شهادة لـ ١٣٦ ألفا - بمتوسط يبلغ نحو ٤٠ ألف عامل سنويا - بأنهم يستحقون الإعانة (بموجب كل من برنامج مساعدة التصحيح والتكيف التجارى الأعم ، والبرنامج الذى أنشئ كجزء من الاتفاقية) . وحتى هذا الرقم يبالغ فى تقدير الأثر الحقيقى للاتفاقية ، لأنه لكى يكون العمال مستحقين للإعانة بموجب كلا البرنامجين ، فإنهم لا يحتاجون إلا إلى إظهار أن « الواردات » أسهمت فى خسارتهم ، ولكن ليس نتيجة للاتفاقية على وجه التحديد . وعلى سبيل المقارنة ، فإن إجمالى الدوران الشهري للوظائف فى الولايات المتحدة تجاوز المليونين . ومنذ توقيع الاتفاقية زادت العمالة الشاملة فى أمريكا بما يربو على ١٠ ملايين .

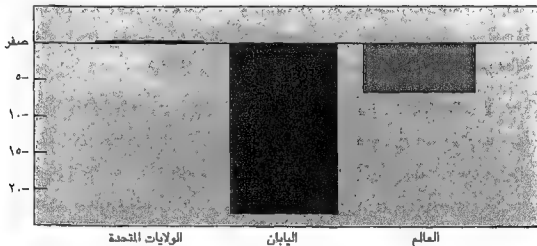
إن الجدل حول الوظائف والاتفاقية مسألة ثانوية ، لأن السبب الغالب لرغبة المكسيك فى الانضمام للاتفاقية ، وسبب موافقة الولايات المتحدة (وكندا) على قبول انضمامها لا يتعلقان بالمسائل الاقتصادية فى الولايات المتحدة نفسها . فلا ريب أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة رأت فى ذلك فرصة لزيادة أعمالها فى المكسيك . لكن الفكرة نبعت أصلا لدى رئيس المكسيك كارلوس ساليناس ، الذى كان يريد أن يحصن إصلاحاته الموالية للسوق حتى لا ينكس عنها خلفاؤه ، وذلك لأن القانون لم يكن يتيح له سوى

مدة ولاية واحدة كرئيس . ولم تكن الولايات المتحدة تشاركه هدفه فحسب ، بل لم تكن تستطيع أن تقول لا لبلد كانت لديه حتى ذلك الحين شكوك تجاه الجار الشمالي ، وكان مصدرا للهجرة غير الشرعية الواسعة ، وكان نقطة عبور لشحنات المخدرات المتسربة لأمريكا . باختصار ، كان للولايات المتحدة منذ زمن طويل ، ولا يزال ، مصلحة استراتيجية في ازدهار المكسيك .

وكما اتضح ، فقد نجح ساليناس في تحصين التحرير ، وإن لم يكن بنفس الطريقة التي قصدها تماما . فعندما سقطت المكسيك في كساد عميق في أعقاب أزمة البيزو في ١٩٩٤ ، لم تُقم الحواجز أمام سلع الولايات المتحدة ، مثلما فعلت خلال متاعبها الاقتصادية في مطلع الثمانينيات . ومن ثم ، فكما يبين الشكل (٣ - ٨) ، فقد زادت الصادرات الأمريكية عمليا ، بصورة طفيفة في ١٩٩٥ ، في حين تعرضت صادرات البلدان الأخرى لهبوط مفاجيء ، مما سمح للولايات المتحدة بأن تحصل على حصة أكبر من إجمالي واردات المكسيك الإجمالية : ٧١ في المائة مقابل ٦٨ في المائة

الشكل (٣ - ٨) : النسبة المئوية للتغير في الصادرات إلى المكسيك، ٩٤ - ١٩٩٥

النسبة المئوية للتغير



المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات التجارية الدولية، ١٩٩٥ .

في ١٩٩٤ . وبحلول ١٩٩٦ ، زادت حصة الصادرات الأمريكية إلى ٧٢ في المائة ؛ في حين أنه بالمقاييس المطلقة ، تجاوز الإجمالي الأمريكي البالغ ٦٧ مليار دولار مستواه في ١٩٩٤ البالغ ٥٧ مليار دولار^(٥) .

وهناك درس مهم آخر مستفاد من « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - بالنسبة للزعماء السياسيين الذين اعتادوا الترويج للاتفاقيات التجارية على أساس تأثيرها المزعوم على خلق الوظائف . ففي حالة « اتفاقية التجارة الحرة » ، ارتدت هذه الاستراتيجية التقليدية لنحر أصحابها ، خاصة بعد تعثر الاقتصاد المكسيكي وأصبح على الولايات المتحدة أن تبادر بنجدته ماليا (وكانت نجدة ناجحة ومربحة في نهاية المطاف) . والواقع أن عدم الارتياح تجاه هذه الاتفاقية قد لعب دورا كبيرا في تأليب الرأي العام تجاه التجارة الأكثر حرية بصفة عامة . والدرس المستفاد من القصة هو أن استخدام حجج اقتصادية سيئة حتى للترويج لسياسات جيدة ، لا يفيد ولا يجدي .

(٥) باجواتي (١٩٩٧) .

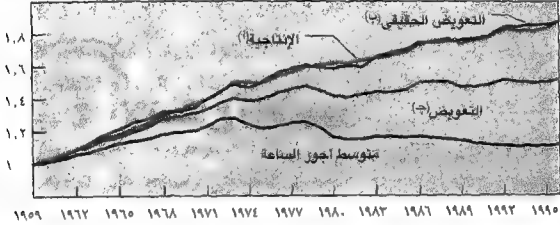
٤ الانفتاح والأجور

لا تصمد مقولة إن التجارة المتنامية لابد أن تلحق الضرر بالعمالة وتزيد من البطالة الشاملة في الولايات المتحدة ، حتى للفحص العارض للأدلة المقدمة . فقد تصاعدت العمالة الأمريكية ، وانخفض معدل البطالة بصورة مطردة في التسعينيات - وكان عند كتابة هذا المؤلف يتراوح حول ٤,٥ في المائة تقريباً ، وهو أقل معدل خلال جيل - على الرغم من الزيادة الضخمة في الصادرات والواردات ، وإذ يدرك منتقدو العولمة هذه التطورات ، فقد ركزوا في السنوات الأخيرة على خط مختلف للهجوم : إن التوليفة المكونة من التجارة المتزايدة ، والمزيد من الاستثمار المتجه للخارج والهجرة الإضافية قد قُصّعت أجور العمال الأمريكيين في حين فاقمت عدم المساواة في الدخل .

لا يمكن إنكار أن نمو الأجور قد تباطأ ، وأن عدم المساواة في الأجور قد زاد . ويوضح الخط الأدنى في الشكل (٤ - ١) أنه بعد الارتفاع بوتيرة صحية حتى أوائل السبعينيات ، فإن متوسط أجر الساعة (باستبعاد المزايا الإضافية) بين العمال غير الزراعيين قد انخفض بالفعل ، وجرى تصحيحه لمراعاة التضخم في سعر المستهلك . ومما جعل الأمور تزداد سوءاً ، أن الأجور طُفقت تزداد عدم مساواة خلال هذه الفترة . ويبين الشكل (٤ - ٢) ، على سبيل المثال ، أن الرجال في العشر الأعلى من توزيع

الشكل (٤ - ١) : نمو الأجور والإنتاجية في الولايات المتحدة، ١٩٥٩ - ١٩٩٦

الرقم القياسي، ١٩٥٩ = ١



المصدر : وزارة العمل الأمريكية (١٩٩٧)؛ ومجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

(أ) أعمال غير زراعية.

(ب) باستخدام المكش الضمني للأسعار في الأعمال غير الزراعية.

(ج) باستخدام مكش الرقم القياسي لسعر المستهلك.

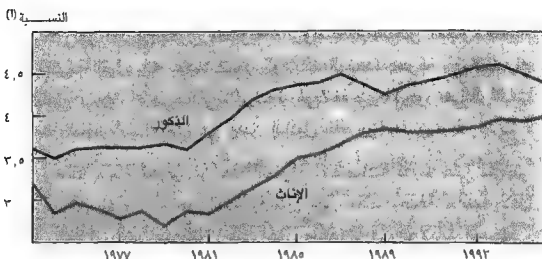
الأجور في ١٩٧٣ كسبوا أجورا تبلغ نحو ٣,٥ مرة مما كسبه أصحاب العشر الأدنى . وكانت هذه النسبة أقل فيما يتعلق بالمرأة . بيد أنه بحلول ١٩٩٦ ، ارتفعت نسبة أجور العمال في العشر الأعلى بالقياس للعمال في العشر الأدنى إلى ٤,٥ بالنسبة للرجال و ٤ بالنسبة للنساء .

والمسألة التي يبحث فيها هذا الفصل هي ما إذا كان الانفتاح بكل أبعاده ، مسئولا عن هذه التطورات المثيرة للقلق ، وإلى أى مدى .

ميرر دعوى النقاد

إن المنطق الكامن وراء الادعاء بأن التجارة المتزايدة مسئولة ، وإلى حد كبير ، عن النمو الأبطأ للأجور وزيادة عدم المساواة فيها ، يبدو خاليا من الخطأ . فإذا كان الأمريكيون يستطيعون أن يشتروا بحرية سلعا يتم صنعها في البلدان الأخرى ، ألا يعد العمال الأمريكيون عندئذ في نفس مجمع العمل الذي يوجد فيه العمال الأجانب عمليا ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ألا تؤدي التجارة عندئذ إلى توسيع عرض العمال دون أن تغير الطلب على

الشكل (٤ - ٢) : نسبة أعلى أجر للساعة إلى أدنى أجر للساعة في توزيع
الأجور بالولايات المتحدة، ٧٣ - ١٩٩٦



المصدر : عينات دورية مستمرة لمسح السكان الجارى لكتب التعداد، كما قدرها معهد سياسة العمالة.
(١) نسبة العُشر الأعلى للعُشر الأدنى للأجور.

منتجائهم ، وبذلك تنخفض أجور العمال الأمريكيين ؟ ألا يكون هذا الضغط
النزولى شديدا بصفة خاصة على أقل العمال الأمريكيين أجرا ، الذين
تضعهم مهاراتهم المحدودة في منافسة رأسا برأس مع العمال غير المهرة
في الخارج ؟ .

ويستطيع منتقدو الانفتاح على ما يبدو الاعتماد على نظرية اقتصادية
محكمة لتعزيز ادعاءاتهم . ففي النصف الأول من هذا القرن ، طور
اقتصاديان سويديان ، إيلي هيكشر وبرتيل أولين ، نظرية لتفسير نمط
التجارة الدولية بين البلدان التي توجد فيها فروق مهمة في الوفرة النسبية
لعوامل الإنتاج المختلفة ، مثل العمل ، والمعدات الرأسمالية ، والموارد
الطبيعية . ووسّع بول صامويلسون ، الاقتصادي في معهد ماساتشوستس
للتكنولوجيا ، هذه النظرية في الأربعينيات ، ليبين أن التجارة الحرة بين
بلدين يتقاسمان نفس تكنولوجيا الإنتاج لن تؤدي فقط إلى تحريك أسعار
السلع التي يتبادلانها إلى مستويات متطابقة ، ولكنها ستفعل الشيء نفسه
بالنسبة لأسعار عوامل الإنتاج الرئيسية : الأجر الذي يحصل عليه العمال ،

ومعدل العائد الذى يحصل عليه رب العمل^(١) . والمنطق الكامن وراء « نظرية مساواة عوامل الإنتاج » هذه واضح بقدر كاف : إذا تنافس العمال الذين تتوافر لهم مهارات متماثلة في كافة أنحاء العالم في سوق مشتركة ، فإن أجورهم لابد أن تكون متساوية^(٢) . ويستخدم منتقو التجارة الحرة هذه النتيجة للقول بأنه عندما تتاجر الولايات المتحدة بحرية مع المكسيك أو الفلبين ، حيث الأجور أدنى كثيرا ، ينبغي تخفيض الأجور في الولايات المتحدة للمستويات السائدة في هذين البلدين الفقيرين .

وهناك جدلية أخرى من هذه النظرية الاقتصادية تدعم على ما يبدو الادعاء بأن إلغاء الحواجز التجارية كان غير ملائم بصفة خاصة لأقل العمال مهارة ، الذين يحصلون على أجور منخفضة في الولايات المتحدة ، وإن كانوا أقل من ذلك أجرا في البلدان النامية . واستنادا للرؤى الثاقبة لهيكر وأولين ، أوضح الاقتصاديان الأمريكان ليفجانج ستولبر و بول صامويلسون في الأربعينيات أن زيادة السعر المحلي لمنتج ما ، التى تنجم عن الرسوم الجمركية الأعلى على المنتج ، سوف تزيد سعر عامل الإنتاج الذى يستخدم بكثافة في إنتاج ذلك المنتج^(٣) . وتعني النتيجة التى توصل إليها ستولبر - صامويلسون ضمنا ، أنه إذا كانت الأحذية مثلا يتم صنعها أساسا بعمال غير المهرة ، فإن فرض زيادة على الرسوم الجمركية على الأحذية المستوردة سينزع إلى زيادة الأجور التى يحصل عليها العمال غير المهرة . بالطبع ، إن هذه النظرية تعنى أيضا بصورة ضمنية النتيجة العكسية : إلغاء الرسوم الجمركية على الأحذية المستوردة سيقلل أجور العمال غير المهرة . وإذا كان لدى جميع العمال نفس المستوى من المهارة تقريبا ، فإن إلغاء الرسوم الجمركية عندئذ سيقلل الأجر المتوسط الذى يحصل عليه كل العمال .

(١) صامويلسون (١٩٤٨ ، ص ٦٣ - ١٨٤) .

(٢) وفى الوقت نفسه ، فإن عائد رأس المال ، مصححا ليعكس مختلف مستويات المخاطرة ، سيتساوى .

(٣) ستولبر وصامويلسون (١٩٤١) .

وفى رأى منتقدى الانفتاح أن استثمارات الشركات الأمريكية فى الخارج تزيد من الضرر الذى يلحق بالعمال الأمريكيين . إذ تستطيع الشركات بالهروب لأماكن أخرى الأجور فيها منخفضة ، أو حتى بالتهديد بأن تفعل ذلك ، على ما يبدو ، أن تضغط على عمالها لقبول أجور أدنى - أو على الأقل للإحجام عن المطالبة بزيادة الأجور . إن رأس المال « حرّ فى الترحال » ، فى حين أن العمل ثابت « غير متحرك » . وفى هذا المناخ لا تتوافر فرص للعمل ، ولابد له من أن يفقد قدرته على المساومة ، على حد قولهم . إن دعوى قمع الأجور التى قدمت فى التسعينيات لها أوجه تشابه قوية مع ادعاءات النقابات التى طرحت فى الثمانينيات ، بأن التجارة تحول الوظائف الجيدة إلى وظائف خسيصة . وقد حدث هذا عندما ادعى والتر موندل ، مرشح الحزب الديمقراطى للرئاسة ، وآخرون ، أن الولايات المتحدة طفقت تخسر الوظائف الصناعية لصالح الأجانب (خاصة اليابان) وأنها معرضة لخطر أن تصبح بلد ماكينات الهمبورجر وآلات التنظيف الجاف .

بيد أن منتقدى التجارة فى التسعينيات يرون أن هناك خطر يلوح فى الأفق أشد حتى من ذلك . فهم يبرزون أن جميع الزيادة السكانية مستقبلا ستحدث عمليا فى بلاد مثل الصين والهند وإندونيسيا ، حيث تمثل الأجور جزءا من الأجور فى الولايات المتحدة . وفى الوقت نفسه ، فإن رأس المال ذا القدرة العالية على الحركة يجد طريقه بصورة متزايدة إلى هذه الأماكن ، ويسلح عمال العالم الثالث بتكنولوجيا العالم الأول . والمحصلة النهائية تبدو حتمية : أن الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى ستفقرها السلع المصنوعة الرخيصة ، وإن كانت عالية الجودة ، التى ستدمر فى النهاية صناعاتها . وحتى لو لم يحدث ذلك ، فإن العمال فى جميع قطاعات الاقتصاد الأمريكى سيواجهون احتمال تآكل أجورهم ، لأن العمال فى كل من قطاعى الصناعة والخدمات جزء من مجمع وطنى واحد للعمل .

الانفتاح والأجور المتوسطة

لو كانت العولمة ، أو القوى الخارجية عن الاقتصاد الأمريكى ، مسئولة نوعا ما عن النمو المخيب للآمال فى الأجور المتوسطة ، فلا بد

للمرء أن يتوقع أن يشاهد فجوة متنامية بين إنتاجية العمال الأمريكيين وما يدفع لهم . أى أنه إذا كان حقيقياً أن تساوى أسعار عوامل الإنتاج يدفع الأجور فى اقتصادات العالم الأول نحو الانخفاض تجاه تلك التى يتم الحصول عليها فى العالم الثالث ، وأن تهديد الشركات الأمريكية بالانتقال إلى أماكن أخرى يدعم هذا التأثير ، فعندئذ لابد أن يتعثر نمو الأجر المتوسط خلف إنتاجية العامل . لكن ذلك لم يحدث . فقد تغيرت الإنتاجية وتعويض العمل (مقياساً بصورة سليمة) بنفس الوتيرة تقريباً . ومتوسط تعويض العمل أخذ فى الارتفاع بوتيرة أبطأ مما حدث قبل ١٩٧٣ لسبب بسيط : أن الإنتاجية هى أيضاً لا تنمو بنفس سرعتها من قبل .

ومع ذلك ، وللوهلة الأولى على الأقل ، يبدو الشكل (٤ - ١) غير متسق مع هذه الاطروحات : فقد كان هناك تفاوت متنام بين أجور الساعة (الخط الأدنى) والإنتاجية (الخط الأعلى) . ولكن المظاهر قد تكون خادعة عادة ، ويبين إلقاء نظرة عن كثب على نفس الشكل ، السبب فى هذا . ذلك أن المقارنة البسيطة بين أجور الساعة والإنتاجية تتجاهل حقيقة أن معظم العمال لا يحصلون على أجر نقدي فحسب . وإنما يحصلون أيضاً على حزمة من المزايا الإضافية ، بما فى ذلك التأمين الصحى والمعاشات . ويبين الشكل (٤ - ١) وجود صلة وثيقة بين نمو التعويض الإجمالى (الخط الثانى من أسفل) والإنتاجية .

وإنه لأمر حاسم أيضاً أن يتم تصحيح القيمة الدولارية الفعلية للتعويض فى كل ساعة فى أى وقت بمقياس ملائم للتضخم . فأجور الساعة التى يوضحها الخط الأدنى بالشكل (٤ - ١) مكشوفة فقط بالتغيير فى أسعار السلع والخدمات التى يستهلكها الأمريكيون . لكن الإنتاجية القومية الشاملة تتضمن السلع والخدمات التى تباع من أجل الاستهلاك والاستثمار على حد سواء . وفى السنوات الأخيرة ، نمت الإنتاجية بوتيرة أبطأ فى صناعات السلع الاستهلاكية منها فى الصناعات التى تنتج الآلات والمعدات (خاصة الكومبيوتر) . وعندما يتم قياس التعويض الإجمالى من زاوية القوة الشرائية للعمال على جميع السلع والخدمات التى ينتجونها - تلك التى يتم شراؤها للاستهلاك ، أو التى يتم شراؤها للاستثمار على حد سواء - يبين

الشكل (٤ - ١) (الخط الثانى من أعلى) أن نمو التعويض الحقيقى قد سائر فى الأساس النمو فى الإنتاجية .

وقد يلوم المديرون المنافسة الأجنبية أو التهديد بالانتقال إلى الخارج خلال مفاوضات العمل ، ولكن لكى يفهم المرء ما يحرك الاقتصاد ، فإنه يحتاج إلى الاستماع للحقائق وليس للحواديت . والحقائق تكشف عن أنه فى حين نمت الإنتاجية وتعويض الساعة على حد سواء بأسرع من ٢,٥ فى المائة سنوياً من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٣ ، هبط نمو التعويض الحقيقى السنوى (استناداً لأسعار الناتج فى قطاع الأعمال غير الزراعية) إلى نحو ١ فى المائة منذ ١٩٧٣ . وليس هناك أى سر بشأن السبب فى أن الأجور والتعويض قد زادا ببطء أكبر عبر العقدين الماضيين : فقد انخفض نمو التعويض لأن نمو الإنتاجية انخفض بنفس المعدل عملياً . وقد لعبت الاتجاهات القائمة فى التجارة دوراً صغيراً فحسب ، فى أحسن الأحوال ، فى الاتجاه نحو نمو أقل للإنتاجية^(٤) .

ونحن نؤكد كلمة « معيارية » لوصف اتجاهات الإنتاجية ، لأنه ثارت فى السنوات الأخيرة التساؤلات حول دقة الرقم القياسى الذى تستخدمه الحكومة لقياس تغييرات الأسعار فى الاقتصاد . فعلى سبيل المثال ، يخلص تقرير بوسكين الصادر فى ١٩٩٦ عن الرقم القياسى لأسعار المستهلك ، الذى يصدره مكتب إحصاءات العمل ، إلى أن الإجراءات الحالية تبالغ فى معدل تضخم السعر بنحو ١,١ فى المائة سنوياً . وإذا كانت هناك مغالاة فى معدل التضخم ، فلا بد أن يعنى هذا أن معدلات نمو الناتج الحقيقى ، والإنتاجية ، والتعويض قد تم بخسها بمقدار مكافئ (حيث إن الأرقام القياسية للأسعار تستخدم لتكميش المقاييس الأسمية للناتج بغية حساب مستوى الناتج المصحح حسب التضخم أو الناتج « الحقيقى ») .

والواقع أنه ثار كثير من الجدل حول الاستنتاجات التى توصل لها تقرير بوسكين . ويعتقد اقتصاديون كثيرون أنه فى حين أن الأرقام القياسية

(٤) للأسباب التى نوقشت فى الفصل السابق ، فإن العولمة المتزايدة للاقتصاد الأمريكى كان لابد أن تعزز نمو الإنتاجية ، ومن ثم معدل نمو التعويض الحقيقى .

للأسعار الجارية قد تغالى على نحو متواضع فى تقدير التضخم ، فإن الأخطاء ليست تقريبا بضخامة ما يشير إليه التقرير . وبالإضافة لذلك ، فإنه على الرغم من أن أحد أوجه النقد الرئيسية للتقرير هو الحاجة إلى إجراء تصحيحات كبيرة لمراعاة التحسن فى نوعية السلع ، فإن الإحصائيين الحكوميين يفعلون ذلك بالفعل ، وهم يعملون باستمرار على صقل مناهجهم^(٥) . ولكن أيا كانت الدرجة المحددة لبخس مقاييس الإنتاجية والتعويض الحقيقى ، فإن الأخطاء المتعلقة بالنوعية تؤثر على هذه المقاييس فى كل السنوات ، وليس فى العقود الأخيرة فحسب عندما تباطأت معدلات نمو الإنتاجية والتعويض . وباختصار ، فإن من يعتقدون أن نمو التعويض فى الولايات المتحدة قد تباطأ ، مصيبيون على وجه التأكيد ، بغض النظر عن سوء قياس الأرقام القياسية للأسعار الراهنة .

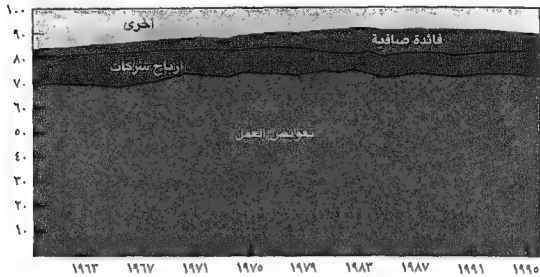
ومع ذلك ، يشير بعض نقاد العولمة إلى الربحية المتنامية لدوائر الأعمال الأمريكية فى التسعينيات كدليل على أن العمال الأمريكيين قد نالوا أقل مما يستحقون نتيجة للمنافسة الأجنبية . ومن الناحية السطحية ، فإن هذا الادعاء أيضا به عنصر إقناع . فإذا كان حملة الأسهم يحصلون على نسبة أكبر من الكعكة الاقتصادية ، فإن العمال بحكم التعريف ، لا شك سيحصلون على شريحة أصغر . وستبدو العولمة هى التفسير الطبيعى لتغيير القسمة بين الرأسماليين والعمال .

بيد أنه من المهم مرة أخرى أن ننظر إلى الحقائق . إذ يبين الشكل (٤ - ٣) ما حدث منذ ١٩٥٩ لتعويض العمل والأنماط الأخرى من الدخول ، مقاسة كحصة من الدخل القومى . ويوضح الشكل أن حصة الأرباح قد زادت حقا فى التسعينيات ، لكنها ظلت أصغر مما كانت عليه فى الستينيات . وبالإضافة لذلك ، انخفض المكون الآخر للدخل الذى يذهب إلى ملاك رأس المال ، ومدفوعات الفائدة ، فى التسعينيات بسبب انخفاض

(٥) ينفذ بارى بوسورث وجاه تريبيلت من مؤسسة بروكنجز حاليا مشروعا متعدد السنوات عن طرق تحسين قياس الناتج والتضخم فى قطاع الخدمات ، حيث يكمن كثير من (إن لم يكن معظم) المشكلات المزعومة فى القياس . وهما يعملان مع خبراء الإحصاء والاقتصاديين الحكوميين ، وأيضاً الباحثين من الجامعات والقطاع الخاص .

الشكل (٤ - ٣) : الدخل القومي للولايات المتحدة حسب نوعه، ٥٩ - ١٩٩٦

نسبة مئوية



المصدر : حسابات الدخل القومي والنتائج، سنوات مختلفة.

أسعار الفائدة . وفيما يتعلق بتعويض العمل ، فإن حصته لم تنخفض : ففي ١٩٩٦ كانت عمليا أعلى قليلا مما كانت عليه في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات . (وبالطبع ، فإنه في حين أن العمل ككل قد يحصل على حصة أكبر قليلا من الكعكة الاقتصادية ، فإن مجموعات معينة من العمال وعمال فرادى قد فقدوا بلا شك أرضيتهم) . وإجمالا ، ليس هناك ما يدعم الادعاء بأن العمال في المتوسط يحصلون على حصة أصغر من الكعكة الاقتصادية الأمريكية . والمشكلة هي أن الكعكة نفسها لا تنمو بنفس سرعة نموها قبلا ، لكن التجارة ليست مسئولة عن هذا التطور .

الأجور المتوسطة والتجارة مع البلدان منخفضة الأجور

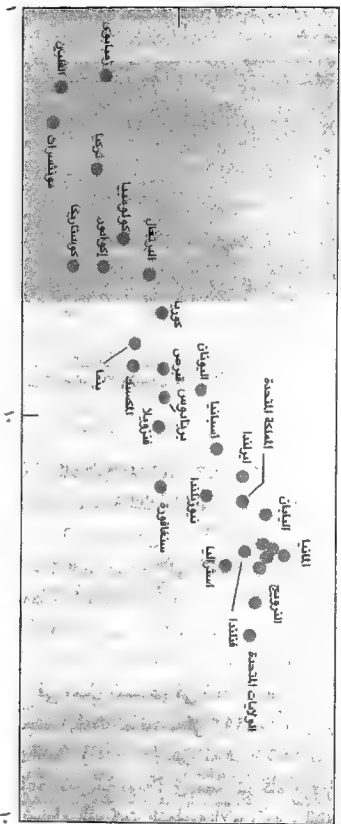
ماذا عن الادعاء بأن الواردات من البلدان منخفضة الأجور تلحق الضرر بالعمال الأمريكيين ؟ إذا نحينا جانبا للحظة فكرة أن المنافسة من البلدان النامية لابد وأن تكون ضارة بصفة خاصة بالعمال الأمريكيين الأقل مهارة ، فلا شك أننا سنتبين أن حقيقة أن كثيرا من البلدان لا تدفع لعمالها سوى جزء صغير من أجور العمال الأمريكيين لابد أن تؤدي لخفض

متوسط التعويض الذى يحصل عليه العمال الأمريكيون . إن الأدلة المتوافرة عن الاتجاهات السائدة فى مجال التعويض ، والإنتاجية ، وخصص الدخل القومى قد تكون أبعد من أن يكون لها صدق لدى غالبية الناس . هل هناك أدلة أخرى تتعلق بصورة مباشرة بدرجة أكبر بتأثير التجارة على الأجور ؟ لحسن الحظ ، هناك تشكيلة متنوعة من البيانات الأخرى .

أولا ، إن المقارنات البسيطة للأجور فى الولايات المتحدة مع تلك التى تدفعها البلدان الأخرى تكون مضللة إلى حد كبير إذا لم تعكس أيضا الفروق فى إنتاجية العمال فى مختلف البلدان . ويوضح الشكل (٤ - ٤) وجود علاقة وثيقة جدا بين تكلفة العمل فى الصناعة ومتوسط إنتاجية العامل (مقيسة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) فى مختلف البلدان فى ١٩٨٥ . ويبين الشكل أن الأجور فى البلدان الفقيرة منخفضة لأن إنتاجية العمال فى هذه البلدان منخفضة . وهذه الإنتاجية المنخفضة لا تدعو للدهشة ، نظرا لأن العمال فى البلدان الفقيرة ليسوا فى مثل تعليم العمال الأمريكيين ، ولا تتوافر لهم ميزة العمل بمعدات راقية فى المصانع أو فى اقتصاد لديه بنية أساسية حديثة (طرق جيدة ، حاسبات عصرية ، واتصالات سلكية ولاسلكية) ، وفى حالات كثيرة ، يعيشون فى ظل حكومة تضع العرافيل فى طريق التجديد والتحسين الاقتصادى .

ثانيا ، فى حين أن الولايات المتحدة تتاجر بالتأكيد مع بلدان نامية تدفع أجورا أقل كثيرا مما يحصل عليه العمال فيها ، فإن معظم وارداتها منتجة فى البلدان المتقدمة كما يبين الشكل (٤ - ٥) . لقد طفقت الواردات من البلدان النامية تصبح أكثر أهمية ، وهى تشكل حاليا ٤٠ فى المائة تقريبا من الإجمالى . ولكن نظرا لأن إجمالى الواردات يشكل ١٢ فى المائة فقط من الناتج القومى ، فإن الواردات من البلدان النامية تمثل أقل من ٥ فى المائة من الناتج القومى . وهكذا ، فحتى لو كانت الواردات من بلدان الأجور فيها منخفضة تؤدي إلى خفض متوسط الأجر فى الولايات المتحدة - وهو ما نجادل فيه - فإن هذه الحصة الصغيرة من الواردات بالنسبة لحجم الاقتصاد كله تعنى ضمنا أن أى تأثير كهذا لابد أن يكون ضئيلا .

المكافئة (ألف الدولارات الأمريكية)⁽¹⁾



نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (الاف الدولارات الأمريكية)

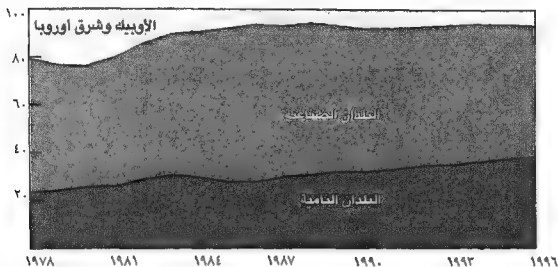
المصنر : روبرك (١٩٩٧ ب).

(أ) العمل الصناعي.

(ا) العمل الصناعي.

الشكل (٤ - ٥) : واردات الولايات المتحدة حسب المصدر، ٧٨ - ١٩٩٦

نسبة مئوية من إجمالي الواردات

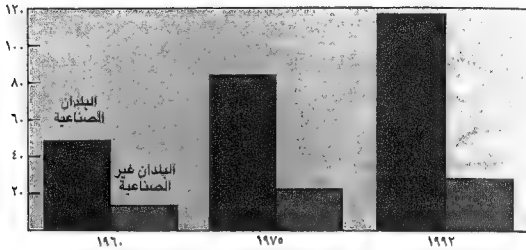


المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧)، جدول ب - ١٠٣).

ثالثاً ، حتى مع زيادة الواردات من البلدان النامية ، زادت كذلك الأجور في هذه البلدان ، بالنسبة لتلك المدفوعة في الولايات المتحدة . وكما يبين الشكل (٤ - ٦) ، فإنه في ١٩٦٠ لم يكن البلد غير الصناعي المتوسط يدفع إلا ما يزيد قليلاً على ١٠ في المائة من أجور الصناعة التي كان يحصل عليها العمال الأمريكيون . وبحلول ١٩٩٢ ، ارتفعت الأجور في البلدان النامية إلى نحو ٣٠ في المائة من أجور الصناعة في الولايات المتحدة ، مما يعكس تحسناً في الإنتاجية في هذه البلدان . وفي الوقت نفسه ، كانت الأجور في مجال الصناعة في البلدان الصناعية تزيد أسرع منها في الولايات المتحدة ، بحيث أنها تعدت في ١٩٩٢ الأجور في الولايات المتحدة . والواقع أن الشكل (٤ - ٧) يبين أنه في ١٩٩٦ كان التعويض عن الساعة في الصناعة الأمريكية دونه لدى بعض شركاء الولايات المتحدة التجاريين . وإذا لم تستطع الشركات التجارية الأمريكية ، التنافس بنجاح مع الشركات الألمانية في بيع الكيماويات إلى أمريكا اللاتينية ، أو مع الشركات اليابانية في بيع السيارات إلى جنوب شرق آسيا ، فمن المؤكد أن

الشكل (٤ - ٦) : الأجور لدى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة كنسبة من
الأجور في الولايات المتحدة، الصناعة

النسبة المئوية

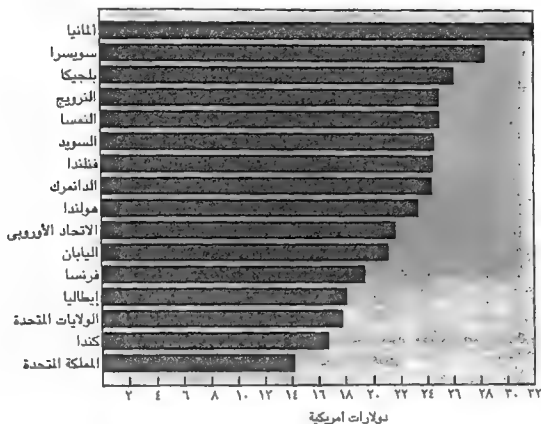


المصادر : حسابات سوزان كولنز، استنادا للكتاب السنوي لإحصاءات العمل، سنوات مختلفة، لمنظمة العمل الدولية؛
والكتاب السنوي لاتجاه الإحصاءات التجارية، سنوات مختلفة، لصندوق النقد الدولي.

إخفاقها لا يمكن عزوه إلى الأجور المنخفضة في ألمانيا أو اليابان .
وتتراءى الزيادة المتزامنة في الأجور في كل من العالمين المتقدم والأقل
تقدما في الشكل (٤ - ٨) ، الذى يبين أن متوسط التعويض المرجح في
الصناعة الذى يدفعه الشركاء التجاريون للولايات المتحدة قد ارتفع بصورة
حادة بالنسبة للتعويض المدفوع في الولايات المتحدة . والواقع أنه بحلول
١٩٩٦ ، كان متوسط أجر عمال الإنتاج لدى جميع الشركاء التجاريين للولايات
المتحدة قريبا تماما في واقع الأمر من متوسط أجر عمال الإنتاج في
الولايات المتحدة^(٦) . ويشير هذا إلى أنه حتى مع تجاهل فروق الإنتاجية

(٦) تستند تقديرات الأجور في الأشكال (٤ - ٦) إلى (٤ - ٨) على معدلات التبادل
التجاري ، التى توفر أساسا مناسباً لمقارنة قدرة الأمم على المنافسة التجارية . بيد
أنه لمقارنة مستويات المعيشة عبر البلدان ، فإنه من الملائم النظر في القوة الشرائية
لمتوسط الأجر في كل بلد . إن مقارنات مستويات المعيشة أكثر موثوقة للولايات
المتحدة . ونظرا لأن الأسعار الأمريكية لكثير من السلع والخدمات التى لا يتم الاتجار
فيها أقل منها في البلدان الغنية الأخرى ، فإن متوسط الأجور الأمريكية مقبوسا
باستخدام أسعار صرف القوة الشرائية المكافئة يبدو أعلى من الأجور مقبوسة باستخدام
أسعار الصرف التجارية .

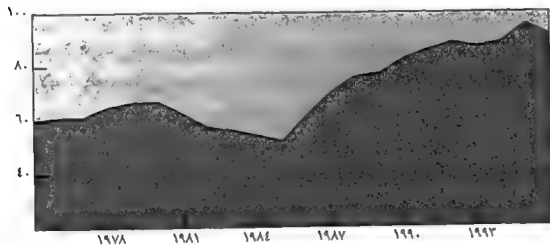
الشكل (٤ - ٧) : التعويض عن الساعة في الصناعة، بلدان صناعية منتقاة، ١٩٩٦



المصدر : مكتب إحصاءات العمل.

الشكل (٤ - ٨) : التعويض عن الساعة لدى الشركاء التجاريين في الخارج كنسبة من التعويض في الولايات المتحدة، ٧٥ - ١٩٩٦

النسبة المئوية



المصدر : مكتب إحصاءات العمل.

(١) تقديرات متوسطة تعويض للساعة المرجح لعمال الإنتاج في الصناعة بين ثمانية وعشرين شريكا تجاريا للولايات المتحدة (باستبعاد الصين، حيث الأجور غير معروفة).

عبر البلدان ، فإن الأجور المتوسطة لدى شركائنا التجاريين لا يمكن أن تمارس كثيرا من الضغط النزولي على متوسط الأجر في هذا البلد .

رابعا ، إن عددا قليلا نسبيا من العمال الأمريكيين يدخل في منافسة مباشرة مع العمال المكسيكيين أو الصينيين ، أو مع العمال في البلدان الأقل تقدما الأخرى . فمعظم العمال الأمريكيين ينتجون سلعاً أو خدمات لأسواق لا توجد بها تجارة عبر الحدود ، أو يوجد بها القليل منها . إن تجارة القطاعي ، والمواصلات والنقل ، والرعاية الصحية ، والتشييد والخدمات الشخصية ، هي بعض من الصناعات التي يزود بها المنتجون الأمريكيون المستهلكين في الولايات المتحدة بصورة مقصورة عليهم أو شبه مقصورة عليهم . إن العمال ذوي الأجور الضعيفة الذين يعيشون في البرازيل أو الصين لا يتنافسون مع عمال الولايات المتحدة في تقديم الوجبات بالمطاعم ، أو تقديم الرعاية الصحية ، أو بناء المنازل والمباني الإدارية ، (بيد أن المهاجرين من هذه البلدان ينافسون العمال الأقل مهارة المولودين في الولايات المتحدة ، ويبقون على ما يبدو على أجورهم منخفضة ، كما سنناقشه فيما يلي) .

خامسا ، من بين الصناعات التي تنتقل فيها السلع والخدمات عبر الحدود الدولية ، هناك الكثير منها الذي لا يتنافس فيه عمال الولايات المتحدة وعمال العالم الثالث بصورة مباشرة . وأحد الأسباب في ذلك أن عمال الصناعة في البلدان الغنية والفقيرة يتجهون إلى التخصص في صنع منتجات مختلفة . فالتائرات النفاثة التجارية والكومبيوترات عالية الأداء تصنع في البلدان الغنية ، وتصنع الملابس واللعب الرخيصة في البلدان النامية . وبعض العمال الأمريكيين يعملون في صناعات يكون إنتاج العالم الثالث فيها كبيرا أو متناميا ، ويواجهون مشكلة جادة ينبغي للأمة أن تتصدى لها من خلال معونة للتصحيح معقولة وإنسانية ، من النوع الذي فصلناه في الفصل الختامي من هذا الكتاب . ولكن من المهم وضع هذه القضية في منظورها الصحيح . ففي ١٩٩٦ كان قطاع الصناعة يمثل ١٥ في المائة فحسب من عمالة كشوف المرتبات في الولايات المتحدة ، وكان

معظم الوظائف الصناعية فى صناعات كانت المنافسة فيها من جانب البلدان الغنية أكثر أهمية بالمقارنة بالمنافسة من جانب العالم الثالث^(٧) .

وحتى لو لم تقع الأجور المنخفضة فى البلدان النامية الأجور فى الولايات المتحدة حتى الآن ، فماذا عن المستقبل ؟ فى النهاية ، فإنه من المسلم به أن السكان فى هذه البلدان ، الذين يؤدى عددهم بالفعل إلى تقزيم عدد السكان فى البلدان الأكثر تقدما ، ينمون بسرعة أكبر من سكان العالم الصناعى . وربما يعبر وليام جريدر على خير وجه عن وجهة النظر القائلة إن النمو السكانى المستمر ، وما يصحبه من توسع القدرة الصناعية فى العالم النامى ، سيؤدى إلى تكس و « تخمة عالمية » من السلع التى تنتجها البلدان منخفضة الأجور ، ولن يقمع ذلك الأسعار فى كل أنحاء العالم فقط ، بل سيقمع الأجور أيضا^(٨) .

إن فكرة أن بلدان العالم الثالث تشكل تهديدا للولايات المتحدة تعد انقلابا حادا على الطريقة التى كان ينظر بها لهذه البلدان خلال الحرب الباردة . فحتى زوال الاتحاد السوفيتى ، كانت البلدان النامية تعتبر ساحة معارك بالنسبة للأيديولوجيتين المتنافستين ، الرأسمالية والشيوعية ، كان القتال يدور فيها أحيانا بالسلاح ، ولكن الأكثر شيوعا أنه كان يدور بالاستمالة والدعاية . وكانت الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع التجارة معها كطريقة لجعل البلدان النامية أكثر ثراء ، وإقناعها بأن الرأسمالية - والديمقراطية - تعد بالتحسين المادى بأكثر مما يعد به التخطيط المركزى والجماعية (والنظام السياسى الاستبدادى المرتبط بهما) .

وقد ثبت نجاح استراتيجية الولايات المتحدة . والواقع أن التجارة ساعدت على زيادة الدخول المتوسطة فى العالم النامى ، ليس فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا بالنسبة لمثيلتها فى الولايات المتحدة . والآن وقد كسبت الديمقراطيات الرأسمالية المعركة الأيديولوجية ، يبدو أن

(٧) مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧ ، ص ٣٥٠) .

(٨) جريدر (١٩٩٧) .

الكثيرين فى الولايات المتحدة فقدوا إيمانهم بسياسة الانفتاح التى ساعدت على إحراز النصر .

لقد آن الأوان مرة أخرى لكى ينظر الأمريكيون إلى العالم الثالث باعتباره فرصة اقتصادية هائلة - أى سوقا نامية وكبيرة للسلع والخدمات التى تنتجها الولايات المتحدة والبلدان الغنية الأخرى - وليس خطرا وتهديدا . ومنذ الثمانينيات واقتصادات البلدان النامية تنمو أسرع منها فى البلدان الصناعية . (وإذا نظرنا لهذا عبر فترة عقدين من الزمان ، فإن هذا يصدق حتى مع التباطؤ الاقتصادى المتوقع فى ١٩٩٨ وسنوات مقبلة على وجه الاحتمال فى جنوب شرق آسيا) . ولا يعنى النمو السريع أجورا أعلى فقط ، مثلما أوضحنا ، وإنما أيضا زيادة الطلب الاستهلاكى . وتقدم الملاحظات التالية المستمدة من تقرير سبتمبر ١٩٩٧ الذى أصدره بيت مورجان ستانلى دين ويدر للاستثمار ، تصويرا قويا لإمكانات نمو المنتجات والخدمات التى ينتجها الأمريكيون ، فى العالم النامى^(١) .

■ فى حين أن التليفونات الخليوية تكتسح البلدان المتقدمة ويضع أسواق ناشئة ، فإن أكثر من ٥٠ فى المائة من سكان العالم لم يجروا مطلقا مكالمات هاتفية .

■ على الرغم من أنه يبدو أن مطعم ماكدونالد موجود فى كل ركن فى شوارع الولايات المتحدة ، فإن الشركة لا تزال تخدم نصف فى المائة فقط من سكان العالم .

■ فى حين أن شركتى فوجى وكوداك تتعاركان حول ما إذا كانت السوق اليابانية مغلقة بصورة عادلة ، فإن نصف سكان العالم لم تلتقط لهم صورة فوتوغرافية مطلقا .

وتكمن وراء كل من هذه الشذرات حقيقة أساسية أكثر اكتساحا . فالعالم النامى يمثل فرصة تجارية هائلة للشركات والعمال الأمريكيين . وفى ضوء الانخفاض السريع فى تكاليف القدرة الكومبيوترية - واحتمال أن توفر التليفزيونات ومعدات « الشبكات » البسيطة القدرة الكومبيوترية للجماهير

الفيرة هنا وفي الخارج - تبدو الإمكانيات المتاحة للمنتجات والتكنولوجيات التي ينتجها الأمريكيون في التسلسل للأسواق في مختلف أنحاء العالم ، شيئا على نحو يذهب بالألباب لا أقل من ذلك .

ويتجاهل النقاد الذين يرفعون لواء التخمّة والتكدس العالميين الفرص الهائلة المتاحة للولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى للبيع إلى البلدان النامية . وادعواؤهم أن البلدان النامية مجرد ماكينات تصدير تهدد باكتساح العالم بكثير جدا من السلع منخفضة الأسعار ، خاطيء تماما أيضا . ولو كان ذلك حقيقيا ، لكان على المرء أن يتوقع أن تحقق البلدان النامية فوائض تجارية كبيرة مع باقى العالم ، ومع البلدان المتقدمة بصفة خاصة . والواقع أنه كما يبين الجدول (٤ - ١) ، فإن كثيرا من البلدان النامية يحقق عجزا تجاريا مع البلدان المتقدمة^(١٠) . وبالإضافة لذلك ، فإن هذا العجز يتزايد ولا يقل في مناطق كثيرة من العالم النامي .

ولا ينبغي أن يدهشنا شيء من هذا . فالبلدان الفقيرة لا تشحن اللعب الرخيصة والملابس إلى الولايات المتحدة بدافع الإحسان ، أو بقصد شرب هو زيادة معدل البطالة فيها . إنها تتوقع مدفوعات مقابلة ، وبهذه المدفوعات التي تحصل عليها يتوقع أن تشتري السلع والخدمات في الأسواق الدولية . وفي نظام تجارى عالمى كفاء ، فإنها ستشتري المنتجات التي لا تستطيع الحصول عليها بسعر أرخص من منتجها . ولا يستدعى الأمر خيالا كبيرا لإدراك أن البلدان المتقدمة لديها الكثير لتبيعه للبلدان الفقيرة مما لا تستطيع أن تنتج بنفسها أو تنتج بتكلفة أعلى . باختصار ، إن من يشعرون بالقلق بسبب التكدس العالمى لا يركزون إلا على جانب واحد من المعادلة الاقتصادية - الإنتاج - متنامين أن مزيدا من الناس يعنى أيضا مزيدا من المستهلكين .

(١٠) البرازيل وروسيا استثناءان بارزان . فلا تزال البرازيل تحقق فائضا تجاريا ، لكن ذلك انخفض بصورة حادة في التسعينيات بالمقارنة بالثمانينيات . وحيث إن رأسمالية روسيا لا تزال وليدة ، فإن رجال الأعمال فيها يفضلون الاحتفاظ بإيرادات التصدير من العملة الصعبة في الخارج بدلا من إنفاقها على الواردات ، لكن هذا الوضع من شأنه أن يتغير مع نمو الاقتصاد .

الجدول (٤ - ١) : الميزان التجارى مع البلدان الصناعية ، بلدان نامية متقدمة ،
٨٠ - ١٩٩٦ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

الإقليم أو البلد	٨٠ - ١٩٨٩ ^(١)	٩٠ - ١٩٩٦ ^(٢)
آسيا		
سنغافورة	٣٦ -	٧٩ -
كوريا	١٢	١٣٥ -
تايلاند	١٧ -	٥٦ -
ماليزيا	١	٤٨ -
الفلبين	١ -	١٤ -
إندونيسيا	٦٣	٢٣
الصين	١٠١ -	١٦ -
الهند	٣٣ -	٥ -
باكستان	١٦ -	٧ -
أمريكا اللاتينية		
الأرجنتين	١ -	١٧ -
البرازيل	٧٧	٢٤
تشيلي	٩	٦
كولومبيا	٢ -	٦ -
المكسيك	٤٣	٣٦ -
بيرو	٥	٢٧ -
فنزويلا	١٩	٢٨
بوليفيا	١	١ -
الإكوادور	١	٣
أوروبا الوسطى والاتحاد السوفيتى السابق		
جمهورية التشيك ^(*)	غير متاحة	١٠ -
بولندا	١	٢٠ -
رومانيا ^(*)	١	٥٨
هنغاريا	١	٩ -
أوكرانيا	١	٥ -
إستونيا ^(*)	١	٣ -
كازاخستان ^(*)	١	١ -
روسيا ^(*)	١	٥ -
أذربيجان ^(*)	١	٠,٣ -
طاجيكستان ^(*)	١	٠,٣
إفريقيا		
الجابون	٥	٩
المغرب	١١ -	١٤ -
جنوب إفريقيا	٢٤ -	٢٢ -

(أ) مجمع الميزان . (ب) بدأت من ٩٣ - ١٩٩٦ . (ج) بدأت من ٩٢ - ١٩٩٦ .
المصدر : صندوق النقد الدولي ، للكتاب المرفى عن اتجاه الإحصاءات التجارية ، سنوات مختلفة .

وهناك سبب أساسي آخر لنمط العجز التجارى المبين فى الجدول (٤ - ١) . ونحن نذكر من الفصل الثانى أن التجارة هى الوجه الآخر للاستثمار . فمع أخذ كثير من البلدان النامية بمؤسسات السوق ، فإنها اجتذبت تدفقات متزايدة من رأس المال من كافة أنحاء العالم . ورأس المال الأجنبى يمكن البلدان الفقيرة من أن تستثمر أكثر مما تدخر . وعندما يحدث ذلك ، يتعين عليها بالضرورة الاستيراد بأكثر مما تصدر . والذين يخشون التكدس العالمى مخطئون أساسا فى اتهام تدفقات رأس المال الكبيرة إلى البلدان النامية بأنها مسئولة عن الفائض فى القدرة العالمية حاليا ومستقبلا . فمن المستحيل من الناحية الرياضية أن تكون البلدان مستوردا صافيا لرأس المال ومصدرا صافيا للسلع . فتدفقات رأس المال إلى بلد ما تعادل بالضبط زيادة واردات هذا البلد على صادراته ! .

وعند تأليف هذا الكتاب ، كانت أزمة العملة والمصارف الآسيوية التى بدأت فى خريف ١٩٩٧ قد أدت بالفعل إلى تقليل تدفق رأس المال الأجنبى إلى هذه البلدان بصورة حادة ، مما أسهم فى انهيار كبير لعملاتها . ولابد أن تؤدى هذه التغيرات فى أسعار الصرف بدورها إلى تحولات كبيرة فى الموازين التجارية لهذه البلدان . ولكن هذا لا يدعم المخاوف من حدوث تكدس عالمى فى السلع ، وإنما يعنى فقط أن هذه البلدان ستجد أنه من الأسهل عليها ، لفترة من الزمن فحسب ، أن تبيع منتجاتها فى الأسواق الدولية ، مما يقلل الحاجة إلى توسع القدرة الصناعية فى أماكن أخرى .

الانفتاح وتزايد عدم المساواة

إن لم تكن التجارة المتزايدة مسئولة عن انخفاض الأجور المتوسطة فى الولايات المتحدة ، فلا شك أنها كانت مسئولة جزئيا عن زيادة عدم المساواة فى الدخول عبر العقدين الماضيين^(١١) . ويبدو هذا فى نهاية

(١١) فى كالة أنحاء العالم الصناعى ، زاد التفاوت فى الدخول منذ مطلع الثمانينيات . بيد أنه كان هناك اتجاه ضئيل فى بعض البلدان الأوروبية ، على النقيض من الولايات المتحدة ، لعدم المساواة فى أجور الساعة ، مع زيادة حادة فى البطالة ، خاصة بين الشبان والعمال الأقل مهارة . وتسهم هذه الزيادة أيضا فى نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية .

المطاف نتيجة ضمنية لنظرية ستولبر - صامويلسون ، وكذلك كبدية .
وحيث إن العمال ذوى الأجور المنخفضة والأقل مهارة فى الخارج يدخلون
فى منافسة مباشرة مع العمال الأمريكيين ذوى المهارة الأقل ، ألا يستتبع
ذلك أن هذه المنافسة لابد أن تقلل أجور العمال الأقل مهارة بالنسبة للعمال
الأكثر مهارة فى الولايات المتحدة ؟ .

مما لا شك فيه أن عدم المساواة فى الأجور المدفوعة للعمال
الأمريكيين طفق يتزايد . وقد تطورت فى أوساط الاقتصاديين أفكار تحاول
تفسير أسباب هذا الاتجاه . ولن نستعرض جميع الأدلة ، فالكثير منها ذو
طبيعة تقنية بالغة^(١٢) ، وإنما سنستعرض بإيجاز الاتجاهات ذات الصلة
بتفصيل أكبر ، ثم نفسر بعبارات مباشرة السبب فى أن تحرير التجارة
مسئول عن جزء صغير فقط من نمو عدم المساواة فى الدخل فى الولايات
المتحدة - مثلما خلص إليه معظم الاقتصاديين الذين درسوا تطورات
الأجور الحديثة .

الاتجاهات الأخيرة فى الأجور النسبية

يسلم معظم الأمريكيين بأن التفاوت فى الدخل قد زاد عبر ربع القرن
الماضى ، لكن قليلين يدركون مدى هذه الزيادة . فلننظر فى أوسع وحدة
للمقارنة ، وهى دخل الأسرة . فاستنادا للجداول التى تم إعدادها من مسح
مكتب التعداد ، يبين الشكل (٤ - ٩) معدلات نمو الدخل بالنسبة للأسر
فى كل خمس من التوزيع ، وكذلك فى أعلى ٥ فى المائة من توزيع الدخل ،
عبر الفترتين ٦٩ - ١٩٧٩ و ٧٩ - ١٩٩٥^(١٣) . ويبين الشكل أن عدم
المساواة فى الدخل زاد فى كلا الفترتين ، رغم أنه زاد أسرع كثيرا فى
الفترة اللاحقة عن السابقة لها . ومما يثير القلق بوجه خاص حقيقة أن
الدخول فى الخمسين الأدنى قد هبطت فعلا بعد ١٩٧٩ (بافتراض أن الرقم

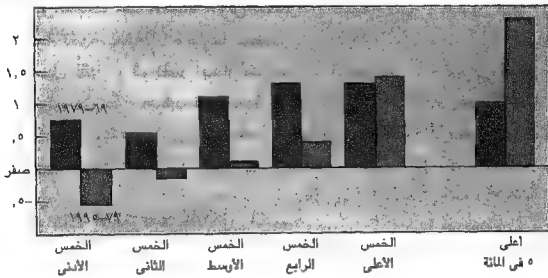
(١٢) للاطلاع على موجز رائع للأدلة ، انظر لوفى و مورنان (١٩٩٢) ، فريمان
(١٩٩٧) ، وسلوتر وسواجل (١٩٩٧) .

(١٣) اخترنا ١٩٧٩ كخط تقسيم ملائم لأنها كانت سنة عمالة كاملة نسبيا ، مثلما كانت ١٩٦٩
و ١٩٩٥ .

القياسى لسعر المستهلك مقيسا بدقة معقولة) . وقد ارتفعت الدخول المتوسطة فى الأخماس الأعلى ، وتضاعدت الدخول فى الخمسة فى المائة العليا من التوزيع أسرع منها فى العقد السابق على ١٩٧٩ .

الشكل (٤ - ٩) : التغير فى دخل الأسرة الحقيقى فى الولايات المتحدة، ٦٩ - ١٩٩٥

النسبة المئوية السنوية للتغير



المصدر : مسح مكتب التعداد.

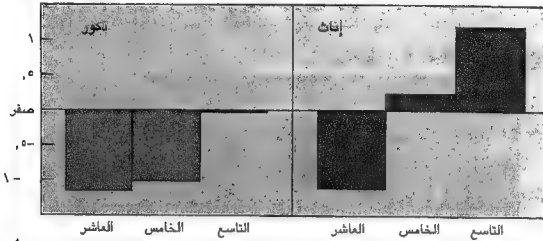
ويبين الشكل (٤ - ١٠) أن التفاوت فى الإيرادات بين العمال الأمريكيين قد ارتفع أيضا خاصة بعد ١٩٧٩^(١٤) . والقفزة فى عدم المساواة أكثر حدة بين الرجال ، الذين هبطت أجورهم فى منتصف وأدنى التوزيع ، وظلت دون تغيير تقريبا قرب قمة التوزيع . ولم يحظ بزيادة فى أجر الساعة الحقيقى سوى الرجال فى أعلى ٧ أو ٨ فى المائة من كاسبى الأجور . والانخفاض كبير فى الإيرادات فى قاع التوزيع بالنسبة للرجال :

(١٤) يمثل الشكل (٤ - ١١) بيانات فقط عن الأجور بالساعة ، لأن معلومات التوزيع لمقياس التعويض الإجمالى المفضل ليست متاحة .

١٨ فى المائة عبر الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٦ . وبالإضافة لذلك ، يبين الشكل أنه على الرغم من أن سوق العمل كانت بصفة عامة أكثر شفقة بالمرأة الأمريكية ، خاصة فى قمة توزيع الأجور ، فإن المرأة فى قاع توزيع الدخل عانت ما عاناه الرجال . وهكذا حدثت زيادة حادة فى عدم المساواة بين النساء .

الشكل (٤ - ١٠) : نمو الأجر الحقيقي للساعة، فى نقاط منتقاة فى توزيع الأجور فى الولايات المتحدة، حسب نوع الجنس، ٧٩ - ١٩٩٦

النسبة المئوية السنوية للتغير



المصدر : بيانات دورية مستمرة لمسح للسكان الجارى، كما قدرها معهد سياسة العمالة.

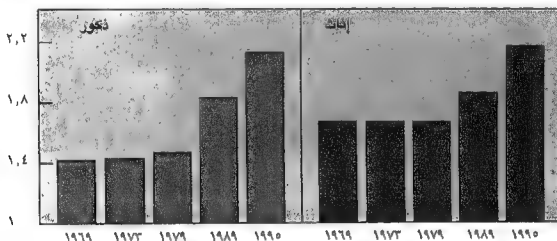
لقد زاد عدم المساواة فى الأجور على امتداد عدة أبعاد . فقد شهد العمال الأكبر سنا والأكثر خبرة أجورهم تتصاعد بالنسبة لأجور العمال الشبان الذين يدخلون قوة العمل . وحظى العمال فى المهن التى تتطلب تدريبا مكثفا بزيادات أسرع فى الدخل عن أقرانهم فى المهن الأقل مهارة . وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن العمال ذوى التعليم العالى قد حصلوا على زيادة أعلى بكثير من العمال الأقل تعليما .

ويبين الشكل (٤ - ١١) الاتجاهات فى الإيرادات النسبية للمجموعة الأعلى تعليما فى قوة العمل - العمال الذين يتجاوز تعليمهم أربع سنوات فى الكلية - مقابل أجر العمال الذين أتموا التعليم الثانوى ولكنهم لم يحصلوا

على تعليم أكثر من ذلك . وبعد أن ظلت هذه النسبة مستقرة تماما في السبعينيات ، تصاعدت محلقة في الثمانينيات والتسعينيات (وفي ١٩٧٩ كان الذكر المتوسط الحاصل على تعليم عالٍ يحصل على أجر يزيد بنسبة ٤٧ في المائة على أجر الذكر المتوسط الحاصل على شهادة ثانوية فقط . وبحلول عام ١٩٩٥ ، كان فرق الأجر بين هاتين المجموعتين قد ارتفع إلى ١١٣ في المائة . وزاد فرق الأجر بنفس الدرجة تقريبا بين النساء .

الشكل (٤ - ١١) : الأجر النسبي للعمال الأمريكيين ذوي التعليم العالي، ٦٩ - ١٩٩٥ (١)

نسبة الإيراد الوسيط (ب)



المصدر : جداول أعدتها المؤلفون من مسح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ (ملفات مارس).

(١) بيانات العمال الذين يعملون كل الوقت طوال العام.

(ب) الأجر الوسيط للعمال ذوي التعليم العالي، مقابل أجر العمال ذوي التعليم الثانوي فحسب.

ولا يركز الاقتصاديون في بعض الأحيان إلا على تأثير هذه التطورات على دخول الناس . لكن الدخول تحدد مستوى معيشة الأسر بطرق كثيرة ، وليس فقط عن طريق السلع التي تشتريها ، وإنما أيضا بمقدار الخطر الذي تتعرض له ونوعية الرعاية الصحية التي يمكنها الحصول عليها على سبيل المثال . وهناك أدلة حديثة على أن عدم المساواة الأكبر يرتبط بمعدلات

أعلى للوفاة ، نتيجة للمرض ولأسباب أخرى^(١٥) . ومن ثم ، فإن عدم المساواة في الدخل لا يتعلق بالنقود فحسب ، بل يتعلق بطول الحياة نفسها ونوعيتها .

التجارة وعدم المساواة في الدخل

لا بد أن تبدو التغيرات في نمط الأجور التي وصفناها توا متسقة مع نظرية أن المنافسة من قبل الأجور المنخفضة في الخارج قد قللت الأجر النسبي للعمال الأقل مهارة . وقد بينا فيما سبق أن هناك سببا للشك في هذه المقولة ، لأن العمال في البلدان الأخرى لا يعملون بنفس التكنولوجيات مثل العمال الأمريكيين ، حتى أقلهم أجرا . وهناك أيضا أسباب أخرى للشك في تأثير التجارة على الدخل .

وإذا كانت التجارة هي العامل الأساسي وراء انكماش الطلب على العمال غير المهرة - ومن ثم انخفاض أجورهم - فلا بد أن الشركات التي لا تنتج سلعاً أو خدمات يتم تداولها دولياً ستستفيد من انخفاض الأجور باكتراء مزيد من العمال غير المهرة . وإذا انقصت هذه الشركات ، بدلا من ذلك ، استخدام العمال غير المهرة أيضا ، يكون هناك مبرر للقول بأن التغيير التكنولوجي أو تطور ما آخر ، وليس التجارة ، هو المسئول الأول عن خفض الطلب على العمال الأقل مهارة .

ولمعالجة هذه المسألة ، من المفيد مقارنة اتجاهات الأجور والعمالة بين العمال في جميع صناعات الولايات المتحدة ، والعمال في تلك الصناعات التي تتأثر بالتجارة بدرجة كبيرة ، بما في ذلك الصناعة والتعدين والزراعة . والقيام بذلك يسفر عن نتيجة مذهشة ، وهي أن عدم المساواة في الإيرادات (محسوبا كنسبة من الإيرادات السنوية في العشر التاسع من

(١٥) على سبيل المثال ، وجد جورج كابلان أن هناك ارتباطا قويا بين معدلات الوفاة على نطاق الولاية ودرجة عدم المساواة في الدخل بين الولايات الخمسين ، انظر كوريتز (١٩٩٧) .

توزيع الإيرادات إلى الإيرادات في العشر العاشر) يزيد بنحو نفس المعدل في الصناعات الأكثر تأثراً بالتجارة مثله في كل الصناعات بالولايات المتحدة ، بما في ذلك تلك التي لا تتأثر نسبياً بالتجارة .

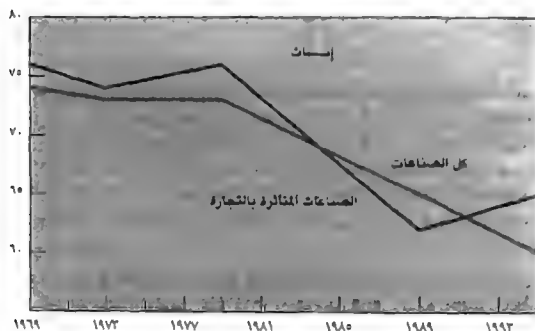
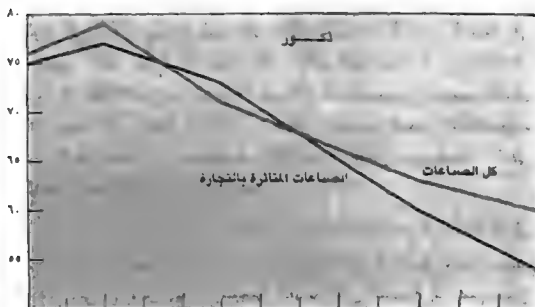
ويتضح نفس النمط من التغيرات في الإيرادات النسبية في الاتجاهات بين العمال الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم . ويقارن الشكل (٤ - ١٢) نسبة الأجر المتوسط الذي يكسبه العمال المشتغلون كل الوقت غير الحاصلين على شهادة ثانوية ، بأجر الحاصلين على تعليم عال من سنة إلى ثلاث سنوات في الصناعات الأكثر تأثراً بالتجارة ، بهذه النسبة فيما يتعلق بكل الصناعات . ويبين الشكل أن الانخفاض في الأجر النسبي للعمال الحاصلين على تعليم قليل كان هو نفسه تقريباً في الصناعات الأكثر تأثراً بالتجارة وفي جميع الصناعات - وبالنسبة للرجال ، كان الانخفاض أسرع قليلاً في الصناعات الحساسة للتجارة ، ولكنه كان أبطأ نوعاً ما بالنسبة للنساء . بيد أنه إجمالاً ، هناك أدلة قليلة على أن الضغط من قبل التجارة الدولية قد أسهم في النمو الأسرع لتفاوت الأجور في الصناعات المتأثرة بالتجارة بالنسبة لجميع الصناعات .

بالطبع ، إنه حتى لو كان عدم المساواة في الأجور وعلاوات التعليم يسيران في نفس الاتجاه عبر مختلف الصناعات ، فقد يظل ممكناً أن تفسر زيادة التجارة نسبة ما من التحول البارز تجاه عدم المساواة الأكبر . ويعتقد معظم الاقتصاديين أن سوق العمل الأمريكية تنافسية وكفاء بصورة معقولة . ويعنى هذا أن علاوة الأجر مقابل المهارة والتعليم لابد أن ترتفع وتنخفض معاً في النهاية عبر كل الصناعات ، مهما كان سبب التغيير . ومع ذلك ، فلو كانت التجارة من البلدان المصنعة حديثاً في آسيا وأمريكا اللاتينية تمارس ضغطاً خاصاً على المنتجين في الصناعات التي تتأثر بالتجارة ، فلا بد للمرء أن يتوقع أن تسرح هذه الصناعات العمال ذوي الأجور المنخفضة على نحو أسرع من الصناعات التي تواجه ضغطاً تنافسياً من الشركات المحلية الأخرى على وجه الحصر .

إن الشركات العاملة في القطاع الذي لا يتاجر ، لا تتنافس مع الشركات الأجنبية ، بل تتنافس بالأحرى مع الشركات الأمريكية الأخرى ، وتواجه تكاليف أكثر مماثلة للعمال . فهل تدعم أنماط الاكتراء في

الشكل (٤ - ١٢) : الأجر النسبي للعمال في الولايات المتحدة غير الحاصلين على شهادة ثانوية، بالمقارنة بأجر العمال الحاصلين على دراسة جامعية من سنة إلى ثلاث سنوات، الصناعات المتأثرة بالتجارة وكل الصناعات، ١٩٩٥ - ١٩٩٥^(١)

نسبة مئوية



المصدر : جداول أحمدا المؤلفين من مسح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠، ١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٦ (ملاحظات مارس).

(١) بيانات عن العمال المشتغلين كل الوقت.

(٢) الأجر الوسيط للعمال غير الحاصلين على شهادة ثانوية كنسبة مئوية من الأجر الوسيط للعمال الحاصلين على تعليم عال من سنة إلى ثلاث سنوات.

الصناعات المتأثرة بالتجارة ، وتلك التي لا تتأثر بها ، المتوقع بأن تستفيد الشركات في القطاع الذي لا يتاجر من الأجور المنخفضة نسبيا للعمال غير المهرة الأمريكيين ؟ يبين الشكل (٤ - ١٣) أنها لا تفعل ذلك . ويوضح الشكل ، عن الفترة ٦٩ - ١٩٩٥ ، استخدام العمال المكافئين للعمال الذين يعملون كل الوقت والحاصلين على تعليم يقل عن الشهادة الثانوية في الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة وتلك الأقل تأثرا بها^(١٦) . والاتجاهان القائمان في كلتا الفئتين من الصناعة متماثلان تماما بوضوح . ويبين الشكل بصفة خاصة أنه بحلول ١٩٩٥ ، انخفض استخدام العمال الأقل مهارة بنسبة ٥٩ في المائة في الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة ، وبنسبة ٦٦ في المائة في الصناعات الأقل تأثرا بها^(١٧) .

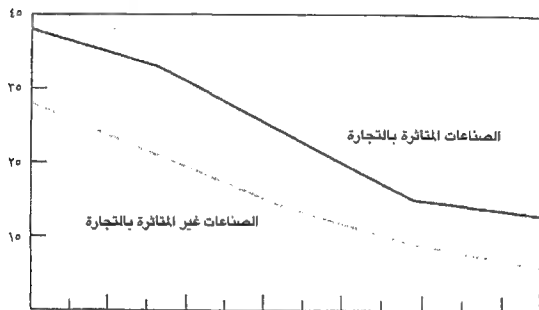
باختصار ، إن الشكل (٤ - ١٣) يقدم أدلة قليلة على أن العمال الأقل مهارة جرى تسريحهم بصورة أسرع في الصناعات المتأثرة بالتجارة عنهم في تلك التي لم تتأثر بها (وسيسل المرء لنفس النتيجة إذا قسم نطاق التحصيل الدراسي إلى فئات دراسية أضيق) . لقد كان الانخفاض النسبي في استخدام العمال منخفضي المهارة أسرع بصورة طفيفة في الصناعات

(١٦) إن العامل الذي يشتغل اثنين وخمسين أسبوعا سنويا في جدول للعمل كل الوقت ، هو عامل ، مكافئ لكل الوقت ، . ويعد العامل الذي يشتغل في جدول لنصف الوقت لمدة اثنين وخمسين أسبوعا سنويا ، نصف عامل مكافئ لكل الوقت ، مثل العامل كل الوقت الذي يشتغل ستة وعشرين أسبوعا فقط سنويا . وقد حددنا الصناعات ، التي لا تتأثر بالتجارة ، باعتبارها تشمل التشييد ، وتجارة القطاعي ، والخدمات الشخصية والمهنية ، والإدارة العامة ، لأن القليل جدا مما يستهلك أو ينتج في هذه الصناعات يعبر الحدود الدولية .

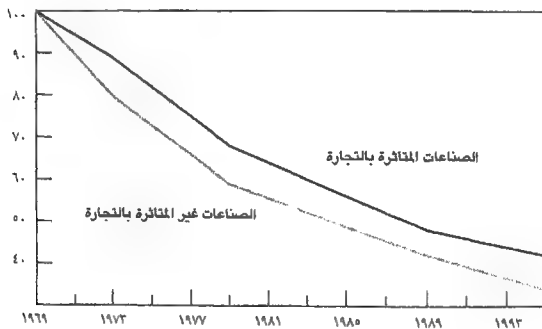
(١٧) إن العمال المشتغلين في الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة أقل تعليميا نوعا ما من عمال الولايات المتحدة الآخرين . ففي ١٩٦٩ ، على سبيل المثال ، لم يكن ٤٢ في المائة من الذكور ، و ٤٥ في المائة من الإناث ، من مكافئي العمال كل الوقت في الصناعات المتأثرة بالتجارة ، قد أكملوا الدراسة الثانوية . وخلال الستة والعشرين عاما التالية ، خفضت الصناعات التي تأثرت بالتجارة عدد العمال الأقل تعليميا في كشوف مرتباتها بصورة كبيرة . وبحلول ١٩٩٥ ، كان ١٨ في المائة فقط من العمال الذكور والإناث في هذه الصناعات من غير الحاصلين على الشهادة الثانوية (حسابات المؤلفين ، استنادا لبيانات من مسح السكان الجارى) .

الشكل (٤ - ١٣) : النسبة المئوية للقوة العاملة غير الحاصلة على شهادة ثانوية،
الصناعات المتأثرة بالتجارة وغير المتأثرة بها، ١٩٩٥ - ٦٩

نسبة مئوية من مكافئ العاملين كل الوقت



الرقم القياسي ١٩٦٩ = ١٠٠



المصدر : جداول أعدادا المتوظفون من مسح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ (ملفات مارس).

التي لم تتأثر بالتجارة عما كان عليه في الصناعات التي تأثرت بها .
ويصعب أن يتفق هذا النمط من استخدام العمل مع الادعاء بأن عدم المساواة
في الإيرادات قد حركته أساسا ، أو حتى بدرجة كبيرة ، ضغوط ناجمة عن
التجارة الخارجية .

فإن لم تكن التجارة هي العامل الرئيسي الذي يزيد من تفاوت الأجور ،
إذن ما هو هذا العامل ؟ إن التفسير الأكثر إقناعا الذي قدمه معظم
الاقتصاديين ، هو أن التغيير التكنولوجي قد دفع أرباب الأعمال في كافة
أنحاء الاقتصاد للاستغناء عن العمال الأقل مهارة . وخلال ربع القرن
المنصرم ، حدث تحول مثير في أنماط الطلب على العمال ذوي المستويات
المختلفة من المهارة في الولايات المتحدة . لقد أصبحت فرص العمل
المتاحة للعمال الأقل مهارة ، أكثر ندرة ، وتدهورت الأجور النسبية بالنسبة
للعامل غير المهرة وأشباه المهرة . ورغم ذلك ، لا تقتصر هذه الاتجاهات
على قطاع السلع التي يتم الاتجار فيها . إذ تظهر واضحة أيضا في
صناعات مثل التشييد وتجارة القطاعي ، حيث لا تلعب التجارة الدولية أي
دور تقريبا . وقد حابت التغيرات في تقنيات الإنتاج ، مثل اختراع
الكمبيوتر الشخصي أو تطبيق أشكال جديدة من تنظيم الأعمال ، العمال
ذوي المهارات الأكبر ، وقللت قيمة العمل غير الماهر .

كيف يمكن التوفيق بين اطروحاتنا ونظرية التجارة لهيكشر - أولين -
صامويلسون ، والتي تؤكد كما ناقشنا في أوائل هذا الفصل ، أن التجارة
الأكثر حرية بقمعها لأسعار السلع التي يتم إنتاجها أساسا بواسطة عمال غير
مهرة ، في حين ترفع أسعار سلع التصدير التي يتم صنعها باستخدام العمل
الماهر ، تضر العمال الأقل مهارة بالمقارنة بالعمال الأكثر مهارة ؟ يبين
الشكل (٢ - ٨) أنه منذ ١٩٨٠ ، زادت الأسعار في صناعات التصدير
الأمريكية أسرع من أسعار الواردات ، ومن ثم فهناك خطأ ما في هذا
الضرب من الأطروحات . ومع ذلك ، لا شك في أن التجارة ليست سوى
جزء صغير من القصة الكاملة . فكما بين هذا القسم ، فإن الطلب الذي
تحركه التكنولوجيا من قبل أرباب الأعمال الأمريكيين على العمل الماهر ،
ريما كان هو العامل المهيمن في تحريك عدم المساواة في الأجور في كل
من القطاعين الحساس للتجارة وغير الحساس لها من الاقتصاد . وتدعم هذه

النتيجة ، أكثر الدراسات الاقتصادية تفصيلا ، التى تنظر لما وراء مجرد العلاقات البسيطة بين أسعار الصادرات والواردات ، لتركز بصفة خاصة على الأسعار النسبية للمنتجات المصنفة حسب مستويات مهارة العمل المطلوبة لإنتاجها . وتعجز هذه الدراسات ، كما تبين نظرية هيكشر - أولين - صامويلسون ، عن إثبات أن أسعار السلع التى تتطلب عملا ماهرا قد زادت بوتيرة أسرع من أسعار السلع التى تعتمد أساسا على العمل غير الماهر^(١٨) . ويمكن بسهولة تفسير النمط المشاهد من تغييرات الأسعار لو كان التغير التكنولوجى هو العامل المحرك وراء كل من تحركات الأسعار والطلب المتغير على مختلف فئات العمال .

عوامل أخرى

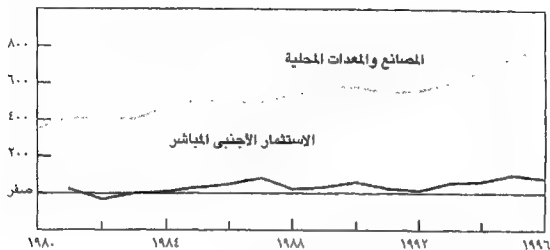
لو لم يكن للتجارة تأثير كبير على الأجور النسبية فى الولايات المتحدة ، فماذا عن آثار الاستثمار الفعلى للشركات الأمريكية فى الخارج أو ما تهدد بالقيام به من مثل هذا الاستثمار ؟ لكى يكون الاستثمار المباشر الأجنبى المتجه للخارج مهما ، يتعين أن يكون كبيرا ومنحازا بصورة كبيرة لصالح البلدان النامية التى يتنافس عمالها على نحو أقوى مع عمال الولايات المتحدة . فما هى حقائق الأمر ؟ .

يثبت الشكل (٤ - ١٤) أنه فى حين مطلق الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة يتزايد عبر العقدى الماضيين ، فقد أصبح قزما نتيجة لضخامة إجمالى الاستثمار فى المصانع والمعدات فى الولايات المتحدة . وفى ١٩٩٦ ، على سبيل المثال ، بلغ إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج إلى جميع البلدان نحو ١٠٠ مليار دولار ، مقابل نحو ٨٠٠ مليار دولار من الاستثمار المحلى فى المصانع والمعدات .

(١٨) انظر على سبيل المثال ، لورانس (١٩٩٦) ، لورانس وسلوتر (١٩٩٣) ، وساكن وشاتز (١٩٩٤) ، ولينر (١٩٩٦) . ويجد ساكن وشاتز آثارا لنظرية ستولر - صامويلسون فى بعض مواصفاتها المتعلقة بالقياس الاقتصادى ، ولكنهما لا يجدانها فى غيرها . ويجد لينر مثل هذه الآثار بالنسبة للسبعينيات ، ولكن لا يجدها بالنسبة للثمانينيات أو التسعينيات .

الشكل (٤ - ١٤) : استثمارات الولايات المتحدة السنوية في المصانع والمعدات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للخارج، ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦

مليارات الدولارات

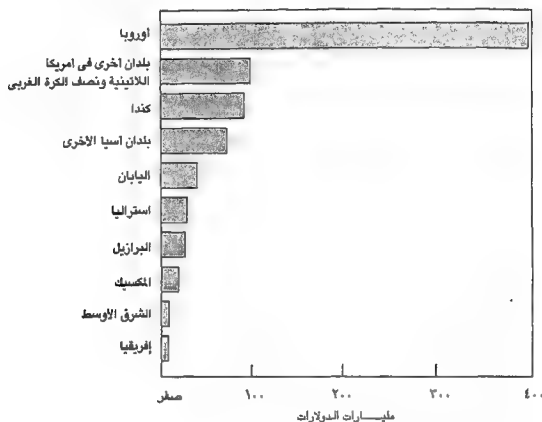


المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٨٩ و ١٩٩٧).

وبالإضافة لذلك ، يبين الشكل (٤ - ١٥) أن المصادر الأمريكية عندما تستثمر في مرافق في الخارج ، فإنها تضع معظم أموالها في اقتصادات متقدمة أخرى ، كثير منها يدفع الآن أجورا صناعية أعلى منها في الولايات المتحدة ، وليس في البلدان النامية التي تدفع أجورا منخفضة . وبصفة خاصة ، فإنه من نحو ٨٠٠ مليار دولار تشكل مجمع الاستثمار المباشر للولايات المتحدة في الخارج في نهاية ١٩٩٦ (مقيسة بالتكلفة التاريخية) ، ذهب نحو ٥٤٠ مليار دولار لأوروبا الغربية وكندا واليابان . ووصل الاستثمار الإجمالي في المكسيك - وتلك تذكره بالنسبة لمن يخشون آثار « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - إلى ١٩ مليار دولار فقط ، أو أقل من ٣ في المائة من مجمع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للخارج . ومثلما خلصت دراسة حديثة ، فإنه « في التطبيق ، تلعب تدفقات رأس المال ، على ما يبدو ، دورا محدودا في مساواة الإنتاجية عبر البلدان ... إن تدفقات رأس المال الدولية للبلدان الفقيرة ليست كبيرة بالقدر

الكافي عموماً^(١٩) ، لتعويض الآثار المعوقة للإنتاجية الناجمة عن المستويات المنخفضة من رأس المال البشرى وضعف البنية الأساسية العامة وخدمات النقل .

الشكل (٤ - ١٥) : مجمع الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة، حسب الإقليم أو البلد، نهاية سنة ١٩٩٦^(١)



المصدر : مكتب التحليل الاقتصادي.

(١) على أساس التكلفة التاريخية.

ومع ذلك ، هناك عامل يرتبط بالعولمة ، يبدو واضحاً أن له تأثيراً معاكساً على إيرادات العمال منخفضي الأجور في الولايات المتحدة : الهجرة . فقد تضاعفت تقريباً نسبة سكان الولايات المتحدة المولودين في الخارج عبر الست والثلاثين سنة الماضية ، فارتفعت من ٥,٤ في المائة في ١٩٦٠ إلى ٩,٣ في المائة في ١٩٩٦ .

بيد أن تدفق الأجانب في حد ذاته ليس هو القضية الأساسية . فالأكثر أهمية بزمان هو أن كثيرين من المهاجرين الجدد أقل مهارة بكثير من

الأمريكيين الآخرين . وتبين دراسة أخيرة أنه في حين كان أقل من ١٢ في المائة من الأمريكيين المولودين في البلاد يفتقرون إلى شهادة ثانوية في ١٩٩٥ ، فإن ٤٠ في المائة من المهاجرين بصورة قانونية إلى الولايات المتحدة لم يكونوا قد أكملوا تعليمهم الثانوي . وبالإضافة لذلك ، فإن تدفق المهاجرين بالنسبة للفترة ٨٠ - ١٩٩٥ ، كان يمثل زيادة تبلغ من ١٥ إلى ٢٠ في المائة في العرض النسبي للعمال غير الحاصلين على شهادة ثانوية^(٢٠) .

ولابد أن يدعو للدهشة إذا وجدنا أن قانون العرض والطلب لا يعمل في سوق العمل . ولا ريب أن هذه الدراسة تقدر أن النمو في عرض المهاجرين منخفضي المهارة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ قد خفض أجور المتسربين من الدراسة الثانوية ، بالنسبة لكل العمال الآخرين ، بنحو ٥ في المائة ، مما يفسر نحو نصف الانخفاض في أجور هؤلاء العمال البالغ ١١ نقطة مئوية خلال هذه المدة . بيد أنه بموجب مجموعة الفروض الأكثر إقناعا ، يقدر أن الأهمية المتزايدة للتجارة مع البلدان النامية لا تمثل سوى ٨ في المائة من الانخفاض في الأجور النسبية للمتسربين من التعليم الثانوي^(٢١) .

لماذا لابد وأن تكون آثار الهجرة مختلفة عن آثار التجارة ، على الأقل بالنسبة لأجور العمال الأقل مهارة ؟ هناك سببان مهمان ، أكثرهما أهمية هو أن العمال في الخارج ليس لهم من سبيل إلى نفس التكنولوجيات مثل المهاجرين للولايات المتحدة . وهكذا ، فإن المهاجرين ذوي المهارات التعليمية المساوية يستطيعون أن يحلوا مباشرة محل الأمريكيين المولودين

(٢٠) بورجاس ، فريمان ، وكاتز (١٩٩٧ ، ص ٤) . لابد أن تبدو الفروق في التعليم حتى أكبر إذا أدرجنا كل المهاجرين بصورة غير قانونية في التحليل .

(٢١) على النقيض من ذلك ، ليس للهجرة ولا للتجارة تأثير كبير على الأجور النسبية لخريجي المدارس الثانوية . وقد لعبت هذه العوامل دورا صغيرا جدا (نحو ٥ في المائة لكل منها) في انخفاض أجور خريجي المدارس الثانوية بالنسبة لأجور خريجي الجامعات . كما أن هذا لا يدعو للدهشة ، لأن نحو ٤٠ في المائة فقط من المهاجرين الجدد قد تجاوزوا في الدراسة المرحلة الثانوية ، مقابل ما يزيد على ٥٠ في المائة من الأمريكيين المولودين في البلاد .

بالبلاذ ، أو المهاجرين السابقين - وهم يفعلون ذلك - فى قيادة سيارات الأجرة ، العمل كجرسونات فى المطاعم ، والعمل فى مواقع البناء - فى حين أن العمال فى الخارج لا يستطيعون العمل فى هذه الوظائف . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه على النقيض من التجارة التى تؤثر مباشرة على العمالة فقط فى القطاعات من الاقتصاد التى تتنافس فى السلع التى يتم الاتجار فيها دوليا ، فإن المهاجرين يمكنهم أن يحلوا محل العمال فى كل قطاعات الاقتصاد ، وهم يفعلون ذلك عادة .

وتؤدى الأدلة الاقتصادية المتوافرة عن تأثير الهجرة على أجور الأمريكيين الأقل مهارة إلى استخلاص توصيات واضحة بشأن السياسة : عند قبول المهاجرين الجدد ، ينبغي أن يزيد للحد الممكن ، الوزن الممنوح للمهارات . وتلك مقولة مثيرة للجدل ، حيث إنها تعنى بالضرورة إعطاء وزن أقل للروابط الأسرية . لكن إذا شعر الناحيون وصانعو السياسة فى الولايات المتحدة بالقلق تجاه الانخفاض فى الأجور المطلقة والنسبية للعمال الأقل مهارة ، فإن تغيير مزيج المهارة الخاص بالمهاجرين المقبولين ، يمثل خطوة محددة تبشر بعلاج المشكلة .

الخلاصة

فى حين أنه يبدو مقنعا من على السطح ذلك الاتهام القائل بأن التجارة المتزايدة والاستثمار الأجنبى المتجه للخارج قد قمعا متوسط الأجور فى الولايات المتحدة ، فإن الدلائل القوية المتوافرة لا تؤيد ذلك . فهناك أدلة أقوى على أن التجارة المحررة قد قمعت الأجور النسبية للعمال الأمريكيين الأقل مهارة ، رغم أن هذا التأثير كان صغيرا نسبيا . لقد عانت أجور العمال الأقل مهارة من انخفاضات مطلقة ونسبية فى المحل الأول ، لأن أرباب الأعمال فى كافة أنحاء الاقتصاد قد أظهروا تفضيلا متزايدا لاكتراء العمال ذوى المهارات الأكثر تقدما . ويبدو أن الهجرة لعبت دورا مساهما مهما فى قمع إيرادات العمال الأقل مهارة ، ومن ثم فى تفاقم عدم المساواة فى الدخل ، لكن التجارة والاستثمار الأجنبى المتجه للخارج كانا عاملين أقل أهمية فى هذه التطورات .

٥ العدالة والفرص المتكافئة

مع اقتراب القرن من نهايته ، لا يزال التزام أمريكا بالأسواق المفتوحة والتجارة الدولية الحرة موضع نقاش محتدم . إن التجارة الحرة ضرورية للاقتصاد المستند للسوق ، لكى ينتج أقصى قدر من الثروة الإجمالية بمقدار معين من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية . وقد نجحت الولايات المتحدة فى تشجيع البلدان الأخرى على الأخذ بسياسات التجارة الأكثر حرية ، وإقامة علاقات أمتن بين اقتصادات العالم . وأصبحت البلدان المتقدمة مترابطة فيما بينها ليس فقط من خلال التجارة ، وإنما أيضا من خلال التدفقات المتزايدة للاستثمار . كما غدا معظم البلدان النامية أكثر انفتاحا ، وأخذ يسعى لدعم صادراته للخارج وتقليل الحواجز أمام الواردات والاستثمار الأجنبى .

بيد أنه مع مضى العولمة فى طريقها ، أصبح من الواضح على نحو متزايد أن السياسة الاقتصادية لأمة ما قد تؤثر على البلدان الأخرى . فعندما كانت الأمم منعزلة بحواجز تجارية عالية ، وكانت التدفقات التجارية محدودة ، كان فى مقدور بلد ما أن يتجاهل السياسات الاقتصادية المحلية لبلد آخر . ومع تهاوى الحواجز ، أصبحت السياسات المحلية للبلدان الأخرى أكثر أهمية بكثير .

ويجرى عادة وصف الممارسات التجارية للبلدان الأخرى بعبارة

الازدراء . فبالنسبة لدوائر الأعمال ، فإن المشكلة هي « إغراق الأسعار » ، أو البيع فى الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن التكلفة ، أو بسعر يقل عما يتم تحميله فى السوق المحلية أو سوق بلد ثالث . وبالنسبة للعمل ، فإن المشكلة هي « الإغراق الاجتماعى » ، أو بيع السلع فى السوق الأمريكية بأسعار لا تعكس تكاليف لوائح العمل فى الولايات المتحدة ويرامح شبكات الأمان الاجتماعى . وبالنسبة لدعاة الحفاظ على البيئة ، فإن المشكلة هي « الإغراق الإيكولوجى » ، أو بيع سلع فى السوق الأمريكية منتجة فى ظل لوائح بيئية أقل تقييدا من تلك التى يتعين على الشركات الأمريكية الوفاء بها . وفى السياقات الثلاثة جميعها ، تسعى الأطراف المحزونة إلى التحرر من المنافسة الأجنبية غير المرغوب فيها ، إما بصورة مباشرة بتغيير قواعد التجارة ، وإما باستخدام تدابير انتقامية أو تقديم تنازلات تجارية لإنفاذ اتفاقيات بديلة .

إن بعض الناس الذين يدعون أنهم يرون عيوباً فى سياسات البلدان الأخرى ، يلتصقون فى الواقع ذريعة لزيادة الحماية التجارية . ولا يتمثل هدفهم النهائى فى إقامة نظام دولى متكامل ومستند إلى القواعد ، وإنما فى إقامة اقتصاد عالمى مجزٍ ، استناداً إلى حجة أن الفروق القومية تستبعد المنافسة العادلة .

وهناك آخرون يلتزمون بالتجارة الحرة بإخلاص ، ولكنهم يشعرون بالقلق بشأن المنافسة غير العادلة والمعايير المتهاونة لممارسات العمل وقضايا البيئة . وهم يعتقدون أنه نظراً لأن الأسواق والمنافسة عالميتان حالياً ، فلا بد أن تكون القواعد التى تحدد المنافسة العادلة عالمية أيضاً . وإذا أصبح العالم واعياً بالمشاكل البيئية المشتركة ، مثل الاحتراز العالمى واستنفاد طبقة الأوزون ، تصبح الدعوة للتنسيق الدولى للسياسات البيئية أقوى . وبالمثل ، فإنه إذ تصبح أسواق العمل مرتبطة من خلال التجارة ، وإذا تتصاعد أوجه القلق الإنسانية الدولية بفضل تحسين الإعلام والاتصالات (« تأثير سى إن إن ») ، تبدو الدعوة إلى معايير عالمية للعمل أكثر إلحاحاً . باختصار ، فلكى تكون التجارة حرة ، ينبغى أن تكون عادلة أولاً .

بيد أن العدالة مسألة نسبية . وقد تغير ما يعد « عادلاً » ، وما يعد

« غير عادل » ، على مرّ السنين^(١) . ففي الثمانينيات ، كان عدم العدل يرتبط بالحواجز التي تفرضها الحكومات الأجنبية لسد فرص الوصول للسوق أمام الصادرات والمستثمرين من الولايات المتحدة . وبالإضافة لذلك ، كان عدم العدالة يُرى في « السياسات الصناعية » التي يتبعها الآخرون في حين لا تتبعها الولايات المتحدة . وكانت اليابان الهدف الأساسي للهجوم . وقد وجه مؤلفون مثل جيمس فالورز ، تشالمرز جونسون ، وكلايد برستوتيز ، اتهاماً بأن النموذج الرأسمالي غير المركزي الذي يحكم الاقتصاد الأمريكي أدنى مرتبة من النموذج الآسيوي أو الياباني ، الذي كان مركنتاليا (تجارياً) في طبيعته ، ومكرساً لتحقيق فوائد تجارية كبيرة بتصدير المنتجات ، عادة بائتمان تدعمه الدولة أو غير ذلك من المنافع الحكومية ، مع إغلاق السوق المحلية أمام المنافسة الأجنبية . وفي التسعينيات ، استمر المرء يسمع شكاوى عن الأسواق الأجنبية المغلقة ، ولكن منذ النزاع بين الولايات المتحدة واليابان بشأن السيارات وأجزائها في ١٩٩٤ وانحلال عدة اقتصادات آسيوية ، انتقل التركيز في الهجوم إلى الصين ، التي يصعب على الأجانب الانقضاض بالعقوبات على نظامها الاقتصادي الذي تديره الدولة ، والتي تتناقض سياستها الخاصة بالحقوق السياسية وبحقوق الإنسان مع بعض من أعمق القيم الأمريكية .

ومن باب الإنصاف ، فليس جميع أنصار « التجارة العادلة » متمثلين . فالبعض يود القيام بأعمال عدوانية ، والبعض الآخر يفضل انتقاماً أكثر اعتدالاً . بيد أنه ، لكي نحصر مناقشتنا في مسألة العدالة والفرص المتكافئة ، فإنه من المفيد عرض أطروحة التجارة العادلة في أكثر أشكالها صرامة ، بدون الفروق الجديدة التي لا تكاد تدرك والاشتراطات التي يدرجها بعض المدافعين عنها :

(١) للاطلاع على دليل ممتاز عن قضية العدالة في التجارة الدولية ، انظر باجواتي وهيونيك (١٩٩٦) وكروجمان (١٩٩٧ ب) .

إن سوق الولايات المتحدة حرة ومفتوحة ، ومن السهل نسبياً أن يتبع الأجانب والمقيمون المحليون على حد سواء ، قواعدها ، والحكومة تقدم مساعدة قليلة جداً للصناعات المحلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الأمم الأخرى تبقى على حواجز تجارية عالية ، وتدعم شركاتها ، وتمارس التفرقة ضد منتجي الولايات المتحدة بعدة طرق مأكرة . وفي هذا الملعب ، أصبح العم سام هو العم المغفل الذى يسهل خداعه . إن تدفقات التجارة لا تحددها قوى السوق ، بل سياسات الحكومات الأخرى . والثمن الذى يدفعه الأمريكيون واضح فى العجز التجارى الضخم للولايات المتحدة ، مع بعض من أهم شركائها التجاريين . وإذا استمرت الولايات المتحدة فى اللعب وفق هذه القواعد ، فإن البلدان الأخرى سوف تستخدم استراتيجياتها الصناعية الخاصة بها لتدعيم وتقوية الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى - الصناعات المرغوبة والمستصوبة بدرجة أعلى ، تلك التى تحقق أعلى الأرباح والأرباح . وتتخلف أمريكا مع الخاسرين . وحتى عندما توقع البلدان الأخرى اتفاقيات تجارية ، فإن قواعدها لن تغطى جميع ممارساتها غير العادلة . وبالإضافة لذلك ، لا يمكن الثقة فى أن البلدان الأخرى ستتبع القواعد التى تسمح للشركات والمنتجات الأمريكية بالمنافسة بصورة عادلة . ومن ثم ، يتعين على الولايات المتحدة ، إما أن تحد من التجارة مع أى اقتصاد أقل انفتاحاً منها ، أو تتبع سياساتها الصناعية الخاصة لضمان النتائج العادلة .

وهناك ثلاث استجابات متطرفة ، متسقة منطقياً ، لهذه الدعوة للتجارة العادلة . إحداها هى التجارة فقط مع البلدان المماثلة ، المفتوحة بنفس قدر انفتاح الولايات المتحدة ، التى لديها قواعد ولوائح ومستويات أجور ومعايير عمل مماثلة . والثانية ، عدم التفاوض على أى صفقات تجارية أخرى ، وبذا تعكس الاتجاه نحو الحدود المفتوحة والاتفاقيات والمؤسسات الدولية الموسعة . والثالثة هى اتباع سياسات صناعية وتصديرية « استراتيجية » عدوانية ، تهدف إلى دعم الهيمنة الأمريكية فى القطاعات عالية التكنولوجيا والقطاعات الحاسمة الأخرى .

ونعتقد أنه ليس من الرشد اتباع أى من هذه السياسات . فليس من المستصوب أن تكون الأمم متحررة تماما من كل القواعد ، أو أن تجبر على أن تكون متماثلة . وفيما يتعلق بالسياسات الصناعية الاستراتيجية ، تبين الخبرة فى الولايات المتحدة وفى الخارج ، أن الحكومات لا تتوافر لها لا الحكمة ولا التحرر من سياسات مجموعات الضغط ، اللذان للبعد عن الأعمال الخرقاء .

إن الاستجابات الملائمة أكثر دهاء واتساما بالفروق الدقيقة . فى الخارج ، تكمن مصالح الولايات المتحدة القومية فى التفاوض على القواعد والقررتيات الدولية التى تؤدى إلى الأسواق المفتوحة ، مع الاستمرار فى ترك مجال واسع للاستقلال الوطنى . وفى الداخل ، من الضرورى تقديم تعويض ، وتسهيل عمليات التصحيح والتكيف للعمال الذين يضرهم الانفتاح الأكبر . والوضع الأمثل هو وضع قواعد عالمية ووطنية متوازنة ، مع الانفتاح والتنوع أيضا ، فى حين يتم الجمع بين منافع الكفاءة والتجارة الحرة والتوزيع المنصف لتكاليف التصحيح^(٢) . وسندافع عن هذه الدعوة فى باقى الكتاب ، بدءا من هذا الفصل ، ببيان أن التجارة الأكثر حرية مفيدة ، حتى وإن تمت فى ساحة لعب غير متكافئة .

فضائل الاختلاف

على أحد المستويات ، تسير اطروحة العدالة فى طريقين . ففى حين أن أمريكيين كثيرين يعتقدون أن الأجانب يمارسون تجارة غير عادلة بسبب الأجور المنخفضة والسياسات الحكومية الباعثة على التشويه ، فإن أجنب كثيرين لديهم وجهة نظر معادية بالمثل إزاء السياسات والمؤسسات الأمريكية . فهم يشكون مثلا ، من المنافع التى يحظى بها كثيرون من المنتجين المحليين نتيجة للإنفاق الدفاعى فى الولايات المتحدة ، ويعربون عادة عن مدى رعبهم من تعقد وتكلفة النظام القانونى واللائحى الأمريكى . ومع ذلك ، فإن هناك قدر من المعقولة السطحية فى الادعاء بأن المرء

(٢) للاطلاع على مناقشة أكثر إسهابا ، انظر لورانس ، بريساند ، وإيتو (١٩٩٦) .

قضى عليه بأن يخسر فى المنافسة الدولية ، إذا اتضح أن الآخرين يحظون مزايما . ففى نهاية الأمر ، فإنه من الصعب أن يكسب المرء سباقا قصيرا لوله مائة ياردة إذا بدأ الخصم من مسافة تقرب من خط النهاية بخمسين زدة . لكن هذا التشبيه الرياضى مضلل بصورة أساسية . فالألعاب الرياضية هى مباريات تنتهى بفائز وخاسر ، كل منهما يتميز عن الآخر . لكن عندما يتاجر بلدان ، فإن كليهما يستفيدان من التبادل . فمادام المنتجون لأجانب يبيعون للأمريكيين سلعا أرخص مما يمكنهم صنعه فى الداخل ، إن الولايات المتحدة ستكسب ، بغض النظر عما إذا كانت أسواق المنتجين مفتوحة أو مغلقة . ومثلما أبرزنا فى الفصل الثانى ، فليس هناك معنى إقامة الحواجز أمام التجارة لمجرد أن الآخرين يبقون عليها - فذلك لن تنهى إلا بأن يدفع المرء سعرا أعلى من اللازم^(٣) .

والأمر الأكثر أهمية ، أن المناقشة السابقة بينت أن كثيرا من المكاسب المتحققة من التجارة ترجع على وجه التحديد إلى حقيقة أن الفرص غير متكافئة . إن التجارة تغيد الطرفين لأن البيئات الوطنية - بما فى ذلك الموارد الطبيعية والتكنولوجيا ، وكذلك السياسات الحكومية - مختلفة . إن فسير التجارة من زاوية التكنولوجيا والهبات النسبية من عناصر الإنتاج ، قبول بصورة شائعة بحيث يعتبر اكتشاف أن الميزة النسبية يمكن أن تتأثر أو يتم خلقها (بإجراء حكومى ، دحضا أساسيا لهذا المبدأ أحيانا . ومع ذلك ، فإن ديفيد ريكاردو ، الذى كان أول من استخلص قانون الميزة النسبية ، ربما لو كان قد عزا أيضا الفروق الإنتاجية بين البلدان إلى المناخ لاجتماعى ، مثلما عزاها إلى المناخ المادى ؛ لكانت استنتاجاته بشأن منافع إلغاء الحواجز التجارية هى نفسها . ومادامت القواعد الحكومية والإنفاق حكومى يعكسان بصورة مشروعة الظروف والتفضيلات المحلية ، فإن

(٣) من الناحية النظرية ، يستطيع بلد كبير أن يحسن رفاهيته من خلال الحماية إذا استطاع أن يغير من معدلات التبادل التجارى لصالحه ؛ مثلا باستخدام قدرته السوقية باعتباره مشتريا كبيرا لإجبار البلدان الأخرى على أن تباع سلعا بأسعار تلال كثيرا عنها فى غير ذلك . بيد أن هذه النتيجة - المعروفة بحجة الرسوم الجمركية المثلثى - تعتمد على ألا تنتقم البلدان الأخرى بنفس الطريقة .

التجارة الحرة ستحقق توزيعاً كفوًا للموارد على النطاق العالمي . والواقع أنه كلما اختلفت معايير وتكاليف شركاء الأمة في التجارة ، زادت مكاسبها من المتاجرة معهم .

وإذا أنت الأدواق والظروف والدخول القومية إلى قوانين مختلفة ، فإن الفرص لن تكون متكافئة في المنافسة الدولية - ولا ينبغي لها أن تكون كذلك^(٤) . ومن ثم ، لا بد أن يكون واضحاً أن المنافسة الدولية بين الشركات المستندة لاقتصادات مختلفة ، ليس من المرجح أن تكون عادلة ، بنفس الطريقة التي تكون بها المنافسة بين الشركات داخل اقتصاد ما . والمقترحات المطروحة ، مثل فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة لمقابلة تكاليف الإنتاج الأدنى في الخارج ، لن تؤدي فقط إلى تكافؤ الفرص كما هو مقصود ، بل ستلغي تحقيق مكاسب من التجارة . إن محددات التكاليف التقليدية ، مثل الهبات النسبية من عناصر الإنتاج ، والتكنولوجيا ، والذوق لا بد أن تؤثر على أداء التجارة ، وكذلك تفعل اللوائح والمؤسسات والسياسات الحكومية . ويصدق هذا على الاقتصاد المحلي ، الذي تطبق فيه الولايات ، سياسات ضريبية مختلفة ، وتكون لديها مستويات مختلفة للأجور ، وتحفظ بقواعد مختلفة للعمل والبيئة ، ومع ذلك تستمر التجارة بينها .

هناك حاجة إلى بنية أساسية قانونية رئيسية تكفل لكل اللاعبين الثقة في أن مدفوعاتهم ستقبل ، وأن حقوقهم في الملكية المادية والمعنوية ، ستنفذ . ولكننا نؤكد ثانية أن الأمر لا يقتضي أن تكون القوانين متطابقة : ففي داخل الولايات المتحدة مثلاً ، فإن القوانين التي تحكم الملكية والعقود والأضرار المدنية ، تديرها الولايات الخمسون وتختلف فيما بينها . ويقتضي الأمر فقط أن تفي القواعد بحد أدنى من معايير الحماية ، وأن تكون واضحة بما يكفي لكي يفهمها الجميع .

ولن تستفيد كل المجموعات في بلد ما من مختلف القواعد والمعايير لدى شركائها التجاريين . فإذا كان لدى أمة ما معايير للتلوث متساهلة

(٤) انظر باجواتي وسرينيفاسان (١٩٩٦) .

نسبياً ، فقد تعترض على ذلك مجموعتان على الأقل : منتجو المنتجات التي تسبب تلوثاً كثيفاً في البلدان الأخرى التي تطبق معايير أكثر صرامة ، والمدافعون عن بيئة نظيفة في البلد ذي المعايير المتهاونة . ولكن مادامت المعايير تعكس محصلة عملية سياسية مشروعة في كل بلد ، فإن المحصلة لابد أن تحسن الرفاهية الإجمالية ، سواء في الداخل أو في الخارج . وستحصل البلدان التي تطبق معايير للتلوث أكثر تشدداً على ما تريده : تلوث أقل . وسيحصل البلد الذي يطبق معايير متساهلة على ما يريده : مزيد من الإنتاج من الصناعات التي تسبب تلوثاً كثيفاً .

ولا ريب أن نهج « عش ودع غيرك يعيش » هذا ، لا يلائم إلا التلوث الذي لا يعبر الحدود الوطنية . فعندما قد تضر الانبعاثات من بلد ما البيئة لدى الآخرين ، فإن سياسات البلدان الأخرى تحدث فرقاً وتكون مهمة . وهذه المشكلة المسماة بمشكلة التأثيرات الخارجية ، هي السبب في أن بلدانا كثيرة اتفقت على نهج عالمي لوقف استنفاد طبقة الأوزون وعكس هذه العملية بصورة مثالية ، وكانت النتيجة حدوث انخفاض كبير في انبعاثات الفلوروكربون . وقد وضعت بنفس الروح ، اتفاقية كيوتو ، والمبرمة في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ ، التي تحدد أهدافاً لغازات الدفيئة التي يعتقد على نطاق واسع أنها مسؤولة عن الاحترار العالمي - رغم أن كثيرين من الناس العقلاء قد يختلفون حول جدوى هذه الاتفاقية الأخيرة ، وهم يختلفون بالفعل .

باختصار ، إن عدم الاتساق بين التجارة الحرة والسيادة القومية ليس أمراً مقضياً . فالواقع ، أنهما يوفران معاً المبدأين الأساسيين لأداء الدولة القومية في ظل اقتصاد عالمي .

الاتفاق على التجارة

تقوم الدعوة إلى التجارة الحرة من جانب واحد على افتراض أن البلدان ليس لها تأثير على سلوك شركائها التجاريين . وعلى ذلك ، فكما ناقشنا في الفصل الثاني ، فإن كثيراً من عملية تحرير الاقتصاد العالمي تحقق نتيجة مفاوضات دولية . وهناك أسباب كثيرة في أنه من مصلحة بلد ما الدخول في مثل هذه الاتفاقيات ، بدلا من الأخذ بالتجارة الحرة من جانب واحد .

فأولا ، فإنه حتى على الرغم من أن أمة ما قد تستفيد من إلغاء الحواجز التي تفرضها على التجارة ، فإنه يمكنها أن تكون أحسن حالا لو ألغى شركاؤها التجاريون هم أيضا حواجزهم ، مما يزيد الطلب على صادرات الأمة ، ومن ثم يحسن قوتها الشرائية في الأسواق الدولية . وإذا استطاعت أمة ما استخدام إغراء تخفيض حواجزها لحث أمة أخرى على القيام بالعمل نفسه ، فإن كلتا الأمتين ستستفيدان . إن تبادلية من نوع ما قد تكون مستصوبة ، ليس لأنها « عادلة » بمعنى ما ، ولكن لأنها قد تكون أكثر فعالية في تحقيق التجارة ذات النفع المتبادل .

ثانيا ، إن المفاوضات الدولية يمكن أن تدعم تأثير من يكسبون من التجارة الحرة . وفي حين أن التجارة قد تتفق والمصالح القومي ، فإنها تخلق بعض الخاسرين في الصناعات التي تنافس مع الواردات . وإذا كان الخاسرون أقوياء سياسيا ، فقد يسدون الطريق أمام خفض الحواجز من جانب واحد . ويمكن للمفاوضات التجارية أن تحشد مجموعة من المنتجين المحليين - المصدرين الذين سيكسبون من التحرر في الخارج - لموازنة نفوذ أولئك المنتجين والعمال المحليين الذين سيتنافسون مع الواردات ، ومن ثم تجعل من الأسهل سياسيا على الزعماء أن يتبنوا سياسات في صالح الأمة .

ثالثا ، إن الاتفاقيات الدولية يمكن أن تضيف على سياسات التجارة الحرة في بلد ما مصداقية أكبر . فقبل أن تضطلع الشركات بالاستثمارات المطلوبة لخدمة أسواق أجنبية ، فإن الأمر يقتضى أن تكون على ثقة من أن الوصول لهذه الأسواق وشيك . وعندما تعلن البلدان ، خاصة التي لديها تاريخ طويل من الحماية ، الولاء الذي اكتشفته حديثا للتجارة والاستثمار المفتوحين ، فإن رد فعل المستثمرين يتسم عادة بالتشكك التام . ويقطع الالتزامات التي يمكن أن يؤدي انتهاكها إلى التعرض لعقوبات دولية ، يمكن للبلدان أن تقنع الآخرين بأن التغييرات التي أجرتها دائمة . ومثلما ناقشنا في الفصل الثالث ، فإن هذا الحافز « الثابت » كان هو السبب الرئيس في رغبة الرئيس ساليناس في انضمام المكسيك « لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . وكانت الولايات المتحدة وكندا متفقتان مع هذه الاستراتيجية .

رابعا ، قد يثبت أيضا أن الاتفاقيات الدولية مفيدة عندما تتحرف

الأسواق الدولية بصورة كبيرة عن النموذج التنافسي الذي افترضه ضمنا قانون ريكاردو عن الميزة النسبية . ويحدث مثل هذا النوع من فشل الأسواق عندما تحظى الشركات بالاحتكار أو القوة السوقية ، أى القدرة على تحديد الأسعار بدلا من أن تضطر إلى قبول الأسعار التى تحددها قوى العرض والطلب . وتسعى البلدان التى تتبنى سياسات لتعزيز القدرة السوقية لشركاتها - ما يسمى السياسات التجارية الاستراتيجية - لاستغلال هذا النقص فى السوق لتعزيز أسعار صادراتها فى الأسواق العالمية على حساب الأمم الأخرى . ويمكن للقواعد الدولية أو الإشراف الدولى اللذين يحظران مثل هذا التصرف ، من ناحية المبدأ ، أن يحسنا الرفاهية العالمية . وبالمثل ، وكما أبرزنا من قبل ، فإن الاتفاقيات الدولية قد تكون ضرورية لعلاج « الآثار الخارجية » مثل التلوث عبر الحدود ، ويمكن أن تكون مفيدة فى وضع معايير مشتركة . بيد أن المنافع المستمدة من تحقيق التناغم بين المعايير قد تتضمن مفاضلة ما . فمن ناحية ، قد تساهل اللوائح المحلية تفضيلات محددة على نحو أوثق ؛ ومن ناحية أخرى ، قد تغل المعايير الدولية منافع من وفورات الحجم .

وقد نראت كل هذه الاعتبارات فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الناجحة الأحدث عهدا ، « جولة أوروغواى للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) ، التى أنشأت « منظمة التجارة العالمية » . وبموجب هذه الاتفاقية ، لم يلتزم ١٢٥ بلدا بسلسلة من تخفيضات الرسوم الجمركية فحسب ، بل اتفقت أيضا على مواصلة التفاوض متعدد الأطراف لتخفيض الحواجز التجارية الأخرى ، مثل تلك المتعلقة بالخدمات والمشتريات الحكومية . ولضمان مصداقية هذه المفاوضات ، اتفق أعضاء « منظمة التجارة العالمية » على إنشاء محكمة دولية تفرض عقوبات فى حالة نكوص دولة بمفردها عن التزاماتها . وللحيلولة دون أن تقوض السياسات المحلية تخفيضات الحواجز التجارية ، اتفق أعضاء المنظمة أيضا على تفضيل التدابير التى تمارس التفرقة ضد سلع أجنبية ، ووضع سياسات محلية جديدة تستطيع أن تحقق بها ، وإلى الحد الممكن ، أهدافها بأقل الطرق تقييدا للتجارة .

ومع ذلك ، ففى حين يستند نظام « منظمة التجارة العالمية » على

مبادئ عدم التفرقة بين الأعضاء (« معاملة الدولة الأولى بالرعاية ») وعدم التفرقة بين السلع المحلية والمستوردة (« المعاملة الوطنية ») ، فإنه لا يشترط احتفاظ البلدان بالرسوم الجمركية عند مستويات متطابقة أو الأخذ بسياسات محلية متطابقة . وحتى فيما يتعلق بحواجز الحدود ، فإن اتفاقية « جولة أوروغواي » لا تشترط تكافؤ الفرص . ففي حين أن « الجات » تحظر صراحة دعم الصادرات ، فإنها تسمح فقط للدول بأن تنصدي للدعم والإغراق الأجنبي عندما تقضى بأنهما يلحقان بها ضررا . باختصار ، لم يكن هدف المفاوضات متعددة الأطراف من خلال « الجات » ، هو توفير تكافؤ الفرص ، وإنما بدلا من ذلك إتاحة الفرصة كاملة لتحقيق منافع التخصص الدولي .

هل تخسر الولايات المتحدة في الملعب الدولي ؟

هناك الكثير من المبادئ ، لكن ماذا عن التطبيق والممارسة ؟ ما الموقف الذى ينبغى للمرء أن يتخذه من الادعاء بأن الولايات المتحدة قد عانت لأنها قامت بقدر من التحرير أكبر مما قام به شركاؤها التجاريون ؟ كيف يمكن للمرء أن يقيم المقترحات المقدمة للمضى قدما تجاه سياسات أكثر استنادا للحماية والتدخل لمساعدة منتجين المحليين ؟ .

قد تكون الولايات المتحدة أكثر انفتاحا من معظم البلدان ، لكن البعض منها قطع أخيرا شوطا طويلا تجاه تحرير التجارة ، وكان قد بدأ فترة ما بعد الحرب بحواجز أعلى منها فى الولايات المتحدة . وكما لاحظنا من قبل ، فإن الولايات المتحدة خفضت رسومها الجمركية بهوامش أقل من الأطراف الأخرى فى اتفاقية « جولة أوروغواي » ؛ وبالمثل ، خفضتها بهوامش أقل من المكسيك بموجب « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . وفى الوقت نفسه ، فإن عددا متزايدا من الدول طفق يتحرك صوب التجارة الحرة والاستثمار مع جيرانه . ففي ١٩٩٤ ، اجتمع زعماء من ثمانية عشر بلدا مختلفا لأقصى حد حول حافة المحيط الهادى فى إندونيسيا ، وتعهدوا بتحقيق تجارة واستثمار حريين على نحو متبادل بحلول عام ٢٠٢٠ . وفى السنة نفسها فى ميامي ، اتفقت أربع وثلاثون دولة من نصف الكرة الغربى على إجراء مفاوضات من أجل تحقيق التجارة الحرة فى هذه المنطقة بحلول

عام ٢٠٠٥^(٥) . وتوفر هذه المبادرات دليلا واضحا على أن مبادئ التجارة والأسواق الأكثر حرية تكتسب قبولا متزايدا على النطاق العالمي . ونظرا للدور الحاسم للولايات المتحدة في هذه الدعوة ، وفي ضوء المنافع التي يمكن أن تحظى بها عندما تصبح الأسواق الخارجية أكثر انفتاحا ، فإن لديها مبررا جيدا للترحيب بهذا التطور .

إن بعض البلدان الأجنبية ، خاصة تلك التي تمر بالمراحل المبكرة من التنمية ، تتبنى سياسات صناعية تدعم المراكز التنافسية لمجموعات أثرية لديها من شركاتها - مثلما نجح ألكسندر هاملتون في الترتيب لذلك بالنسبة لأمريكا في سنواتها الأولى . ومع ذلك ، فمنذ الحرب العالمية الثانية ، ظلت الولايات المتحدة قادرة على المنافسة لأقصى حد ، عن طريق الحفاظ على الأسواق المفتوحة . وفي حين أن النظرية الاقتصادية يمكن أن تبين أنه في ظل ظروف معينة ، تستطيع الحكومة أن تحسن الرفاهية الوطنية من خلال السياسات التجارية الاستراتيجية التي تمالئ صناعات محلية منتقاة ، فإن النظرية تشير أيضا إلى أن الظروف التي يتحقق في ظلها ذلك النجاح لا يرجح تحققها في التطبيق . وعلى النقيض من أمريكا القرن التاسع عشر ، ذات الصناعات الوليدة ، مثل المحركات البخارية والعدد الآلية ، والتي كانت قيمتها الاقتصادية راسخة في أكثر اقتصادات أوروبا تقدما ، فإنه يتعين على الحكومة حاليا أن تنتبأ بالصناعات والشركات المحددة التي ستقود التنمية التكنولوجية في فترة ما من الزمان في المستقبل .

ومن الناحية النظرية ، فإن الحماية التجارية قد تدعم تنمية الصناعات الوليدة ، وقد يولد دعم بعض الصناعات ذات التكنولوجيا العالية المنافع الخارجية لباقي المجتمع ، وقد يحول دعم التجارة الاستراتيجية « ريع » الأسواق (وهو يزيد على الأرباح العادية) بين البلدان . ولكن في عالم الواقع ، هل يكفي ما يعرفه البيروقراطيون لاختيار الصناعات التي تعد وليدة حمايتها أو لدعمها ، وأين يكتشف الريع في الأسواق الدولية ؟ وهل يمكن الثقة في السياسيين بحيث يعهد إليهم بمنح مثل هذه المحابة -

(٥) أبليك (١٩٩٤) ، و : قمة إعلان المبادئ للأمريكتين : (World Wide Web) .

أو إنهاؤها عند الاقتضاء - متحررين من تأثير المصالح الخاصة ؟ إن الأسواق غير الشخصية وحدها هي التي لديها القدرة على أداء هذه الوظائف ، وهي تفعل ذلك أحيانا بترك كثير من الشركات لتفشل .

والواقع ، أن أشد الصناعات نجاحا وابتكارا في اقتصاد الولايات المتحدة في التسعينيات ، مثل البرامج الجاهزة والخدمات المالية ، قد ازدهرت بدون أى حماية تجارية أو دعم . وبالإضافة لذلك ، فإنه في هذه الصناعات وغيرها من الصناعات المتفوقة - الطائرات ، الهندسة الإحيائية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والدواء والكيماويات والترفيه - كانت الشركات الأمريكية محلّ حسد العالم . وفي الوقت نفسه ، يتساءل منتقدو السياسة الصناعية في البلدان الأخرى ، بما في ذلك اليابان ، عما إذا كانت السياسات الحكومية للسيطرة التنظيمية والتدخل على نطاق واسع ملائمة لدعم القدرة على المنافسة الصناعية . وقد استخدمت كوريا الجنوبية وتايلند وإندونيسيا لسنوات طويلة نظمها المصرفية لتوجيه الأموال للشركات والصناعات الأثرية لديها ، لتكتشف في ١٩٩٧ فحسب أن هذه السياسة أدت إلى الإفراط الضخم في الاستثمار في الملكية التجارية ، وإلى الإفراط في القدرة على التصنيع ، مما أوصل هذه البلدان إلى حافة الإفلاس . (وقد أعانتها صندوق النقد الدولي بشرط أن تصلح نظمها المصرفية بصورة أساسية) .

وحتى من الناحية النظرية ، فإن السياسة الاستراتيجية لم يمكن تطبيقها إلا على حفنة من الصناعات التي يوجد بها اثنان أو ثلاثة من المنتجين على النطاق العالمى . وكما سبق إيضاحه ، فإنه إذا تمثل رد فعل الحكومة في البلدان المنافسة في دعم منتجها ، فإن ذلك قد يتردد لنحرها . وبالإضافة لذلك ، فإن الدعم إذ يغرى الشركات المستفيدة بالرضاء عن النفس ، فإنه بغير قصد يفتح الباب أمام شركات من بلدان ثلاثة لانتزاع حصة من سوق هذه الشركات التي تمت محاباتها . وفي الثمانينات ، كانت السياسة الصناعية والسياسة التجارية الاستراتيجية محل إشادة واسعة باعتبارهما وسيلة لدعم الأداء الاقتصادى في الولايات المتحدة . ولم نعد نسمع الكثير عن هاتين السياستين حاليا . وهناك سبب محتمل لذلك ، هو أنه أثناء السعى لتوازن الميزانية ، ليس هناك مجال كبير لاستخدام الائتمان الضريبي

أو الإنفاق الاستثنائي لدعم أنشطة معينة للقطاع الخاص^(٦) . وهناك سبب آخر ، هو أن الأداء الاقتصادي الأمريكي القوي خلال التسعينيات قد جعل فكرة تقديم معونة معينة لصناعات محددة تبدو متقدمة وغير ضرورية .

وعلى أية حال ، فإن نظام الحكم الأمريكي - بكوابحه وتوازناته ، وعدم ثقته المتأصلة بالاستنساب الذى تقرره البيروقراطية بصفة خاصة ، وبالحكومة بصفة عامة ، وانفتاحه النسبى لدعاوى وحجج المصالح الخاصة - يجعل الولايات المتحدة بصفة خاصة غير ملائمة لنظام السياسة الصناعية المكلفة أو التجارة الموجهة . وقد لا يكون أداء الشركات الأمريكية جيدا على الدوام فى المنافسة مع أداء شركات البلدان الأخرى ، لكن لماذا يريد المرء أن يستبدل بالنظام الحالى نظاما يتنافس فيه البيروقراطيون الأمريكيون مع البيروقراطيين الأجانب ؟ .

وبصفة أعم ، فإن القلق من عدم تكافؤ الفرص للشركات الأمريكية كان فى التسعينيات أقل وضوحا نوعا ما عنه فى الثمانينيات . إن أنصار التجارة العادلة يركزون حاليا انتباههم على البلدان المتقدمة الأخرى بأقل مما يركزونه على البلدان النامية ، مثل الصين ، التى لم تمتثل بعد للانضباط الأساسى الذى يفرضه النظام التجارى الدولى . ومع وجود شركات كثيرة مملوكة للدولة يتم الإبقاء عليها عن طريق دعم الدولة وقروضها ، والنواهى على الصفقات الخاصة ، واستعدادها لاستخدام إغراء السرق الكبيرة للإجبار على نقل التكنولوجيا ، وفشلها فى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحقوق العمل ، تطرح الصين حشدا من التحديات أمام صانعى السياسة الأمريكيين . وينبغى ألا تستسلم الولايات المتحدة فى وجه هذا التحدى . ويمكن الحل فى إقناع الصين بالانضمام « لمنظمة التجارة

(٦) كان النموذج الأقرب ، للسياسة الصناعية ، هو : برنامج التكنولوجيا المتقدمة ، لإدارة كلينتون ، الذى أدارته وزارة التجارة ، والذى يقدم منحا مقابلته لمن يقومون بتطوير تكنولوجيات « عامة ، معينة . وقد حاجت الإدارة بأنه باشرط أن يسهم المتلقون بنصف تكاليف البحوث والتطوير بأنفسهم ، فإن الحكومة لا تختار الفائزين ، بل تختار من بين الفائزين الذين اختارتهم السوق بالفعل . وقد حاول الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون قتل البرنامج خلال ولاية كلينتون الأولى ، لكنه لم ينجح (إلا فى تقليد حجمه .

العالمية » ، والإصرار على أن تفى وهى تفعل ذلك بالشروط والقواعد التى تتطلبها العضوية حاليا .

وعلى الجانب الآخر ، يصعب اعتبار الولايات المتحدة ضحية بريئة وفى وضع غير موات ، لسياسات التجارة الأجنبية التى تتبعها الدول الأخرى . فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة دوما لاستخدام التهديد بإغلاق أسواقها الضخمة ، فى محاولة لتغيير الممارسات الأجنبية التى كانت تعتبرها غير عادلة . وبموجب القسم ٣٠١ من المرسوم التجارى الصادر فى ١٩٧٤ ، فإن الرئيس لا يستطيع فقط إنفاذ الحقوق الأمريكية بموجب الاتفاقيات التجارية الدولية ، وإنما يستطيع أيضا أن يرد على الإجراءات التى تشكل « عبئا على تجارة الولايات المتحدة » . وقد استخدم القسم ٣٠١ ، والتعديلات الخاصة بمتابعة القسم ٣٠١ ، « السوبر » و « الخاص » ، كثيرا منذ ١٩٧٤^(٧) . وفى حين أن كثيرا من هذه المبادرات أجرى برضاء حكومة الولايات المتحدة ، فإن أمما أخرى انتقدت بمرارة القسم ٣٠١ باعتباره سلاحا من جانب واحد موجه للبلدان الأخرى بصورة غير عادلة ، مثلما يحدث عند استخدام هذا القانون لمواجهة ممارسات أجنبية لم تكن خاضعة لاتفاقيات دولية . وعندما تتخذ الولايات المتحدة إجراء بموجب القسم ٣٠١ ، فإنها لا تكون هى الشاكي فحسب ، بل تكون هى القاضى والجلاد أيضا ! .

وفى محاولة لإقناع الولايات المتحدة بالاعتماد على النهج متعددة الأطراف لتسوية المنازعات ، اعتمدت « منظمة التجارة العالمية » آلية أكثر تشددا بكثير لتسوية المنازعات . ويبين الجدول (٥ - ١) ، أنه حتى اليوم كانت الولايات المتحدة هى أنشط شاكى بموجب هذا النظام ، وأنها كسبت تشكيلة متنوعة من القضايا المهمة ، بما فى ذلك أمور تتعلق بالضرائب التى تفرضها اليابان على الواردات من المشروبات الروحية ، وتقاعسها عن توفير حماية كافية للملكية الفكرية الممثلة فى التسجيلات الصوتية الأمريكية . وخسرت الولايات المتحدة دعوى أولية أمام المنظمة فى أواخر ١٩٩٧ ، ادعت فيها نيابة عن شركة « كوداك » أن السوق اليابانية مغلقة

(٧) بايارد وإليوت (١٩٩٤) .

بصورة مصطنعة أمام أفلامها . ولكن إجمالاً ، كانت المنظمة سندا لمصالح الولايات المتحدة : ففي الدعاوى الأربع عشرة الأولى التي قدمتها الولايات المتحدة ، إما أن المنظمة حكمت لصالح الولايات المتحدة كلية أو جعلت المشكو في حقه يقدم تنازلات مواتية^(٨) .

جدول (٥ - ١) : المنازعات التي توسطت فيها ، منظمة التجارة العالمية ، منذ إنشائها

الشاكى	المدعى عليه			إجمالي الشكاوى المقدمة
	الولايات المتحدة	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	
الولايات المتحدة	غير متاحة	١٢	٨	٢٠
البلدان المتقدمة	٤	٦	٧	١٧
البلدان النامية	٧	٣	٦	١٦
بلدان متعددة	صفر	(١)١	(١)١	(١)١

المصدر : « منظمة التجارة العالمية » ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .
(١) كانت الولايات المتحدة هي الشريك فى الشكاوى .

كما أن الولايات المتحدة ليست بلا حول ولا قوة أمام المصدرين الأجانب الذين ترى أنهم يتصرفون بصورة غير عادلة^(٩) . فقوانين مكافحة الإغراق توفر حماية للمنتجين المحليين من المبيعات الأجنبية الضارة ، التى تتم « بأقل من القيمة العادلة » ، أو التى تدعمها الحكومات الأجنبية . ومع ذلك ، وكما عرضنا فى الإطار الملحق (انظر ص ١٣٢ ، ١٣٣) ، فإن قواعد مكافحة الإغراق فى الولايات المتحدة لها سمات عديدة تحابى كثيرا المنتجين المحليين على حساب منافسيهم الأجانب . ولسوء الحظ ، فإن « تكنولوجيا » مكافحة الإغراق هذه قد أصبحت واحدة من

(٨) جرينبرجر ، جوهانس ، وكيربر (١٩٩٧ ، ص ١٤١) .

(٩) لم ينضم روبرت شابيرو للآراء المعرب عنها بشأن قوانين مكافحة الإغراق فى هذه الفقرة والإطار الملحق .

صادرات سياسات البلاد البارزة . فتحت عباءة التصدى « لعدم العدالة » ،
يلجأ عدد متزايد من البلدان فى مختلف أنحاء العالم مجددا إلى قواعد مكافحة
الإغراق كأداة للحماية التجارية .

باختصار ، هناك مبرر للاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة مع البلدان
التي تختلف سياساتها عن سياسات الولايات المتحدة . وإلغاء الحواجز
الأجنبية على التجارة يجعل اقتصاد الولايات المتحدة أكثر كفاءة بتمكين
الشركات الأمريكية من بيع المزيد مما تتوافر لها ميزة نسبية فى إنتاجه .
وفى الوقت نفسه ، فإنه على الرغم من أن الفرص لن تكون متكافئة أبدا
فى ساحة اللعب (ويجب ألا تكون كذلك) ، فإن قواعد اللعب الدولية يمكن
أن تكفل بقاء الأسواق مفتوحة حتى عندما تعبر الدول فرادى عن شخصياتها
من خلال نظمها القانونية وسياساتها القومية المختلفة .

التجارة غير العادلة والميزان التجارى

ربما كانت فكرة أن الميزان التجارى يعكس ما إذا كانت البلدان لديها
أسواق مفتوحة أو مغلقة ، من أكثر الأفكار الخاطئة شيوعا بشأن التجارة
العالمية . بيد أنه فى واقع الأمر ، حققت البلدان ذات الأسواق المغلقة -
مثل المكسيك فى أوائل الثمانينيات ، وبعض بلدان جنوب شرق آسيا التى
أصابها الاضطراب من جراء أزمة العملة والمصارف الآسيوية الأخيرة -
عجزا تجاريا كبيرا . وحققت البلدان ذات الأسواق المفتوحة - مثل ألمانيا
الغربية قبل التوحيد - فائضا تجاريا كبيرا .

وإذا لم يكن انفتاح الاقتصاد هو الذى يحدد الميزان التجارى لبلد ما ،
فما الذى يحدده ؟ بعبارة بسيطة ، إن ما يحدده هو : أنماط الإنفاق . فقد
حققت اليابان فائضا تجاريا ضخما (على الأقل فى العشرين سنة الماضية)
لأنها كانت تنفق أقل من دخلها . والواقع ، أنه عندما كان الاقتصاد اليابانى
فى حالة كساد أو ركود ، انخفضت وارداته كثيرا ، مما أسهم فى زيادة
فائضه التجارى . لنفرض أن اليابان قد وجدت طريقة لزيادة إنفاقها
المحلى ، فى تصديها للقضاء على العجز التجارى ، فإن هذا لن يعنى فجأة
أن سوقها كانت أكثر انفتاحا .

الإغراق : غير عادل لمن ؟

حيث إنه من الصعب تحديد عدم العدالة ، فإنه لا يدعو للدهشة أن جاءت جهود مكافحته فقيرة التصميم وغير مثمرة أحيانا . وهناك مثال أولي على ذلك ، هو قانون مكافحة الإغراق في الولايات المتحدة ، الذى جرى الدفاع عنه مرارا باعتباره وسيلة لعلاج عدم العدالة ، ولكنه يحتوى في الواقع على عناصر مهمة غير عادلة بصورة فظة بالنسبة للمنتجين الأجانب .

فموجب القواعد الراهنة ، يحدد الإغراق إما باعتباره « تفرقة سعرية » (بيع منتجات التصدير بأسعار تقل عن تلك المحملة في الداخل ، أو بيعها إذا كانت المبيعات في الداخل غير كافية ، بأقل من الأسعار المحملة في بلد ثالث) أو البيع بأقل من « القيمة العادلة » (محددة أدناه) . وفي أى من الحالتين ، إذا أدت هذه الممارسات إلى « ضرر مادي » - في التطبيق ، تأثير معاكس قليل نسبيا - لشركات محلية ، تطبق رسوم للموازنة بمقدار « هامش الإغراق » .

ما هو غير العادل بشأن ممارسات التسعير الممنوعة ؟ لننظر في التعريف الأول للإغراق : البيع بأسعار أقل في السوق الأجنبية . ونظرا لأن المنتجين الأجانب يتعين عليهم عادة أن يحددوا أسعارهم بالنسبة للزبائن الأجانب بمقاييس عملة أجنبية ، فإن التقلبات في أسعار الصرف قد تجعلهم « يقومون بالإغراق » كما هو محدد هنا . فعلى سبيل المثال ، عندما ترتفع قيمة عملاتهم المحلية ، فإن الأمر يتطلب وحدات أقل من عملتهم لشراء دولار واحد . ولكن إذا كان المصدرون الأجانب يواجهون المنافسة في الولايات المتحدة ويحددون أسعارهم بالدولارات ، فإن ارتفاع قيمة عملتهم سيجعل أسعار منتجاتهم مقيسة بعملتهم المحلية ، تنخفض ، مما يجعل الأمر يبدو وكأنهم يفرقون هذه السوق . وبموجب قانون مكافحة الإغراق في الولايات المتحدة ، فإن الشركات المحلية الأمريكية ليست مطالبة بالوفاء بالمعايير المفروضة على الشركات الأجنبية التى تبيع في الولايات المتحدة . فهل يعالج قانون مكافحة الإغراق عدم العدالة مجددا ، أم يحلله ؟ .

وبعيدا تماما عن تحركات أسعار الصرف ، قد يبيع المنتجون الأجانب في الخارج بأسعار أقل منها في الداخل ، وذلك لأن لهم قوة سوقية في الداخل . لكن ما هو غير العادل في هذا ؟ على أية حال ، إن المستهلكين في السوق الداخلية للمنتج هم الذين يتعين عليهم الشكوى من الأسعار العالية بصورة غير عادلة ، وليس البلدان الأخرى التي تستفيد من شراء نفس المنتجات بأسعار أقل . بيد أن قواعد مكافحة الإغراق ، لا تهدف إلى حماية المستهلكين الأمريكيين ، وإنما حماية المنتجين الأمريكيين الذين قد يتنافسون مع المصدرين الأجانب . وقد يكون لدى المنتجين الأجانب قوة سوقية في الخارج بسبب الحواجز المصطنعة أمام المنافسة التي تضعها حكوماتهم . ولكن الحل في هذه الحالة يتمثل في التفاوض حول إلغاء هذه الحواجز ، وليس عقاب المستهلكين الأمريكيين من خلال قانون مكافحة الإغراق .

والتعريف الثاني للإغراق - البيع بأقل من القيمة العادلة - يبدو أقل من ذلك رشدا . فالقيمة العادلة ، بموجب قانون مكافحة الإغراق ، تساوى التكاليف المتوسطة زائد هامش للربح . وقبل ١٩٩٥ ، عندما تم تغيير القانون ليساير اتفاقية « جولة أوروغواي » ، كان معدل للربح قدره ٨ في المائة يضاف بصورة تلقائية لحساب التكلفة . وبموجب القانون الحالي ، يضاف معدل الربح الفعلي . ومع ذلك ، فإن النظرية الاقتصادية تبين أنه في ظل ظروف المنافسة ، تسعر الشركات سلعها بالتكاليف الحدية ، والتي تقل عادة عن التكاليف المتوسطة . ونتيجة لذلك ، فإن قانون مكافحة الإغراق يعاقب الشركات التي تعمل ببساطة بطريقة تتطابق مع الأسواق التنافسية . والقانون غير عادل بالفعل ، لأن الشركات الأمريكية التي تبيع في الداخل لا تخضع لنفس القواعد . والواقع أنه يمكن تماما اعتبار مؤسسة أجنبية تبيع بالخسارة في الداخل وفي الولايات المتحدة على حد سواء مذنبة بالإغراق ، عندما تحقق الشركات الأمريكية هي أيضا خسائر وتبيع في السوق المحلية بنفس السعر بالضبط ! .

وبالعكس ، لنفرض أن اليابان فتحت أسواقها بدرجة أكبر ، مثلما ظل
المفاوضون التجاريون الأمريكيون يطالبون لعدة عقود . هل كان ذلك
سيؤدى إلى خفض فائضها التجارى الإجمالى ؟ ربما لفترة من الزمن ، مع
ارتفاع الواردات . ولكنها عندما تفعل ذلك ، تنخفض قيمة العملة اليابانية
بالنسبة إلى العملات الأخرى . ويجعل هذا الصادرات اليابانية أرخص
بمقاييس تلك العملات الأخرى ، ومن ثم تزيد صادراتها ، مما يوازن فى
النهاية وبصورة أساسية أى زيادة فى وارداتها ، ويعيد الميزان التجارى إلى
مستواه الأصلى . وتتم هذه العملية ، وإن كان ببطء أكبر ، حتى لو تم تثبيت
سعر الصرف اليابانى . وأدت زيادة الواردات إلى خفض معدل التضخم
السعرى فى اليابان ، وساعدت على مرّ الزمن فى جعل الصادرات اليابانية
أكثر قدرة على المنافسة مع السلع المباعة من بلدان أخرى .

باختصار ، إن الميزان التجارى لا يتأثر أساسا بالسياسة التجارية -
أى ما إذا كانت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى تمارس « تجارة عادلة » ،
وإلى أى حد . لكنه بدلا من ذلك ، يجرى نتيجة للنشاط الاقتصادى
الكلى^(١٠) . وإذا كان بلد ما ينتج أكثر مما يستهلكه فى الداخل ، فإنه لابد
بحكم التعريف من أن يحقق ميزانا تجاريا إيجابيا (فائضا) . وبالعكس ،
إذا كانت أمة ما تستهلك أكثر مما تنتج ، فلا بد أن تحقق عجزا تجاريا .

ومثلما ناقشنا فى الفصل الثانى ، فإنه لتمويل العجز التجارى ، يتعين
على البلد أن يقترض من الخارج أو يغطى العجز بتدفقات أخرى للدخل ،
مثل الأرباح والفوائد المكتسبة من الخارج . ويجمل « الحساب الجارى »
النشاط فى كل من الحساب التجارى ، والمصادر الأخرى للدخل
والمدفوعات الأجانب . فإذا كان لبلد ما حساب جارى إيجابى ، فإنه عندئذ
ينفق أقل من دخله الإجمالى ويقترض الفرق لباقى العالم . وعلى العكس من
ذلك ، فإن تحقيق عجز فى الحساب الجارى ، يلزم البلد بالافتراض من
باقى العالم ، أو بدلا من ذلك ، بيع بعض أصوله المملوكة محليا للأجانب .

(١٠) تعتمد هذه المناقشة للميزان التجارى للولايات المتحدة ولميزان الحساب الجارى فيها ،
اعتمادا كبيرا على التفسير الذى قدمه مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٦ ،
ص ص ٢٥٠ - ٢٥١) .

لم تكن الولايات المتحدة لاحتاج للاقتراض من الخارج إن لم يكن على أى من قطاعيها الأسامين - الحكومة والقطاع الخاص - أن يقترض ، أو إذا كان صافى ادخار أحدهما يزيد على ما يلزم لتعويض قيام الآخر بالاقتراض . ويتوقف احتياج الحكومة (على كافة المستويات) للاقتراض على ما إذا كانت الضرائب تغطى الإنفاق . فإذا كانت الضرائب تزيد على الإنفاق الحكومي ، فإن الحكومة تقوم بالادخار ؛ وإذا كانت الضرائب دون الإنفاق ، فإن الحكومة تعاني عجزا ، ويقال إنها تحقق ادخارا سلبيا ، أو تعكس الادخار وتبده . وبالمثل ، فإن مسألة ما إذا كان القطاع الخاص يحتاج إلى الاقتراض ، أمر يحدده ما إذا كان الاستثمار الخاص يزيد على الادخار الخاص . فإذا ادخرت الأسر المعيشية ومجتمع الأعمال أقل مما يستثمران ، فلا بد أن يقترضا من فائض الحكومة ، أو من الأجانب لتمويل الفرق .

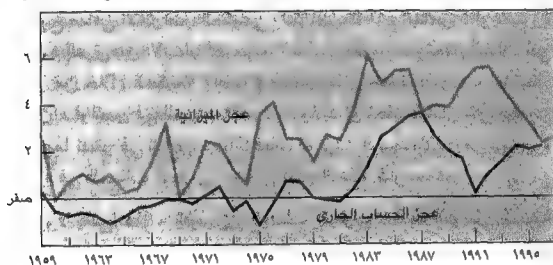
وهكذا ، فبحكم التعريف ، فإن رصيد الأمة فى حسابها الجارى يساوى مجموع صافى الاقتراض الحكومى واقتراض القطاع الخاص ؛ أو بصورة أبسط ، الفرق بين الادخار القومى والاستثمار القومى . وتحقق البلدان التى تدخر من خلال الحكومة والقطاع الخاص أكثر مما تستثمر ، مثلما تفعل اليابان ، فوائض فى الحساب الجارى . ولا بد أن تحقق البلدان التى تستثمر أكثر مما تدخر فى الداخل ، مثلما فعلت الولايات المتحدة لأكثر من عقدين ، عجزا فى الحساب الجارى . وليس لعدم العدالة شأن بذلك .

ولا يعنى هذا ، القول إن الحساب الجارى تحدده العوامل المحلية كلية ، أو إن « السببية » تسير فقط من الادخار والاستثمار المحليين إلى الحساب التجارى . فالاستثمار الإجمالى فى بلد ما مثلا ، يمكن أن يتأثر بقوة بقدر رأس المال الذى يريد الأجانب جلبه من الخارج . والبلدان التى تقدم للمستثمرين عائدات عالية أو مأمونة بصورة استثنائية ستجذب رأس المال . ولهذا السبب فى المحل الأول ، يحقق بعض البلدان عجزا فى الحساب الجارى لعدة عقود : لأن الاستثمار (من المصادر الخارجية والداخلية على حد سواء) ببساطة يزيد على الادخار المحلى . لكن النقطة الأساسية تظل هى : أن ميزان « عدم العدالة » فى العالم ليس له فى الواقع أى تأثير على الميزان التجارى طويل الأجل .

ويوضح الشكل (٥ - ١) عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة وعجز الميزانية الاتحادية فى فترة ما بعد الحرب . وكما يمكن أن نبتين ، فإنه من أوائل السبعينيات حتى عام ١٩٨٧ ، كانت هناك علاقة إيجابية وثيقة بين العجزين . ولابد أن تساعد المناقشة السابقة فى توضيح السبب فى أن الأمر كذلك . فإذا كان على حكومة الولايات المتحدة أن تقترض مثل هذا الحجم من الأموال ، أى أن متطلباتها قد اكتسحت الادخار الصافى للقطاع الخاص ، فإن هذا بحكم التعريف ، يعنى أن البلد تعرض لعجز فى حسابه الجارى .

الشكل (٥ - ١) : عجز الميزانية وعجز الحساب الجارى كنسب من الناتج المحلى الإجمالى ، ١٩٥٩ إلى منتصف التسعينيات

نسبة من الناتج المحلى الإجمالى^(١)



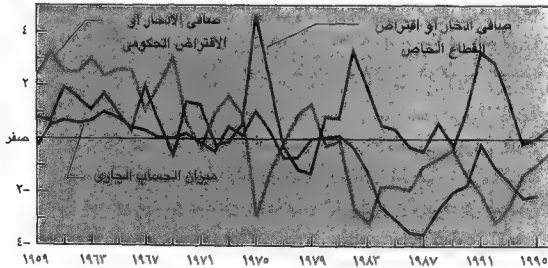
المصدر : جداول تاريخية، ميزانية حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ١٩٩٨؛ مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).
(١) القيم السلبية تدل على فائض.

لكن الشكل (٥ - ١) يبين أيضا أن العلاقة الإيجابية القوية بين عجز الحساب الجارى وعجز الميزانية الاتحادية قد اختفت عبر العقد الماضى . والواقع ، إن المقياسين ارتباطا بعلاقة عكسية منذ ١٩٨٧ . فهل يعنى هذا

أن التطابق الأساسي بين الحساب الجارى والتوازن بين الادخار والاستثمار على المستوى الوطنى قد ثبت أنه خاطئ ؟ إن الإجابة هي لا ، لسبب بسيط : أن الحساب الجارى يحدده صافى الاقتراض من قبل القطاع الخاص وكذلك من قبل الحكومة . ويعرض الشكل (٥ - ٢) اقتراض الحكومة ، واقتراض القطاع الخاص ، والحساب الجارى ، معبرا عن كل منها كنسبة من الناتج الإجمالى . ويبين الشكل البيانى أنه فى حين كان إجمالى الاقتراض الحكومى آخذا فى الزيادة فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، كان القطاع الخاص قد أصبح مدخرا صافيا ، مما يفسر السبب فى انخفاض عجز الحساب الجارى بصورة حادة . ومنذ ١٩٩٢ ، انخفض عجز الحكومة واقتراضها ، لكن عجز الحساب الجارى ارتفع ثانية . وجاء هذا نتيجة للنمو الأسرع فى الاستثمار عنه فى الادخار فى القطاع الخاص (حيث اختفى الادخار الصافى فى الأساس) . باختصار إن حساب الدخل القومى مفعم بالحيوية وفى حالة جيدة ، ويواصل تأكيد أن أداء الحساب الجارى للبلاد والتجارة يعكس أداء قوى الاقتصاد الكلى ، وليس عدالة التجارة .

الشكل (٥ - ٢) : ادخار أو اقتراض القطاع العام والخاص والحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، ٥٩ - ١٩٩٦

نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

والادعاءات بأن الأزمة الآسيوية ستؤدي إلى عجز تجارى أكبر للولايات المتحدة فى ١٩٩٨ (وربما فيما وراء ذلك) لا تتناقض أيضا مع التفسير التقليدى الذى يربط أداء تجارتنا بالسلوك فى مجال الادخار والاستثمار . فأولا ، فإنه من المهم الاعتراف بأن العجز التجارى كان سيصبح أكبر (وربما متناميا) على أية حال - حتى لو لم تقع المتاعب الآسيوية - مادام الاقتصاد ينمو ، واستمر نمو الاستثمار يتجاوز نمو الادخار القومى (مثلما صدق على السنوات الكثيرة الماضية ، ومثلما هو مقدر أن يحدث هذه السنة ، وقت وضع هذا الكتاب) . ثانيا ، إن نسبة كبيرة نوعا ما من أى زيادة فى الواردات من جنوب شرق آسيا (الناجمة عن خفض قيمة العملات فى تلك المنطقة بالنسبة للدولار) ستحل محل سلع كانت الولايات المتحدة تستوردها فى غير ذلك من بلدان أخرى ، مثل أمريكا اللاتينية والصين . ومن ثم ، لا يمكن للمرء أن يفترض أن كل النمو فى الواردات من آسيا سيضيف دولارا مقابل دولار إلى العجز التجارى .

ومع ذلك ، من المحتمل أن تزيد مشكلات آسيا العجز التجارى نوعا ما ، بسبب أن توافر الواردات الآسيوية الأرخص كثيرا قد يحث المستهلكين ودوائر الأعمال فى أمريكا على شراء سلع أكثر مما كانوا سيفعلونه فى غير هذا . ومن ثم ، فبهذه الدرجة يمكن أن تؤثر الأحداث فى الخارج على أنماط ادخارنا واستثمارنا . لكن هذه الآثار ستكون مؤقتة . وفى حالة آسيا ، فإن عجزنا التجارى الأكبر سيؤدي فى النهاية إلى دولار أضعف ، وتلك نتيجة سيدعمها انتعاش الاقتصادات فى الخارج ، وعودة بعض رأس المال الهارب ، الذى كان قد وجد له ملاذا آمنا فى الدولار ، إلى تلك البلدان . ومع حدوث هذا ، ستتدعم صادرات الولايات المتحدة وستقل وارداتها .

إن لم يكن للحواجز التجارية سوى آثار مؤقتة على ميزان البلاد التجارى ، لماذا ينبغى للولايات المتحدة أن تقاوم لتقليلها ؟ إن السبب الرئيسى هو أن الهدف الأخير للسياسة الاقتصادية القومية هو تحسين رفاهية الأمة ، وليس تحقيق ميزان تجارى محدد . ومع تساوى الأمور الأخرى ، فإنه من الأفضل أن تكون قيمة العملة أعلى عن أن تكون أدنى . فالدولار الأقوى يمنح الأمريكيين قوة شرائية أكبر فى شراء الخدمات

والسلع المصنوعة في الخارج . وإذا كان إلغاء الحواجز الأجنبية يقوى قيمة الدولار ، فإنه سيحسن عندئذ مستوى معيشة الأمريكيين ، بغض النظر عن الأثر طويل المدى على الميزان التجارى . ولهذا السبب ، فإن إلغاء الحواجز التجارية الأجنبية مفيد للولايات المتحدة . والواقع أنه بصفة عامة ، كلما ألغيت الحواجز التجارية ، زادت التجارة على النطاق العالمى . وحيث إن التجارة قناة حاسمة لدعم التخصص ، فإنه كلما ارتفع مستوى التجارة ، زادت منافعها للمستهلكين ، فى كل بلد وفى كل أنحاء العالم .

إن أولوية عناصر الاقتصاد الكلى فى تحديد الميزان التجارى ، تكشف العيوب الأساسية فى بعض « العلاجات » التى قدمها منتقدو التجارة للتصدي لعجز الولايات المتحدة التجارى . لقد طالب بعض منتقدي التجارة بأن تعاقب الولايات المتحدة كل البلدان التى تمارس إغراقا اجتماعيا (افتراضا ، كل البلدان التى تقل الأجور لديها عما لدينا) بفرض رسوم جمركية للموازنة . ويطلب ليستر ثورو (ومن المؤكد أنه ليس ممن يصبهم الهلع من العولمة) بسياسة للدعم الانتقامى ، تعلن بموجبها الولايات المتحدة استعدادها لمقابلة الدعم الأجنبى دولارا بدولارا^(١١) .

وهناك مشكلتان تتعلقان بهذه السياسات . أولا ، أنها تفترض سلفا ، أن البلدان الأخرى لن تنتقم من الولايات المتحدة . وقد يكون هذا صحيحا أو لا يكون ، لكن من المؤكد أن المرء لا يستطيع أن يثق ثقة تامة فى ذلك . ثانيا ، وهو الأمر الأكثر أهمية ، فإنه بقدر ما يكون هدف الرسوم الجمركية الاجتماعية أو العقابية هو تصحيح إما العجز التجارى الإجمالى أو العجز التجارى الثنائى ، فإن قوى الاقتصاد الكلى ستعمل ضده . فالرسوم الأعلى فى الولايات المتحدة سترفع ببساطة من قيمة الدولار بالنسبة لعملات البلدان المتأثرة بذلك . والدولار الأقوى سيجعل صادرات الولايات المتحدة أقل قدرة على المنافسة فى الخارج ، مما يوازن فى النهاية أى تحسن فى الميزان التجارى ناجم عن تخفيض الواردات . وسيكون للدعم الانتقامى

(١١) ثورو (١٩٩٢) .

الذى اقترحه ثورو نفس التأثير ، إذ يساعد الصادرات من الشركات التى تستفيد من الدعم ، ولكنه يضر بفرص التصدير المتاحة لجميع الشركات الأخرى المضطرة للتنافس فى ظل عائق الدولار الذى زادت قيمته نوعا ما .

باختصار ، إن من يريدون فرض حواجز تجارية أعلى ضد البلدان الأجنبية بأمل مضلل هو تحقيق توازن الحساب التجارى الأمريكى ، مثل الملك كانوت الذى كان يصرخ فى وجه الأمواج ، ومثل من يحارب الريح ، سيفشلون حتما فى وجه عوامل الاقتصاد الكلى - ميزان الادخار والاستثمار على الصعيد القومى - التى تحدد مستويات الحساب التجارى والحساب الجارى .

٦ الانفتاح والسيادة والمعايير

في حين ركز منتقدو التجارة في الثمانينيات على شبح عدم تكافؤ الفرص ، أصبح الهجوم على التكامل العالمي في التسعينيات أبعد مدى بكثير . ومن أمثلة هذا النقد القائل إن العولمة ، بحكم طبيعتها نفسها ، تقوض الحكم الذاتي القومي . فالمواطنون يقترحون لصالح حكومات تتعهد بتنفيذ سياسات معينة ، ولكن عندما تقضى أسواق رأس المال الدولية بأنها غير ملائمة ، يلوح شبح الأزمة المالية إذا نفذت هذه السياسات . وقد يطالب المواطنون ببرامج اجتماعية توفر الرعاية الطبية والمعاش ، أو السياسات الاقتصادية الكلية التي تحافظ على العمالة مرتفعة ، أو اللوائح التي تحمي المستهلكين والعمال ، أو نظام للضريبة التصاعدية . ولكن بمجرد أن يصبح للتجارة والاستثمار الأجانب حرية عبور الحدود الدولية ، يمكن للأسواق المالية العالمية أن تولّد ضغطاً اقتصادياً يطغى على هذه المطالب المحددة بطريقة ديمقراطية . وقد اندهش جيمس كارفيل ، الذي كان حينذاك أحد المستشارين السياسيين للرئيس كلينتون ، من هذه القوة التي تبينها في مطلع الولاية الأولى للإدارة ، وقال : « [في الحياة الآخرة] أود أن أعود سوقاً للسندات »^(١) .

(١) وودوارد (١٩٩٤ ، ص ١٤٥) .

وهناك نقد متصل بذلك ، هو أن العولمة تسمح للشركات بأن تفصل نفسها عن المرسى الوطنى ، وأن تتحرك بعيدا إلى شواطئ نائية عند أقل استفزاز . وخوفا من هذا الاحتمال ، تمتنع الحكومات القومية عن اتخاذ خطوات تفرض مسئوليات اجتماعية أساسية على الشركات الكبرى . وفى اقتصاد مغلق ، يستطيع المجتمع من خلال الحكومة أن يجبر الشركات على دفع أجور الحد الأدنى ، وتقديم المعاشات والمنافع الصحية ، والوفاء بمعايير متشددة للبيئة . ولكن فى اقتصاد عالمى بلا حدود ، يدعون أن الاستثمار سيتدفق خارجا من البلدان التى تفرض معايير متشددة إلى البلدان التى لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول مثل هذه المسئوليات . وبالمثل ، تستطيع الحكومات أن تخفض الضرائب على مشروعات الأعمال بغية منعها من الانتقال للخارج . باختصار ، يشكو هؤلاء النقاد من أن التكامل العالمى يحدّ من قدرة المجتمع على تمويل التقدم الاجتماعى وتوزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا .

وقد حظيت « منظمة التجارة العالمية » الجديدة ، التى أنشئت بموجب « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) فى ١٩٩٤ لتسوية الخلافات المتعلقة بالتجارة ، بمجموعة مختلفة من الانتقادات . لقد كانت الولايات المتحدة هى النصير الرئيسى لإنشاء المنظمة ، لعدم رضاها عن عملية اتخاذ القرارات السابقة التى كانت تديرها « الجات » ، والتى كانت تتطلب قرارا إجماعيا من فريق من الخبراء يتم اختياره لسماع الدعاوى المتصلة بالتجارة . وكان مبدأ الإجماع هذا يسمح لواحد أو اثنين من الممثلين المعترضين بالحيلولة دون اتخاذ قرار موات للولايات المتحدة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن فريق الخبراء الحالى يتخذ ، تحت إشراف المنظمة ، قرارا فى الدعاوى بأغلبية الأصوات ، مما مكن الولايات المتحدة من أن تفوز فى منازعات أكثر مما كان يحدث فى الماضى . والواقع ، إن الأمر يقتضى الإجماع حاليا لمنع المنظمة من النظر فى الدعاوى أو اتخاذ قرارات .

ومع ذلك ، فإن تحالفا غير عادى من المصالح هاجم المنظمة ، لاغتصابها سيادة الولايات المتحدة . وجاءت من اليسار اتهامات بأن المنظمة يمكن أن تلغى اللوائح العمالية والمتعلقة بالبيئة ، وغيرها من

اللوائح المعتمدة فى الولايات المتحدة ، إذا رأت أنها تشكل عائقا أمام التجارة . وقد أثير نقد وثيق الصلة بالموضوع ضد « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، والاتفاقيات الجانبية المتعلقة بها ، والتي بمقتضاها وافقت الولايات المتحدة على تشكيل فريق من الخبراء مكون من أطراف الاتفاقية الثلاثة ، له سلطة الإشراف على إدارتها لمعايير معينة تتعلق بالتجارة والبيئة والعمل . وهاجم اليمين الأمريكى الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ، لادعائه أنها تطالب بسلطات تخص حكومة الولايات المتحدة على كافة المستويات . وقيل إن نقل السلطة إلى المنظمات الدولية يحول سلطة اتخاذ القرارات من الساحة المحلية إلى محاكم غير متجاوبة فى أماكن بعيدة فيما وراء البحار . وقد وجدت هذه الاتهامات أذانا صاغية بين الأمريكيين الذين قد لا يلمون بحقيقة « منظمة التجارة العالمية » ، وكيفية معالجة المنازعات التجارية الدولية .

وأخيرا ، هاجم منتقدو التكامل العالمى بضرارة الصفقات التجارية الأخيرة لتجاهلها المعايير التى تحكم ظروف العمل ونوعية البيئة ، وغضبا النظر عن تجاهل بعض الأمم الوقع لحقوق الإنسان الأساسية . أما النقاد الذين يقررون بمشروعية المنظمة ، فيريدون منها أن تطبق معايير متشددة فى مجال العمل والبيئة وحقوق الإنسان ، كجزء من اتفاقيات التجارة نفسها . ويقترح نقاد آخرون ، ممن يعترضون على مشاركة الولايات المتحدة فى المنظمة ، سياسة مختلفة : أن تقصر الولايات المتحدة فرص الوصول لسوقها على البلدان التى يتفق سلوكها مع قيمها الخاصة . وينبغى لها استخدام العقوبات التجارية لحث البلدان الأخرى على احترام الحقوق الأساسية ، وهى سياسة اتبعتها الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا وجنوب إفريقيا . وحسب وجهة النظر هذه ، يجب ألا تسمح الحكومة الأمريكية بأن يؤدى التزامها بالتجارة المفتوحة إلى إثراء الأمم التى تدين سلوكها عن حق .

وكثير من هذا النقد ليس فى محله ، وسنفسر فى هذا الفصل السبب فى ذلك .

السيادة والأسواق العالمية

يستند الخوف من أن يهدد التكامل العالمي السيادة الوطنية إلى سوء فهم أساسى لكيفية عمل الأسواق الدولية . فأسواق رأس المال العالمية تزود البلدان بخيارات أكبر ، وليس أقل . ولو أجبرت البلدان على أن تدفع نقدا على الدوام مقابل المشتريات ، فلن يرهقها عبء الدين ، لكنها ستكون مقيدة بدرجة أكبر كثيرا فى مشترياتها من السلع والخدمات . والبلدان التى تفضل أن تشتري الآن وتدفع فيما بعد - لكى تستثمر أكثر مما تدخر - تكون أحسن حالا إذا استطاعت الاقتراض . ولا ريب أنها إذا اقترضت أكثر مما تستطيع سداذه ، فقد تواجه قيودا مؤلمة من دائنيها وتضطر إلى الانكماش . ولكن ليست القدرة على الاقتراض هى التى تحد من خيارات الأمة ، بل الأحرى قرارها بأن تقرض أكثر مما يجب ، وأن تستخدم الائتمان بلا حكمة باستهلاكه بأكثر من استثماره ، أو بالاستثمار فى مشروعات منخفضة أو حتى سلبية العائد ، مثلما توضح الأحداث فى جنوب شرق آسيا .

ويشير المحافظون السياسيون أحيانا إلى العولمة باعتبارها سببا للحد من الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية التى لا يحبونها . ويؤكدون ، على سبيل المثال ، أن منافع التقاعد السخية ستجعل المنتجين الأمريكيين غير قادرين على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ومن ثم فإنها لا تتسم بالحكمة . بيد أن حكومات الاقتصادات المفتوحة المنتجة والتنافسية تستطيع فى الواقع أن تضع برامج عامة تزود مواطنيها بمنافع صحية ومتعلقة بالمعاشات والرفاهية وغيرها - ما دام مواطنوها يقدرونها ويكونون على استعداد للدفع مقابل تلك المنافع . لنتخيل بلدين يختلف فيهما مدى كرم منافع التأمين الصحى العام بصورة كبيرة . ففي البلد الأول منهما (ولنقل كندا) فإن الحماية الصحية مكفولة لكل المواطنين ، ويتم تمويلها من خلال الضرائب . وفى البلد الآخر (لنقل الولايات المتحدة) يتعين على العمال شراء الرعاية الصحية بدون دعم عام ، أو الحصول على التأمين من خلال مشروعات صحية طوعية خاصة . وللوهلة الأولى ، قد يبدو أن البلد الذى يكفل المنافع الصحية السخية لابد أن يكون أقل قدرة على المنافسة ، بسبب التكلفة الاجتماعية العالية لضمان أن تتوافر لجميع المواطنين فرصة الحصول على

حزمة الحد الأدنى من المنافع . وعلى ما يبدو ، تكون الشركات والعمال في كندا في وضع غير موات من حيث التكلفة ، بالنسبة للعمال والشركات في الولايات المتحدة ، التي لا يغطي التأمين الصحي العام فيها المواطنين .

بيد أن هناك سببين في أن مشروع التأمين الصحي العام السخي ليس له تأثير على قدرة العمال والشركات في كندا على المنافسة . فأولا ، إذا كان العمال يقدمون الحماية التي يكفلها لهم التأمين ، فلا بد للمرء أن يتوقع تصحيح مكونات التعويض الأخرى للوفاء بالتكلفة الإضافية للتأمين الصحي . ولا يكون التعويض الإجمالي عن كل ساعة عمل مرتفعا بالضرورة عندما يكون التأمين الصحي عنصرا إلزاميا . ثانيا ، حتى إذا زاد تعويض العمل في كندا نتيجة للحماية الصحية السخية المتوافرة للمواطنين الكنديين ، فليس هناك مبرر لتوقع تأثير تعويض العمل الكندي ، مقبسا بالدولارات الأمريكية . ذلك أن تكلفة السلع الكندية في الولايات المتحدة (وتكلفة المنتجات الأمريكية في كندا) تعتمد على سعر الصرف بين الدولارين الكندي والأمريكي . وإذا زاد التعويض مقبسا بالدولارات الكندية نوعا لتغطية التكلفة الإضافية لتمويل منافع التأمين الصحي العام ، فإن قيمة الدولار الكندي لابد أن تنخفض بالنسبة للدولار الأمريكي . وبذلك تظل التكلفة التي يتحملها الأمريكيون لشراء المنتجات الكندية دون تأثير بالتعويض الأعلى للعمال الكنديين^(٢) .

ومن الواضح أن هناك بعض الظروف التي يمكن فيها أن يؤثر نظام سخي للتأمين الصحي العام على أنماط بلد ما التجارية ، وكذلك على موقع الشركات والصناعات . فعلى سبيل المثال ، قد تتحمل بعض الصناعات تكاليف طبية عالية جدا بسبب ظروف العمل غير الصحية ، أو كبر سن قوة العمل . وفي ظل التأمين الصحي العام السخي ، يتم تمويل هذه التكاليف الصحية الإضافية من قبل النظام الصحي القومي ، وليس من إنفاق العمال وشركاتهم على الصحة . وقد يفيد هذا النمط من الدعم المتبادل بعض العمال

(٢) حتى بدون أسعار صرف مرنة ، يمكن تصحيح الأجر الحقيقية بالتخفيض إلى الحد اللازم لكي تعكس الزيادة في الأسعار ارتفاع تكلفة الحماية أو التنظيم الإضافيين .

والشركات على حساب العمال والشركات فى صناعات أخرى . لكن الصناعة ككل ، لا تعاني من وضع غير مواتٍ فى التكلفة نتيجة لمشروع قومى للصحة .

وعلى أية حال ، فإن حقيقة أن بعض الصناعات ستشهد تحسنا فى مراكزها التنافسية نتيجة لقيام الحكومة بتوفير التأمين الصحى ، وأن صناعات أخرى ستعرض مراكزها للضرر ، ستحدد ما إذا كان بلد ما سيبقى على حدوده مفتوحة أم لا . ولا ريب أن التجارة الحرة يمكن أن تضخم المكاسب والخسائر . ففى اقتصاد مفتوح ، تواجه الشركات التى تزيد تكاليفها النسبية بأكثر من المتوسط نتيجة للحماية الاجتماعية الأفضل ، منافسة من المنتجين فى الخارج الذين لا يتحملون هذه التكاليف . وقد يكون المنافسون الأجانب قادرين على منع الشركات المحلية من تحميل زبائنهم كامل مبلغ التكاليف الإضافية المرتبطة بالحماية الاجتماعية أو التنظيم . وإذا حدث هذا ، فستخفض الأرباح والعمالة فى الشركات المتأثرة بذلك . ولكن هذه الخسائر ستعوضها مكاسب تحظى بها شركات أخرى تجد أن الحماية الاجتماعية المضافة تقلل تكاليفها . والحد الأدنى هو أنه فى حين أن التجارة قد تضخم الخسائر والمكاسب الإجمالية ، فإن المجتمعات لا تزال تواجه مشكلة اتخاذ القرار الأساسى الخاص بما إذا كانت تقدم الحماية الاجتماعية أم لا : فإذا كان من الرشد تقديم الحماية فى اقتصاد مغلق ، فإن تقديمها سيكون رشيدا أيضا فى اقتصاد مفتوح .

وبالمثل ، فإن المجتمعات التى تريد بيئة أنظف وأماكن عمل أكثر أمانا ، لابد لها أن تطبق سياسات لتحقيق هذه الأهداف ، حتى عندما تكون اقتصاداتها متكاملة بصورة تامة مع أسواق رأس المال والعمل العالمية . والواقع ، إن بعض التدابير البيئية والمتعلقة بالسلامة قد تحسن إنتاجية البلاد المقيسة ، بجعل عمالها أكثر صحة وأفضل حافزا . وحيثما يحدث ذلك ، ستخفض التكاليف ، وقد ترتفع الأجور والأرباح . وفى حالات أخرى ، يزيد التنظيم الحكومى التكاليف ، وقد يقلل الأجر الصافى للعمال . لكن إذا وفّر التنظيم منافع اجتماعية تزيد على التكلفة الاجتماعية ، تكون اللوائح عندئذ رشيدة ، فى كل من الاقتصادين المفتوح والمغلق على حد سواء . ليس هناك غداء مجانى فى أى من النوعين من الاقتصاد ، لكن يتعين التسليم

بأنه إذا كان للسياسة النافعة تكاليف ، فإن ذلك لا يعنى أنه يجب التخلي عنها . وإذا كانت النسبة بين منافع السياسة وتكاليفها تبدو مقبولة فى اقتصاد مغلق ، فليس هناك سبب للاعتقاد بأنها ستبدو غير مقبولة عندما يكون الاقتصاد مفتوحا للتدفق الحر لرأس المال والتجارة^(٣) .

ويدعى بعض النقاد الليبراليين للتجارة الحرة أن الرغبة فى جذب رأس المال ، تحضن البلدان على جعل لوائحها البيئية أكثر تساهلا مما تفضله عمليا ؛ أى أن الانفتاح يشجع على « المسابق نحو القاع » . وتفترض هذه المقولة أن رأس المال الدولى يجنبه التنظيم المتهاون . قد يصدق ذلك على بعض أنواع الصناعات فيما يتعلق ببعض أنواع التنظيم . فعلى سبيل المثال ، قد تسعى الشركات فى الصناعات التى تتسبب فى تلوث بيئى كثيف ، إلى البلدان التى لديها نظم متهاونة فيما يتعلق بالبيئة . لكن الشركات الأخرى ، مثل تلك القائمة فى صناعة السياحة ، تفضل فعلا البيئة الأكثر نظافة ، وكذلك يفعل كثيرون من مديرى الأعمال الذين يواجهون احتمال الانتقال إلى موقع قامت فيه شركتهم لتوها باستثمار كبير^(٤) .

ولا تدعم الأدلة التجريبية الادعاء بأن العولمة تقلل المعايير البيئية . والواقع أن استعراضا حديثا للكتابات يخلص إلى أنه بالمقارنة بعوامل مثل الأجور والنقل ، فإن الفروق فى تكاليف الإذعان للوائح البيئية هى اعتبار صغير نسبيا فى تحديد تكاليف الإنتاج عبر البلدان ، مما يشير إلى أن التنظيم البيئى يلعب دورا صغيرا جدا فى تدفقات التجارة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بمواقع المصانع^(٥) . وبغير ذلك ، كنا سنشهد هجرة جماعية للصناعة الأمريكية إلى خارج الولايات المتحدة ، إلى البلدان كثيفة التلوث البيئى فى العالم النامى .

(٣) تفترض وجهة النظر هذه أنه يمكن استبعاد من لا يدفعون الضرائب من الحصول على المنافع . وإذا كان العمل قادرا على الحركة دوليا ، وكان المهاجرون الجدد مؤهلين للحصول على المنافع ، فإن تطبيق نظم الرفاهية والرعاية الواسعة (بما فى ذلك التعليم العام والدعم الحكومى للتأمين الصحى) قد يفقد أكثر صعوبة ، وقد تصبح تكاليف نظام الرفاهية والرعاية مرهقة بصورة مفرطة .

(٤) للاطلاع على مناقشة نظرية ، انظر ويلسون (١٩٩٦) .

(٥) جيف وآخرون (١٩٩٥) .

إن اللوائح وشبكات الأمان الاجتماعية تفرض تكاليف على الشركات . والشركات التي تستطيع نقل عملياتها - والوظائف - عبر العالم ، يزيد نسبيا احتمال أن تفعل ذلك عندما تؤدي التدابير الحكومية إلى زيادة تكاليف العمل لديها . ولكن إذا انخفضت الأجور الصافية لتعكس التكاليف التي تفرضها اللوائح الاجتماعية والضرائب المطلوبة لتوفير الحماية الاجتماعية ، فإنه حتى الحكومات المتدخلة والنشطة تستطيع العمل بكفاءة في اقتصاد مفتوح^(٦) . والدرس الذي تستفيده الحكومات من ذلك هو ألا تحد من العولمة ، وإنما تتفادى السياسات التي تفرض ضرائب أو تقدم سلعاً عامة بصورة مبددة .

والى حد ما ، فإن العولمة تحدّ في الواقع من قدرة الحكومات فرادى على إعادة توزيع الدخل وتنظيم سلوك الشركات . إن الحكومات التي تحاول نقل الدخل بعيدا عن الأنشطة والناس القادرين على الحركة دوليا بصورة عالية ، تفشل عادة - إلا إذا حصلت الأنشطة والأفراد على خدمات ملائمة في المقابل . لكن رأس المال لا يهرب عندما ترفع الحكومة الضرائب لتمويل البنية الأساسية والتعليم والخدمات الأخرى اللازمة لتعزيز الإنتاجية . وبالمثل ، يخاف أناس أثرياء كثيرون ، ممن يستطيعون العيش في أي مكان ، أن يعيشوا في الأماكن مرتفعة الضرائب ، مثل مانهاتن أو باريس ، لأنهم يشعرون بأن المنافع تتكافأ مع التكاليف . ولو كانت الضرائب المرتفعة هي المسألة المهمة في نظر بيل جيتس ، ووارين بوفيت ، أو معظم المليارديرات الآخرين في أمريكا ، لكانوا قد رحلوا منذ زمن طويل إلى مناطق تفرض سلطاتها ضرائب قليلة^(٧) . ورغم

(٦) يمكن أن تنخفض الأجور الحقيقية لأي سبب من الأسباب الثلاثة التالية : إذا انخفضت الأجور الاسمية ؛ إذا زاد التضخم ، مما يقوض القوة الشرائية الحقيقية لأجر اسمي معين ؛ أو إذا تم تخفيض قيمة العملة ، مما يقلل من القوة الشرائية لأجر حقيقي معين ، لأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى أسعار أعلى للواردات .

(٧) ومع ذلك ، فإن النمو الناهض ، للتجارة الإلكترونية ، ، المتحقق عبر الإنترنت ، قد يشكل في النهاية خطرا كبيرا على قدرة الحكومات على تقدير وتحصيل الضرائب ، حيث إنه يسهل جدا على الشركات أن تنقل وحدات الخدمة الخاصة بها ، وأن تقوم بالعمل في أماكن تقع تحت ظل سلطات تفرض ضرائب منخفضة . انظر لبتان ونيسكانن (١٩٩٨) .

الضرائب التى قد يدعى البعض أنها مرتفعة أكثر مما ينبغى ، وإن كانت فى الواقع من بين أنفائها فى العالم الصناعى ، لا تزال الولايات المتحدة هى قطب الجذب للناس من مختلف أنحاء العالم ، المهرة وغير المهرة على حد سواء .

وللسبب نفسه ، ينبغى عدم المبالغة فى الحراك الدولى للاستثمار المباشر - رأس المال المستثمر فى شكل أصول مادية أو الحيازات الكبيرة فى أسهم الشركات . وفى حين أن استثمارات المحفظة تتحرك عبر الكرة الأرضية بسرعة البرق ، وأن بعض الشركات رحالة ، ومن ثم فهى جد حساسة للضرائب وغيرها من التدابير التى ترفع التكلفة ، فإن معظم الشركات تجد أنه من المجزى لها أن تتوطن حيث تقوم بأعمالها . وتواجه الشركات التى رسخت جذورها فى مكان ما تكاليف ضخمة إذا انتقلت منه . والواقع ، أن هناك أدلة كثيرة تبين أن معظم المستثمرين لديهم تحيز قوى نحو الاحتفاظ بثرواتهم فى أصول محلية ، وأن معظم الادخار المحلى يستثمر فى الداخل^(٨) .

وتثار شكوى أخيرة - خاصة تجاه تكنولوجيات الاتصالات المتقدمة والإنترنت - هى أنه نظرا لأنها توسع فرص حصول المستهلكين على المعلومات والترفيه ، على وجه التحديد ، بالإضافة إلى السلع والخدمات التقليدية ، فإن الثقافة العالمية البازغة تهدد المعايير المحلية وأيضاً موردى المعلومات والثقافة المحليين . ومع ذلك ، فكما هو الحال فيما يتعلق بالتنظيم وفرض الضرائب ، لا يبدو أن هناك أى دليل على حدوث سباق نحو القاع . وفى حين أن « لهوليوود » و « كوكاكولا » وجود كلّى فى كل مكان حالياً ، فإن الحشد الثرى من المنتجات والمصنوعات المتاحة فى كثير من أنحاء العالم حالياً يتجاوز كثيراً ما كان متاحاً فى أى وقت فى الماضى . وقد يشعر دعاة القومية بأن الخيار الإضافى يمثل انتقاصاً من الرفاهية البشرية ، لكن الغالبية العظمى من الناس تعتقد العكس بصورة واضحة . وطوال قرنين من الزمان ، انجذب سكان البلدان ، الغنية والفقيرة على حد سواء ، نحو المناطق الحضرية بغية الاستفادة من الخيار الأوسع فى العمالة

(٨) رودريك (١٩٩٧) .

والسلع والخدمات التي يمكن شراؤها . ولم يبدأ الانتقال من المناطق الحضرية الكبيرة في المجتمعات الغنية إلا عندما أتاحت التحسينات في النقل والمواصلات الفرص للمقيمين في الضواحي ، ثم في المناطق الريفية ، للتمتع بطائفة مماثلة من الاختيارات .

خلاصة القول ، إن التجارة الحرة ورأس المال المتحرك لا يستبعدان قدرة المجتمع على الأخذ بسياسات نشيطة للتدخل وللرعاية الاجتماعية . قد تعقد العولمة قدرة الحكومات على إعادة توزيع الدخل ، إما مباشرة أو من خلال التنظيم . لكن العولمة لا تمنع البلدان من فرض ضرائب على الدخول الأجنبية ، أو تقديم سلع عامة من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب والتنظيم ، ما دامت هذه السلع (خالصة من تكاليفها الضريبية) محل تقدير الشركات والناس القادرين على الحركة ، أو يتم دفع مقابل لها من جانب ممن ليسوا كذلك .

اتفاقيات التجارة الدولية والسيادة الوطنية

لكي يكون لاتفاقية ما ، سواء بين فردين أو بين عدة بلدان ، معنى ، فلا بد أن تقيد أعمال الموقعين عليها مستقبلا . ولكن مثلما أن الفرد الذي يوقع عقدا لا يخسر حريته ، فإن الولايات المتحدة لا تخسر سيادتها عندما توقع اتفاقية تجارية . ومثل كل الاتفاقيات التجارية الكبيرة ، تم التوقيع على « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » واتفاقية « منظمة التجارة العالمية » من قبل رئيس منتخب ، ووافق عليهما كونجرس منتخب . وكان لمن اعترضوا على هاتين الاتفاقيتين الحق في مناقشتها وتفنيدهما . وقد فعل كثيرون ذلك وخسروا النقاش . وهذه العملية ونتائجها التي لا تحد بأي حال من حرية مواطني الولايات المتحدة ، عملية ديمقراطية وتتسق تماما مع الحفاظ على السيادة الوطنية .

ولمست القضية الأساسية التي نثيرها اتفاقيات التجارة الدولية هي ما إذا كانت تقلل السيادة الوطنية أم لا ، وإنما ما إذا كانت الالتزامات والمتطلبات المحددة التي تفرضها على بلد ما أكثر أو أقل من المنافع التي يحصل عليها نفس البلد من تطبيق نفس المتطلبات على الآخرين (إلى جانب تطبيقها على نفسها) . ووفق هذا المعيار ، فإن المنافع التي تعود على الولايات المتحدة

من الانضمام « لمنظمة التجارة العالمية » تفوق التكاليف بصورة ضخمة .
فالاتفاقية بمنحها أمريكا مركز الدولة الأولى بالرعاية مع جميع الـ ١٢٥
عضوا ، تحسّن فرص وصول الولايات المتحدة للأسواق الخارجية .
كما تحد من قدرة البلدان الأخرى علي استخدام تدابير حماية لاعتراض
طريق الولايات المتحدة إلى أسواقها . وبالإضافة لذلك ، تكسب الولايات
المتحدة من القيود التي تفرضها المنظمة على الدعم الذي تقدمه ، وعلى
إجراءاتها لمكافحة الإغراق ، مما سيقلل التكاليف المحلية لهذه السياسات .

وفى الوقت نفسه ، فإن قواعد المنظمة تحافظ على إمكان وجود فروق
قومية واسعة فى السياسات المحلية . فالاتفاقية لا تطالب الدول بتبنى
سياسات محددة ، ولكنها تلزمها بأن تطبق السياسات بطريقة لا تمارس
التفرقة ضد الدول الأعضاء أو فيما بينها . ويرد هذا المبدأ فى المادة ٢٠
من اتفاقية « الجات » :

بمقتضى شرط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل ... تقييدا
مستترا للتجارة الدولية ، فليس هناك شيء فى هذه الاتفاقية يمكن
فهمه على أنه يمنع تبنى أو إنفاذ أى طرف متعاقد للتدابير : ...
الضرورية لحماية الأخلاق والمعنويات العامة ، ... وحياة
أو صحة الإنسان والحيوان والنبات ... أو الكنوز الوطنية ذات
القيمة الفنية والتاريخية أو الأركيولوجية ، وصون الموارد
الطبيعية القابلة للاستنفاد [أو] الناتجة عن عمل السجناء^(١) .

وفى التحليل الأخير ، تستطيع « منظمة التجارة العالمية » أن تجبر
دولة عضوا على الامتثال لأحكامها . وإذا وجد فريق خبراء المنظمة أن
الولايات المتحدة انتهكت أى قاعدة من قواعد « الجات » ، ورفضت
الولايات المتحدة تغيير ممارساتها أو التخفيف من آثارها بإنقاص حاجز
آخر أمام التجارة ، فإن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يسحب البلد الشاكي
الامتيازات التجارية التي كان قد سبق أن قدمها للولايات المتحدة . ويدعى

(١) ، الجات ، (١٩٥٢) .

منتقدو المنظمة ، مثل رالف نادر ولورى والاش ، أن هذه النتيجة تعادل فرض « عقوبة تجارية دائمة »^(١٠) . ولكنهم يتجاهلون المنافع التى تحصل عليها الولايات المتحدة من الانضمام للمنظمة وتكاليف الانسحاب منها . فبالانسحاب ، تخسر الولايات المتحدة القدرة على استخدام آلية المنظمة لحض البلدان الأخرى على تقليل حواجزها التجارية ، مما يضر صناعات التصدير الأمريكية وعمالها .

وأخيرا ، فليس هناك شعب حر سيتخلى عن حقه فى تقرير المصير . بيد أنه فى بعض الأوقات ، تجد البلدان أنه مما يتفق مع مصلحتها الذاتية الرشيدة أن تخضع قرارات تجارية لقيد خارجى ، حتى وإن كانت هذه القرارات تتحدد بصورة ديمقراطية . إن دستور الولايات المتحدة يشكل مثل هذا القيد الخارجى على الأعمال التى يستطيع أن يقوم بها حاليا ، الناخبون والكونجرس والرئيس . إن الأمريكيين أحرار فى تعديل الدستور ، لكن العملية المحددة لذلك صعبة تماما عن قصد ، لأن هدف واضعيه كان يتمثل فى إنشاء نظام يمكن التنبؤ به ودائم يحكم شئون الأمة .

وبنفس الطريقة لحد كبير ، اختار الكونجرس بصورة ديمقراطية الانضمام للاتفاقيات التجارية الدولية التى تفرض قيودا على السلوك القومى . وقد يتطلب الأمر أحيانا أن تغير دول فرادى سياساتها التى تتعارض مع هذه الاتفاقيات . ولكنها إذ تفعل ذلك ، فإنها لا تتخلى عن سيادتها . على العكس ، عندما تثور المنازعات التجارية ، يستطيع البلد

(١٠) نادر والاش (١٩٩٦) . ويرغم نادر والاش أن « أى معيار قومى ، أو على مستوى الولاية ، أو محلى يوفر حماية أكبر مما يوفر معيار دولى يتم تشكيله حسب صناعة معينة ، لابد أن يمر بتحدى اختبارات منظمة التجارة العالمية ، حتى يتقضى وصفه بأنه « حاجز تجارى غير قانونى » ، (ص ٩٧) . والواقع أنه مثلما أوضح الباحث آلان سايكس ، عندما ثارت اختلافات فى الرأى عميقة الجذور حول مستويات المشاطر الملائمة أو الجدل العلمى ، فإن الأمم المستوردة قد تجد أن هناك أساسا عريضا فى تصوص « الجات ، لمقاومة التفسير فى سياساتها . وبالمثل ، فإن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، تلزم الأطراف بالتوفيق بين « مقاييسها المتعلقة بالمعايير لأقصى حد ممكن عمليا ، بشرط ألا يقلل ذلك « من مستوى الأمان أو الحماية لحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ، أو البيئة أو المستهلكين » . سايكس (١٩٩٥ ، ص ١٠٨) .

المرتكب للمخالفة إما أن يخضع للعقوبة الناجمة عن انتهاك التزامات المعاهدة ، أو الانسحاب من الاتفاقية إن لم تعد مبادئها متسقة مع مصالحه . وبالإضافة لذلك ، يمكن تقاسم السيادة بتشكيلة متنوعة من الطرق . فمن النادر أن تطبق بصورة دولية كافة المبادئ والتنظيمات وأن يتم إنفاذ الاتفاقيات الدولية . فبموجب « منظمة التجارة العالمية » ، يتم اعتماد المبادئ العامة في المنتديات الدولية ، لكن تنفيذها تقوم به البلدان فرادى ، ويخضع لإجراءات تسوية المنازعات . وبموجب « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، فإن قضايا الإغراق والرسوم الموازنة تحكمها القوانين الوطنية ، وتنفذ الاتفاقيات الجانبية بشأن معايير العمل والبيئة على النطاق الوطنى ، ولكن مع إشراف دولى عليها جميعا .

وفى بعض الحالات ، أدت الاتفاقيات الدولية إلى تحقيق التناغم بين تشكيلة متنوعة من القواعد المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى . وقد حدث هذا مثلا ، فيما يتعلق بالقواعد التى تحكم متطلبات الحد الأدنى من رأس المال للبنوك الواقعة فى الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى . وفى حالات أخرى ، اتفقت الدول على معايير الحد الأدنى ، مع إطلاق حرية كل بلد فى الأخذ بمعايير أكثر تشددا . وهناك نهج ثالث يمثّل فى الاعتراف المتبادل بالمعايير القومية . ففي الاتحاد الأوروبى مثلا ، فإنه إذا أوفى منتج ما بمعايير أى بلد عضو ، فيمكن بيعه فيها جميعها .

الافتتاح والمعايير

تقتضى التجارة الدولية تبادل السلع بين البلد الذى تنتج فيه والبلدان الأخرى التى تستهلك فيها . ويستطيع أى بلد أن يطبق قواعد يختارها ، من أمان وسلامة العمال إلى نوعية البيئة ، على الجانب المتعلق به من هذا التبادل : إذ يستطيع البلد المنتج أن ينظم الإنتاج ، ويستطيع البلد المستهلك أن ينظم الاستهلاك .

بيد أن هذا المبدأ البسيط غير كاف بالنسبة لبعض النقاد . ويقولون إنه ينبغى للولايات المتحدة ألا تتاجر ، أو على الأقل ينبغى لها ألا تتفاوض على مزيد من تقليل الحواجز التجارية ، مع البلدان التى لا تلتزم بحد أدنى أساسى معين من المعايير التنظيمية . فعلى سبيل المثال ، عارض البعض

اقترح إدارة كلينتون المتعلق بسلطة التفاوض التجارى السريع المسار ، لأنها لا تكفل أن الولايات المتحدة لن تتفاوض إلا مع البلدان التى تلتزم بقائمة معايير العمل التى وضعتها « منظمة العمل الدولية » ، بما فى ذلك حق العمال فى تكوين نقابات والمساومة الجماعية ، وحظر تشغيل الأطفال وأعمال المخبرة ، ووضع ضمانات ضد التفرقة ، والأجر المتساوى للمرأة والرجل . وانتقد آخرون اقتراح المسار السريع لأنه قاصر فى مجال حماية البيئة . ورغم أنهم كانوا أقل تحديدا ، فقد كانوا يقصدون على ما يبدو أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تبرم اتفاقات إلا مع البلدان التى تحتفظ بمعايير بيئية تزيد على عتبة الحد الأدنى . وقد أثيرت فى أوروبا انتقادات مماثلة لاتفاقيات تحرير التجارة . فقد حاول الاتحاد الأوروبى مثلا منع بيع اللحوم الأمريكية المنتجة باستخدام الهرمونات (ولكن « منظمة التجارة العالمية » هزمتها ، وقضت بأن هذه المحاولة انتهاك لأحكام « الجات »)^(١١) .

ولتقييم هذه الادعاءات ، من الضرورى التمييز بين إطارين للتنظيم . فمن ناحية ، يمكن لتنظيمات وأنشطة معينة فى أحد البلدان أن تؤثر على البلدان الأخرى . ومثلا ناقشنا فى الفصل الخامس ، فإن التلوث الذى يعبر الحدود القومية يقدم تصويرا واضحا لمثل هذا التأثير الخارجى . وبالمثل ، فإن قواعد الهجرة فى بلد ما قد تؤثر على حجم قوة العمل فى بلد آخر . وفى هذه الحالات ، هناك مبرر جيد للقواعد الدولية أو التنسيق الدولى^(١٢) . وقد اعترفت الولايات المتحدة بذلك بالاشتراك فى منندييات دولية مثل مؤتمر ريو المعنى بالبيئة العالمية و « منظمة العمل الدولية » .

(١١) ومع ذلك ، فإن قواعد « منظمة التجارة العالمية » تزود البلدان بقدر كبير من السماح ، خاصة فيما يتعلق بالصحة العامة ، لحماية مواطنيها من أى تأثير ضار للواردات . وفى حالة النزاع على هرمونات اللحوم ، فإنه حتى مع رفض اعتراضات الاتحاد الأوروبى ، فإنه بطل فى إمكانه رفض استيراد اللحوم الأمريكية . لكن بقيامه بهذا ، يحق للولايات المتحدة أن تلتزم تعويضا بموجب إجراءات المنظمة .

(١٢) إذا رغبت عدة بلدان فى الاشتراك فى سوق عمل واحدة (أى إذا سمحت للعمال بأن يهاجروا دون قيود ، مثليا يحاول الاتحاد الأوروبى أن يفعل) ، يكون الداعى لأن تتفق هذه البلدان المشاركة على معايير عمل مشتركة ، أقوى منه فى حالة خضوع الهجرة للقيود .

ومن ناحية أخرى ، هناك تلك القواعد التي تستهدف النشاطات المحلية في طبيعتها بصورة صرفة . ويقع في هذه الفئة ، معظم معايير العمل وسياسات حقوق الإنسان . إن القواعد التي تضعها سغافورة أو تايلند لموظفيها وعمالها - فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور ، وتشغيل الأطفال ، وحق الانتماء لنقابة ما على سبيل المثال - لا تؤثر بصورة مباشرة إلا على الموظفين والعمال في هذين البلدين . وأى آثار قد تترتب على هذه القواعد في بلدان أخرى ، هي آثار غير مباشرة ولا تحدث إلا من خلال تدفقات الاستثمار والتجارة العادية . وفي هذه الحالة ، من الصواب التساؤل عما إذا كان ملائما أن يفرض أى بلد قيمة على الآخرين . فقد يتفق مواطنو الولايات المتحدة مثلا على أن إجبار بلد ما على السماح لعماله بتنظيم أنفسهم سيثمر توزيعا للدخل أكثر إنصافا ، أو أن تدابير الأمان في أماكن العمل ستزيد من استعداد الناس للعمل . ولكن حتى مع افتراض أن تطبيق هذه المعايير سيحقق منافع ، بظل السؤال قائما عن السبب في أن بلد ما يجب أن يكون قادرا على إجبار بلد آخر على اتخاذ مثل هذه الخطوات .

إن العالم جدّ متنوع ، وقد يكون بلد ما يقدس البقر مجاورا تماما لبلد يعد فيه لحم البقر هو الوجبة المفضلة . وليس هناك ضمان بأن فرض نفس المعايير على البلدان التي تختلف فيها الظروف والقواعد المرعية ، سيحقق نتائج مُثلى أو حتى مستصوبة . فعلى سبيل المثال ، فإن المعايير البيئية المتشددة من المرجح أن تقلل التلوث ، لكن ذلك يتم عادة بتكلفة كبيرة ، قد تعجز عن تحملها البلدان ذات المعايير المتهاونة . وكقاعدة عامة ، فإنه إذا أُضير بلد ما من سلوك بلد آخر في منطقة ما ، فإنه ينبغي للبلد الأول أن يكون مستعدا للمشاركة في تحمل تكلفة تغيير هذا الوضع ، مثلما يفعل الاتحاد الأوروبي بتقديم تحويلات ضخمة إلى أعضائه الأكثر فقرا في حين يصير على أن يأخذ هؤلاء الأعضاء بمعايير الاتحاد الأعلى .

وفي المناقشات التي دارت حول سلطة المسار السريع ، أكد ممثلو المنظمات العمالية أن ربط التفاوض حول القضايا التجارية بمعايير العمل ، لا يختلف عن السعى لجعل البلدان الأخرى تدعم قواعد الملكية الفكرية لديها . ويزعمون أنه في الحالتين ، تسعى الولايات المتحدة إلى فرض آرائها وقيمها على البلدان الأخرى . وهذا التشبيه في غير موضعه .

فمعايير العمل قد تؤثر على التجارة ، لكنها لا تشكل حاجزا تجاريا^(١٣) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن قواعد الملكية الفكرية الضعيفة يمكن أن تعمل كحواجز أمام التجارة : فشركات برامج الكمبيوتر الجاهزة الأمريكية لن تجد ما يشجعها على تصدير برامجها للبلدان التي يمكن فيها نسخها بسهولة دون التعرض لعقوبة ما . كما يحسن بهؤلاء النقاد أن يتذكروا أنه بشن الولايات المتحدة حملة صليبية لجعل باقى العالم يأخذ بمعاييرها الخاصة ، فإنها تجعل نفسها عرضة لحملة صليبية يقوم بها الآخرون ، الذين يمكنهم اتهمها مثلا بأن معاملتها للعمال المهاجرين ، أو بأن جهودها الضعيفة لخفض استهلاك الطاقة ، يشكلان ممارسات « غير عادلة » تشوه التجارة لصالحها بصورة مصطنعة .

وبصفة أعم ، هناك مفارقة في الادعاء بأنه من مصلحة أمريكا الذاتية الإصرار على أن تفي البلدان الأخرى بمعايير متشددة للبيئة والعمل . فأى ضرر مزعوم ينجم عن المعايير المتساهلة يعانى منه المقيمون فى الخارج ، وليس فى الولايات المتحدة . وبقدر ما يكون هدف بلد ما الرئيسى فيما يتعلق بالبيئة هو حماية هوائه ومائه ، فإن سياسة الانفتاح تحسن فعلا البيئة المحلية . ولو كانت سياسة الولايات المتحدة التجارية تسترشد بمصلحتها الاقتصادية الذاتية فقط ، كان لابد أن تتلهم على استيراد السلع من البلدان ذات المعايير الضعيفة فيما يتعلق بالعمل والبيئة ، وكان يمكنها عندئذ أن تخصص فى إنتاج السلع والخدمات التي لا تولد تلوثا وتوفر فى العمل غير الماهر . وكان الهواء والماء سيصبحان أنظف فى أمريكا ، ويتحمل الناس فى الخارج آثار الجانب الخبيث من معايير التلوث والعمل الضعيفة^(١٤) . ولذلك فإنه من الغريب نوعا ما المناداة بأن تضحي الولايات المتحدة بأوراقها للمساومة فى المفاوضات التجارية لتقاتل من أجل المنافع التي

(١٣) الواقع ، أن الأثلة التجريبية تبين أنه حتى معايير العمل الضعيفة ليس لها تأثير كبير إحصائيا على تدفقات التجارة ، جولوب (١٩٩٧) .

(١٤) مثلما ناقشنا من قبل ، فإن هذه الاطروحة لا تصمد عندما يعبر التلوث الحدود القومية . لكن كثيرا من التلوث لا يقلل من نوعية الحياة إلا بالنسبة للمقيمين المحليين ، وليس بالنسبة لآناس يعيشون على بعد آلاف الأميال .

تتحقق أساسا للأجانب . ألا ينبغي لها بدلا من ذلك ، أن تقاقل من أجل المنافع التي تغيد الأمريكيين أساسا ، وأن تترك للأجانب القلق بشأن رفاية مواطنيهم ؟ ونحن لا نقول إن الأمريكيين يجب ألا يهتموا بنوعية البيئة في البلدان الأجنبية . بيد أننا نعتقد أنه من الحماقة معاملة هذا الاهتمام باعتباره مسألة تتعلق بمصلحتنا الاقتصادية الذاتية .

إن كثيرين من أنصار وخبراء البيئة يريدون تحسين البيئة في الداخل والخارج على حد سواء . بيد أنه ينبغي لهم أن يواجهوا حقيقة أن هناك حدودا لقدرة أمريكا على التأثير على سياسات البيئة في الخارج . وصانعو السياسة الأجانب الذين لا يشاركون أنصار البيئة آراءهم ، لا يمكن دفعهم لقبول معايير الحد الأدنى البيئية إلا إذا قدمت البلدان الأخرى معونة كبيرة أو تسهيلات تجارية في المقابل . ويقدر ما يمنح صانعو السياسة الأمريكية هذه المعونة والتسهيلات ، سيستخدمون بعضها من قدرتهم على المساومة في إقناع الحكومات الأجنبية بفتح الأسواق المحلية أمام المنتجين الأمريكيين وغيرهم . ومن ثم ينبغي للمرء أن يكون مستعدا للتنازل عن درجة من فرص الوصول لأسواق الآخرين بغية الحصول على « تنازلات » بشأن معايير البيئة (أو العمل) لصالح مواطني البلدان الأخرى .

ويتعين على المنادين « بالربط بالمعايير » أن يواجهوا بأمانة حقيقة أن الإصرار على أن يأخذ بلد آخر بمعايير أكثر تشددا بشأن البيئة والعمل من أجل مواطنيه ، سيقال من احتمال الوصول إلى أي اتفاق . وفي ضوء هذا ، من المشروع التساؤل عما إذا كان الهدف الحقيقي لمن يحبذون الربط بالمعايير في الصفقات التجارية هو مساعدة من هم في الخارج أو حماية عمال معينين في الداخل .

فعلى سبيل المثال ، فإنه لمنع المنافسة « غير العادلة » في تعدين الفحم في البلدان الأخرى ، قد يصّر المرء على أن تحتوى أى اتفاقية تجارية على معايير متشددة بشأن الصحة والسلامة تجبر الشركات الأجنبية على إنتاج الفحم بحيث يتحمل عمال المناجم نفس المخاطر التي يواجهها نظراؤهم في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فبالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى التكنولوجيات أو معدات توفير السلامة المتاحة في الولايات المتحدة ، قد يكون هذا مستحيلا من الناحية العملية - مثلما كان الحال في الولايات المتحدة من

ثلاثين أو أربعين سنة مضت . وحتى على الرغم من الصخب الطنان وراء القول بأن مركز أمريكا فى المساومة يمكنها من التركيز على تحسين معايير السلامة فى عمليات التعدين فى الخارج ، ففى واقع الأمر أن تأثير جعل البلدان الأخرى تأخذ هذا الموقف يتمثل فى حماية تعدين الفحم فى الولايات المتحدة .

أو لنأمل موقف المنادين بأن تأخذ البلدان الأخرى بمعايير صارمة للعمل ، والذين يعترفون بقصدهم النبيل فى تحسين رفاهية العمال الأجانب . هل هذه هى أفضل طريقة لمساعدة هؤلاء العمال ؟ أو هل من الأفضل تقديم تجارة بلادهم التى يتم تحريرها ، باعتبارها وسيلة لتوسيع فرص التوظيف فى صناعات التصدير فى الخارج ؟ وحتى رغم أن الوظائف فى هذه الصناعات توفر أجورا وظروف عمل قد تبدو مروعة بالمعايير الأمريكية ، فإنها عادة هى أفضل الفرص المتاحة للعمال غير المهرة فى العالم النامى . هل الاعتبارات الإنسانية تقضى بأن ترفض الولايات المتحدة التجارة مع هذه البلدان لأن معاييرها الخاصة بالعمل ليست مرتفعة بالقدر الذى تفضله ؟ إن نتيجة اتخاذ هذا الموقف هى أنه لن يكون لكثير من العمال فى العالم الثالث أى وظائف على الإطلاق ، أو أن يقوموا بالوظائف التى تدفع أجورا أقل ، وفى ظروف عمل أسوأ حتى من تلك المتاحة حاليا فى القطاع المتجه للتصدير .

ويلخص بول كروجمان المسألة بهذه الطريقة :

هل يرغب من يريدون فرض قيود على الواردات على البلدان التى لديها معايير منخفضة فيما يتعلق بالعمل ، فى رفع هذه القيود عن البلدان التى بدأت تدفع أجورا لائقة ؟ فحوالى سنة ١٩٧٠ ، كانت اليابان لا تزال بلدا منخفض الأجور ، واهتمت بأنها تبقى على عمالها فى « أقفاص الأرانب » بغية استمرار حملتها التى لا تهدأ من أجل التصدير . وبحلول مطلع التسعينيات ، كانت الأجور اليابانية أعلى عمليا منها فى الولايات المتحدة . فهل خَفَّ الهجوم على اليابان ؟ وفى ١٩٧٥ ، كانت الأجور فى كوريا الجنوبية تبلغ ٥ فى المائة فقط منها فى الولايات المتحدة ؛ وبحلول عام ١٩٩٥ ، ارتفعت إلى ٤٣ فى المائة . فهل

اختلفت المعارضة للصادرات الكورية ؟ إن الشكوى الحقيقية ضد البلدان النامية ليست أن صادراتها تقوم على أجور منخفضة وورش تستنزف عرق العمال ، بل الشكوى تكمن في أنها تصدر أصلاً^(١٥) .

لكن لنفترض أن كروجمان على خطأ ، وأن من يلحون على الربط بين المعايير والتجارة يريدون حقاً مساعدة العمال الأجانب . فإذا نحننا جانباً ما إذا كان الربط سيحقق هذا الهدف حقاً أم لا ، فإن الناخبين وصانعي السياسة يجب أن يتساءلوا عن الثمن الذي يكون الأمريكيون على استعداد لدفعه لمساعدة الآخرين في الخارج ، وذلك من زاوية فقد فرص الوصول إلى أسواق أجنبية . لكننا نشك في أن هذا الثمن كبير ، وذلك حكماً من عدم شعبية برامج المعونة الأجنبية التي تمويلها الحكومة . ويفسر من يطالبون بقوة بالربط بالمعايير مسعاهم ، هذا إن فسروه مطلقاً ، بأنهم ينادون في الواقع بنوع من برامج المعونة الأجنبية يتم تمويله عن طريق أسعار أعلى بصورة منتقاة على واردات معينة والوظائف الضائعة في صناعات التصدير الأمريكية . إن هذه الصناعات كان يمكنها أن تظفر بمبيعات إضافية لو استطاعت الولايات المتحدة الحصول على حواجز تجارية مخفضة من شركائها التجاريين الأجانب ، وهي تنازلات يقل احتمال تحقيقها إذا أُصررت على معايير العمل الأعلى .

ومن الممكن أن يكون سلوك بلد ما مستحقاً للوم - من خلال ممارسة الفصل العنصري أو العبودية ، أو ارتكاب المذابح ضد المدنيين الأبرياء ، أو إساءة معاملتهم - بحيث يرفض بلد آخر من جانب واحد أن يتاجر معه . لكن هذه حالات نادرة . فعندما يختار بلد ما مثل هذا المسار ، يجب أن يكون مستعداً لقبول أن ذلك قد يفرض تكاليف حقيقية على منتجيهِ ومستهلكيه ، وأحياناً على ضحايا في الخارج يحاول أن يساعدهم .

وعندما لا يكون هناك توافق وطني في الرأي ، بالطبع يكون المستهلكون فرادى أحراراً في تطبيق عقوباتهم الخاصة . فأى شخص يؤمن بأن تشغيل الأطفال أو عمل المسخرة خطأ ، يستطيع أن يختار عدم

(١٥) كروجمان (١٩٩٧ أ) .

شراء المنتجات من البلدان التي تسمح بهذه الممارسات . ويمكن للمنظمات الدولية ، مثل منظمة العمل الدولية ، أن تيسر هذا الضغط الذي يمارسه المستهلكون بنشر قوائم بالبلدان « المخالفة » ، وكذلك البلدان التي تمنع مفتشى منظمة العمل الدولية من التحقق مما إذا كانت هذه الممارسات سارية ، مثلما تفعل مختلف منظمات حقوق الإنسان بالفعل . وإذا كانت غالبية النخبين تؤمن بأن المعلومات الكافية والدقيقة لا يتم توفيرها للمستهلكين بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بالشراء ، ففي مقدور الحكومات الوطنية نشر مثل هذه المعلومات على مواطنيها . وتستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تساعد المستهلكين الأمريكيين بهذه الطريقة ، بمطالبة البائعين في أسواقها بأن يضعوا على منتجاتهم بيانات دقيقة عن بلد المنشأ ، وتشجيعهم على تحديد تلك البلدان « الآمنة بيئياً » وتلك « الصديقة للدرا فيل » (١٦) .

خاتمة

الادعاء القائل بأن العولمة كلفت الولايات المتحدة سيادتها ، فاسد من الناحية الفكرية . فالولايات المتحدة تنضم للصفقات التجارية لتحقيق مصالحها الاقتصادية . ولا ريب أن الاقتصاد العالمي يفرض بعض القيود على عملية صنع القرار في كل من القطاعين العام والخاص ، ولكن تكاليف هذه القيود تتضاءل بالمقارنة بالمنافع الاقتصادية التي يحصل عليها الأمريكيون من التجارة الأكثر حرية . ولو كانت الولايات المتحدة أقل تكاملاً بصورة وثيقة مع باقى العالم بشأن الأمور الاقتصادية ، لكان مواطنوها في مجموعهم أسوأ حالا .

والعولمة لا تضيف منافع متساوية على الجميع ، والواقع أن بعض العمال قد يصبحون أسوأ حالا نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع

(١٦) بالطبع إن وضع البيانات لا يلغى الضرر الناجم عن الممارسات محل الاعتراض . وعندما يرفض المستهلكون المطلقون شراء منتجات صنعت بعمل العبيد ، فإنهم يتكادون الضرر السيكولوجي الذي قد يتعرضون له إذا اشتروا دون قصد منتجات عمل العبيد . ولكن ما لم ينضم ملايين آخرون من المستهلكين في عملية المقاطعة ، فمن المرجح أن يستمر شر العبودية .

والخدمات . والتحدى الذى يواجهه صانعو السياسة يتمثل فى إيجاد طرق فعالة لتخفيف وقع اللطمة التى يتلقاها هؤلاء العمال . وهذا النوع من السياسة رشيد لمببين على الأقل . فمن الإنصاف والإنسانى القيام بهذا . وبالإضافة لذلك ، فإنه من الناحية العملية ، إذا لم تعالج المخاوف المشروعة لمن يفقدون شيئا من جراء التجارة الحرة أو يتهددهم خطر ذلك ، فإن صانعى السياسة سيواجهون ضغطا سياسيا متزايدا لعكس مسار تحرير التجارة الذى حقق حتى الآن منافع ضخمة للاقتصاد الأمريكى .

٧ التصدى للاختلال وعدم المساواة

حاولنا في الفصول السابقة توضيح أمر واحد : أن القليل من هجمات الهلع من العولمة على التكامل الاقتصادي العالمي الأوثق ، له أى قيمة . فروابط أمريكا الاقتصادية المتنامية مع باقى العالم ليست مسئولة عن النمو الأبطأ لمتوسط الدخل ، وارتفاع البطالة ، وانخفاض الإنتاجية . والتكامل الاقتصادي الأوثق مسئول على أقصى حد عن نسبة صغيرة من خسارة الوظائف فى الصناعة ، وعن التفاوت المتزايد فى الأجور فى الولايات المتحدة^(١) . والنهمة القائلة بأنه يتعين على العمال الأمريكيين والشركات الأمريكية أن يتنافسا فى ساحة غير متكافئة الفرص ، تعكس سوء فهم أساسى لماهية التجارة والتبادل . إن هدف التجارة هو استغلال مزايا الفروق بين الأمم . وستكون المكاسب المتحققة من التجارة أصغر بصورة هائلة لو كانت كل البلدان متماثلة .

إن العولمة لم تقوض سيادة الولايات المتحدة . والدعوة إلى آلا تتفاوض الولايات المتحدة على اتفاقيات التجارة سوى مع البلدان التى تفى بمعايير الحد الأدنى الخاصة بالبيئة والعمل ، تتجاهل مصالح المستهلكى ومصدرى الولايات المتحدة . وحتى إذا التفتت المفاوضات لهذه الدعوة ،

(١) ربما لعبت اتجاهات الهجرة الأخيرة دورا أكبر فى عدم المساواة المتزايد فى الأجور ،
مثلا نناقش فى الفصل الرابع .

فإنهم لن يحسنوا بالضرورة رفاهية العمال ذوى الأجر المنخفض فى العالم الثالث ، المستفيدين المفترضين من معايير الحد الأدنى للعمل . وفى كثير من الأحيان ، يوقف إصرار الولايات المتحدة على معايير الحد الأدنى توسع القطاع الحديث فى بلدان العالم الثالث ، ويحد بذلك من فرص العمال الفقراء فى تحسين مستويات معيشتهم .

وإذا كان المبرر الفكرى للهلع من العولمة ضعيفا ، لماذا تستمر المنافسة العالمية فى إثارة مثل هذا القدر الكبير من المخاوف بين الأمريكيين العاديين ؟ لماذا الهلع من العولمة يمثل هذه الجاذبية فى السوق السياسية ؟ نعتقد أن السبب الرئيسى هو أن الخوف من التكامل العالمى ناجم عن رصيد كبير من القلق العام من النمو البطيء للدخل ، واحتمال فقد الوظائف ، وازدياد عدم المساواة ، وفقد السيطرة الظاهرى على مصيرنا الاقتصادى . فعلى الرغم من المعدل القومى المنخفض للبطالة خلال خمسة وعشرين عاما ، لا يزال أمريكيون كثيرون يخافون من أنهم قد يصبحون ، فجأة ودون إنذار ، ضحايا « لتخفيض حجم » الوظائف أو « إعادة هندستها » .

وعلى الرغم من هذا الخوف ، فإن الناخبين غير مستعدين ، على ما يبدو ، لدفع ضرائب أعلى لتغطية الزيادات الكبيرة فى الإنفاق الحكومى على المساعدات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الأدنى دخلا ، حتى على الرغم من أن مثل هذا الإنفاق قد يقلل عدم الأمان فيما يتعلق بدخول العمال ، ويعوض جزئيا تأثير التفاوت الأوسع فى الأجور . وليس من الصعب تفسير معارضة الناخبين فى تمويل مثل هذه المبادرات . فالنمو الاقتصادى الأبطأ جعل الأمريكيين أقل استعدادا لتحمل الضرائب ، وخبرة الناخبين مع المبادرات العامة السابقة لم تكسيهم ثقة كبيرة فى أن توسعا كبيرا فى الإنفاق الحكومى سيقال عدم تمتعهم بالأمان فى واقع الأمر .

إن إلقاء الرمال فى محرك العولمة يمثل على النقيض من ذلك ، عملا ملموسا يستطيع السياسيون القيام به لتغيير الوضع . والأفضل من ذلك ، أنه لا يتطلب إنفاقا حكوميا إضافيا . وفى حين أن الاقتصاديين قد يخطرون ثقوبا فى النظريات والأدلة الحمائية ، فإن منتقدى التكامل العالمى يمكنهم أن يسيروا إلى الحكايات والحقائق المقنعة فى ظاهرها : نمو الأجور المصاب بالأنيميا ، العمال المطرودين من وظائفهم والذين يمكن تحديدهم ،

المصانع التى نقلت لمواقع فى الخارج ، وادعاءات الإدارة بأنه يتعين اتخاذ هذه الخطوات غير السعيدة بسبب الآثار المشنومة للمنافسة العالمية . إن زيادة الحواجز الأمريكية أمام التجارة الأجنبية ، أو رفض الدخول فى صفقات تجارية جديدة مع البلدان منخفضة الأجور ، إن لم تكن لهما آثار أخرى ، يوفران الوهم المريح بأن هذه التطورات يمكن عكس اتجاهها أو وقفها .

وينبغى أن يعالج من يؤمنون مثلنا بأن التكامل الاقتصادى الأوثق هو فى مصلحة أمريكا لأقصى حد ، أوجه القلق المشروعة الكامنة وراء خوف الأمة من التكامل . فعندما تقتضى سياسات التجارة المفتوحة التى تقيد البلد كله ، ثمنا من مجموعات معينة من العمال ، فإن الأمة تقع عليها المسئولية بشكل ما فى تعويضهم . وبالإضافة لذلك ، فإن التقاعس عن القيام بذلك ، سيثير رد فعل ارتجاعيا متناميا من قبل الناخبين ، قد يقلب مسار التقدم الذى تم إنجازه بالفعل صوب أسواق أكثر انفتاحا ، ويبدد المكاسب الاقتصادية التى حظيت بها الولايات المتحدة نتيجة لهذا التقدم . والخطر واضح بالفعل . فقد هاجم عدد كبير من أعضاء الكونجرس ، يحركهم فى ذلك التشكك العام ، بمرارة المشاركة الأمريكية فى الإغاثة المالية التى ساعدت على منع إفسار المكسيك على نحو يجعلها عاجزة عن دفع ديونها فى ١٩٩٥ . ويرفض الكونجرس حاليا بصورة روتينية الطلبات المقدمة بتقديم مساهمات أمريكية إضافية فى رأس مال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، حتى على الرغم من أن هاتين المؤسستين تلعبان دورا حاسما فى الحفاظ على استقرار النظام المالى العالمى ، الذى تعد الولايات المتحدة مشاركا ومستفيدا رئيسيا منه . وفى أواخر ١٩٩٧ ، رفض الكونجرس منح الرئيس ما كان يعتبر من قبل ترخيصا روتينيا بالتفاوض حول صفقات تجارية على أساس المسار السريع . ويحدّ هذا التقاعس من قدرة الإدارة على إبرام صفقات تفتح أسواقا أجنبية جديدة أمام الصادرات الأمريكية مقابل انفتاح أكبر فى أسواق الولايات المتحدة . وفى الكساد التالى ، يمكن أن يكون هناك خطر أكبر بصورة هائلة فى أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات عدوانية لإغلاق أسواقها أمام الأجانب ، مما يؤدى إلى عكس اتجاه السياسة التجارية لأمريكا بعد الحرب .

إننا لا نقدم حلاً شافية للمشاكل الاقتصادية التي أثارت الهلع من العولمة . وفي ١٩٩٣ ، طرح اثنان من مؤلفي هذا الكتاب (بيرتس وليتان) مجموعة من المقترحات الرامية لتحقيق تحسن كبير في كل من النمو الاقتصادي والتوزيع المنصف لمنافع الازدهار^(٢) . وشملت مقترحاتهما عددا من المبادرات : إجراء خفض كبير في عجز الميزانية الاتحادية ، والذي سيساعد عن طريق تقليله لأسعار الفائدة ، على حفز الزيادة في الاستثمار الخاص ؛ ومضاعفة الائتمان الضريبي الاتحادى للبحوث والتنمية التي يقوم بها القطاع الخاص ؛ وإعادة المعاملة الضريبية السخية للمبالغ التي تنفقها الشركات على المصانع والمعدات ؛ واتخاذ تدابير لزيادة مستوى ، وتحسين الإنصاف في ، إنفاق القطاعين العام والخاص على تدريب العمال ؛ والقيام بمبادرات لتحرير القواعد التي تحكم التجارة والاستثمار الأجنبيين ، وكذلك وضع استراتيجية جديدة لتشجيع شركاء الولايات المتحدة التجاريين على تحرير قواعدهم . وقد تم الأخذ بأول هذه الاقتراحات ، ويتراءى حاليا في سياسة الميزانية الأمريكية . وكاستجابة لذلك ، قفز الاستثمار الخاص الأمريكي قفزة كبيرة ، كما توقعنا ، سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من إجمالي الناتج الأمريكي . كما نفذ بشكل ما زوج من المقترحات الأخرى ، بما في ذلك تحسين الائتمان الضريبي للبحوث والتطوير . وارتفع نمو الإنتاجية نوعا ما منذ ١٩٩٣ ، لكن عدم المساواة في الدخل لم ينخفض إلا بصورة طفيفة .

وقد اقترح واحد آخر من مؤلفي هذا الكتاب (شابيرو) ، من قبل ، حفز النمو طويل الأجل من خلال إجراء تغيير رئيسي في سياسات الضرائب والإنفاق التي تتبعها الحكومة الاتحادية : بإلغاء الدعم الضريبي والإنفاقي المتقدم لصناعات محددة على مراحل ، وتقليل القوة العاملة الاتحادية والتكاليف الإدارية ، وتحويل الموارد لتخفيض العجز والاستثمارات العامة الموجهة في التعليم والبنية الأساسية والبحوث والتطوير . كما قدم مقترحات لإصلاح النظام الضريبي وقيام الهيئات

(٢) بايلي ، بيرتس ، وليتان (١٩٩٣) .

العامّة بتوفير التعليم والتدريب على الوظائف . وقد تم الأخذ ببعض هذه الاقتراحات ، فى حين لم يتم الأخذ ببعض الآخر .

وقدم نقاد آخرون للآداء الاقتصادى الأمريكى مقترحات أكثر طموحا لتدعيم معدل النمو فى البلاد . فمن اليمين جاءت الدعوة لإجراء تخفيض كبير فى سعر ضريبة مكاسب رأس المال (والتي أذعنّت لها الإدارة) ، أو إجراء تحول طموح نحو ضريبة للدخل أو الاستهلاك بسعر موحد . وزعموا أن كلا النوعين من الإصلاحات ، سيساعد على إطلاق موجة من الاستثمار ونشاط منظمى المشروعات مما يؤدى إلى نمو شامل أسرع . ونحن لا نتشكك فى هذه الادعاءات فحسب ، بل نعتقد أن الإصلاح الضريبي وفق هذه الخطوط سيزيد سوءا مشكلة البلاد الاقتصادية الأخرى : زيادة عدم المساواة .

وفى الطرف الآخر من النطاق السياسى ، قدم الليبراليون مقترحات لتعزيز الإنفاق العام على التعليم والنقل والأنشطة العامة الأخرى التى قد تساعد الاقتصاد على النمو على نحو أسرع . ومع ذلك ، فإن إنفاق مزيد من الأموال دون إجراء إصلاح أساسى لطريقة استخدام النقود ، ربما لن يكون له سوى تأثير ضئيل على « ناتج » هذه الأنشطة العامة . ويتضمن الإصلاح الأساسى تحسين الحوافز المقدمة إلى التوفير الكفء والفعال لهذه الخدمات العامة . ويمكن تحقيق هذا مثلا ، بزيادة حوافز الطلاب على التعلم ، أو زيادة الرسوم على مستخدمى الطرق السريعة خلال فترات ذروة الاستخدام . والمشكلة الأساسية فى النهج الليبرالى هى أنه فى عصر الميزانيات المتوازنة ، يبدو من غير المحتمل أن يكون هناك أموال عامة إضافية كبيرة لجدول أعمال النمو . ولن يصبح المزيد من الموارد العامة متوافرا إلا إذا استطاع الزعماء السياسيون إقناع الأمريكيين بقبول زيادة الضرائب ، وهو احتمال لا يبدو مرجحا فى ١٩٩٨ .

ولا يبدو أن زعماء أى من الحزبين مستعدون للقيام بخطوات كبيرة لعلاج مشكلة عدم المساواة المتزايدة . ولا ريب أن هذه القضية قد ولدت موجة جديدة من الاهتمام فى النوازل الأكاديمية . فقد اقترح إدmond فيليس ، من جامعة كولومبيا ، أن تبدأ الحكومة الاتحادية برنامجا ضخما لدعم أجور

العمال الملتصقة بقاع سلم الأجور^(٣) . وقال إن هذا سيدعم بصورة فعالة الأجر الصافى للعمال المدعومين ، وسيرفعه إلى ٨ دولارات فى الساعة ، فى حين يترك تكاليف الأجور التى يتحملها أرباب الأعمال دون تغيير أو حتى يخفضها . وهذا الدعم لابد أن يحفز نمو العمالة ، ويقلل فى الوقت نفسه عدم المساواة فى الأجر الصافى . ويقترح بروس أكرمان ، وأن أستوت ، من مدرسة بيل للقانون ، خطة أكثر جرأة حتى من ذلك لتوفير فرصة متكافئة^(٤) ، تقدم لجميع الشبان « حصة » نقدية من المجتمع الأمريكى يبلغ حدها الأدنى ٨٠ ألف دولار . ويستطيع الوافدون الجدد لسوق العمل أن يستثمروا حصصهم هذه فى الحصول على مزيد من التعليم ، والتدريب المتخصص ، وإقامة مشروعات أعمال جديدة ، أو أى نشاط من طائفة عريضة من الأنشطة الأخرى . ولا شك أن هذه الخطة ستحقق تكافؤ الفرص الأولى فى أمريكا ، وإن كان بتكلفة عامة ضخمة خلال العقود العديدة التالية . وفى إطار المناخ السياسى الراهن ، لا يمكن تنفيذ لا اقتراح فيلبس ، ولا اقتراح أكرمان - أستوت من الناحية السياسية . ولكن مثل هذا النوع من الاهتمام الأكاديمى قد يرسى الأساس الفكرى لوضع حلول مقبولة سياسيا فى نهاية الأمر .

إن طموحاتنا فى هذا الكتاب أضيق نطاقا . إن المشكلتين المستمرتين المتعلقتين بالنمو البطيء ، وتزايد عدم المساواة ، كلتيهما قضيتان عامتان خطيرتان ، وأى حلول لهما تتجاوز نطاق هذا المؤلف . وبدلا من ذلك ، فإننا نقدم فى هذا الفصل الختامى اقتراحات لعلاج الاختلالات الاقتصادية التى يعانىها العمال والشركات نتيجة للتجارة المحررة . لقد سلم الاقتصاديون منذ زمن طويل بأنه فى حين أن التجارة الحرة تخلع على الاقتصاد بأسره منافع صافية ، فإنها تلحق الضرر أيضا بعمال معينين وشركات معينة ، والذين يعانون من خسائر اقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة التى تخلقها التجارة المحررة . وهناك علاج نمطى للآثار الاقتصادية الناجمة عن التجارة الحرة هو المطالبة بأن يتقاسم الفائزون بعض مكاسبهم

(٣) فيلبس (١٩٩٧) .

(٤) أكرمان وأستوت (١٩٩٨) .

مع الخاسرين خلال شكل ما من التعويض . ونحن نأخذ هذا بجدية باعتباره متطلبا سياسيا والتزاما أخلاقيا .

علاج الاختلال من كل المصادر

من المفيد أن نبدأ باستعراض مختصر للسياسات الحكومية الراهنة لحماية العمال من الخسائر الاقتصادية مهما كان سببها ، سواء كان متصلا بالتجارة أم لا . إن التجارة مجرد مصدر من مصادر كثيرة للتغيير في اقتصاد دينامي . وقد لاحظ الاقتصادى جوزيف شومبيتر أن الرأسمالية الصحية تخلق بيئة من « التدمير الخلاق » ، فالأسواق الرأسمالية تعمل من خلال استبدال الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الجديدة والأفضل بالقديم منها . وتستفيد الغالبية العظمى من المستهلكين والمنتجين في النهاية من هذه العملية ، وتتكيف الغالبية الساحقة معها بطريقة ما . لكن قلة من العمال والمنتجين تعاني من خسائر ضخمة ودائمة على امتداد الطريق .

وقد وضعت الحكومات تشكيلة متنوعة من برامج شبكات الأمان لمساعدة العمال على التغلب على انعدام الأمان الحتمي في مناخ التدمير الخلاق . وهذه البرامج لا تحمي الأفراد من أسوأ الآثار الجانبية للتغيير فحسب ، وإنما تساعد أيضا في تقليل تفاوت الدخل الذى يحدث . وفى اقتصاد يعمل بسهولة ويسر . ونعتقد أنه يمكن تحسين برامج شبكات الأمان الأمريكية لتقليل عدم الأمان الذى يواجهه العمال فى الاقتصاد العالمى الجديد . وفى الوقت نفسه ، يمكن أن تخفف بعض التغييرات التى نقترحها من أوجه التفاوت الواسعة فى الدخل فى الولايات المتحدة .

ومن وجهة نظر العمال والعاملات ، فإن التأمين ضد البطالة من أهم عناصر شبكة الأمان . لقد أقيم نظام التأمين ضد البطالة فى الولايات المتحدة كجزء من مرسوم الضمان الاجتماعى الذى شرع خلال الكساد الكبير . واكتسب البرنامج شكله ونطاقه الحاليين بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . ويقوم النظام بوظيفتين حاسمتين ، فهو يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا نتيجة للتسريح ، وبمساعده العمال عاطلين على الحفاظ على الاستهلاك فى أوقات الشدة ، يوفر أيضا للاقتصاد حافزا يلقى ترحيبا عندما تكون البطالة الشاملة عالية .

ولكل من الولايات الخمسين برنامج البطالة الخاص بها ، والتي تغطي
معا أكثر من ٩٧ في المائة من العاملين بأجر ومرتب . ولبرنامج جميع
الولايات عدة سمات مهمة مشتركة . فالعمال يصبحون مؤهلين للحصول
على منافع البطالة بالعمل لحد أدنى من الزمن ، في وظائف يغطيها النظام .
وعندما يتم تسريح العمال ، يقدمون طلبا للحصول على منافع أسبوعية يمكن
أن تستمر حتى نحو ستة أشهر أو حتى يعاد استخدامهم ، أيهما يحدث أولا .
وبالنسبة للعمال الذين يحصلون على الأجر المتوسط أو دون المتوسط ، فإن
المنافع الأسبوعية تحل محل نحو نصف الأجور الضائعة . ونظرا لأن
الولايات تضع حدا أقصى للمنافع الأسبوعية ، فإن العمال ذوي الأجور
المرتفعة لا يحصلون على مثل هذه النسبة المئوية العالية من أجورهم
الضائعة . وكان متوسط شيك البطالة في ١٩٩٦ يبلغ نحو ١٩٠ دولارا في
الأسبوع . وتقدم الولايات التي توجد بها معدلات مرتفعة بصورة خاصة
من البطالة منافع ممتدة ، قد تضيف ما يصل إلى ثلاثة أشهر إلى الأشهر
الستة من المنافع المتاحة عادة . وعندما يكون معدل البطالة القومي
مرتفعا ، يرخص الكونجرس أحيانا بتمديد أكبر للمنافع ، مما قد يضيف من
شهرين إلى أربعة أشهر لمدة الاستحقاق . وبصفة عامة ، فإن العمال الذين
يتعطلون مدة تزيد على ستة أشهر يمكنهم طلب طوابع الأغذية أو منافع
المساعدة العامة ، لكن استحقاق هذه المنافع مقيد باختبارات صارمة تتعلق
بالدخل والأصول .

وعلى الرغم من أن معظم الأمريكيين ينفقون على أن التأمين ضد
البطالة جزء أساسي من شبكة الأمان ، فإن كثيرين يعترفون أيضا بأن
البرنامج يخلق بعض مشاكل الحوافز الخطيرة بالنسبة للعمال العاطلين .
فنظرا لأن شيكات البطالة تحل محل نسبة كبيرة من الإيراد الضائع نتيجة
للبطالة ، فإنها تقلل الضغط على العامل لقبول وظيفة أخرى . ويمكن أن
يكون هذا شيئا طيبا إذا كان يكفل للعامل ترف رفض عروض الوظائف
السيدة والاستمرار في البحث عن آفاق أفضل . لكن الشيكات الأسبوعية
تخلق حوافز سلبية ، عندما تتيح للعمال التوقف عن البحث الجاد عن وظيفة
جديدة ، أو تشجعهم على رفض عروض جيدة للوظائف . وفي كلتا
الحالتين ، يضطر دافعو الضرائب للاستمرار في دفع منافع البطالة
للعامل ، حتى لو لم ينهمك العامل بطريقة مثمرة وجادة في البحث عن
١٧٠

وظيفة . إن نظام التأمين ضد البطالة ينتهى بدعم إجازة يقوم بها العامل العاطل ، بدلا من أن يشجعه على إيجاد وظيفة بسرعة أو التنازل بقبول أفضل وظيفة ممكنة . وفي مناقشتنا لبرامج التعويض للعمال المتأثرين بالتجارة ، اقترحنا تمديدا كبيرا لتأمين البطالة يقلل كثيرا الحوافز السلبية للبرنامج .

وتقدم برامج الحكومة للتعليم والتدريب خط دفاع ثانيا لبعض العمال الذين سرحوا من وظائفهم . ويستطيع العمال العاطلون المسجلون في هذه البرامج أن يحسنوا مؤهلاتهم الوظيفية ، مما يجعل من الأسهل عليهم العثور على وظائف جديدة - ربما وظائف أفضل من تلك التي فقدوها . وقد وضعت الحكومة الاتحادية عددا من البرامج لتمويل تدريب العمال ، رغم أن معظم الأموال خصص للعمال ذوي الدخل المنخفض أو العمال في مجموعات مستهدفة ، بما في ذلك السكان الذين تستهدفهم برامج الرعاية الاجتماعية . وبالمقارنة بعشرات الملايين من العمال الذين يفقدون وظائفهم في كل عام ، فإن هذه البرامج متواضعة تماما في حجمها . فقد بلغ إنفاق وزارة العمل الأمريكية على برامج التدريب ٥,٢ مليار دولار فحسب في ١٩٩٧ ، أو تقريبا خمس الأموال المنفقة على التأمين ضد البطالة . وتم تكريس نحو ١,٣ مليار دولار من أموال التدريب لتوفير المساعدة للعمال ذوي الخبرة الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لإغلاق المصانع أو التسريح الجماعي . وهدف هذا الإنفاق هو مساعدة الولايات والمجتمعات المحلية لتقديم مساعدة في البحث عن عمل ، والتدريب ، وتسهيل إعادة التوطين للعمال المسرحين . ولكن نحو نصف مليون عامل فقط اشتركوا في برنامج العمال المسرحين في ١٩٩٧ .

ولا تقتصر مساعدة الحكومة على برامج إعادة تدريب العمال . إذ تقدم الولايات والحكومات المحلية مساعدة كبيرة للطلاب الذين يلتحقون بكليات عامة لمدة عامين أو أربعة أعوام . وتقدم هذه المساعدة بصورة مباشرة من خلال المنح الدراسية ، وبصورة غير مباشرة من خلال دعم التشغيل المقدم إلى الكليات العامة . وبالإضافة لذلك ، تقدم الحكومة الاتحادية قروضا مدعومة للطلاب في الكليات ، وكذلك للمشاركين في برامج لتدريب الملاك ، وتقدم منحا للتدريب والتعليم للطلاب الذين ينتمون لأسر منخفضة

الدخل . وقد خصص الكونجرس نحو ١٢ مليار دولار لقروض ومنح الطلاب الاتحادية في ١٩٩٧ . ورغم أن هذه الأموال متاحة للذين فقدوا وظائفهم نتيجة للتغيير الاقتصادي ، فإن معظم الأموال يستخدمه خريجو المدارس الثانوية حديثا ، والشبان الذين لم يبدأ بعد مستقبلهم الوظيفي . ويعتقد معظم العمال الأكبر سنا بحق أنهم قد جمعوا بالفعل المهارة والخبرة الوظيفية الكافية لتقوية مركزهم في سوق العمل . وعندما يفقدون وظائفهم ، قد يحتاجون لبعض من إعادة التدريب ، لكن معظم العمال فوق سن الثلاثين يحجمون عن بدء دورة دراسة جامعية تستغرق عدة سنوات . وبالنسبة لمعظم العمال البالغين العاطلين ، لا يبدو الدعم الحكومي لإعادة التدريب أو التعليم الجامعي جذابا بصفة خاصة .

وهناك عنصر آخر لشبكة الأمان مهم للعمال ذوي الأجر المنخفض ، هو « ائتمان ضريبة الدخل المكتسب » . والائتمان هو خصم ضريبي قابل للرد يدفع مباشرة للأسر ذات الإيراد المنخفض . وهو يوفر ما يصل إلى ٣٥٥٦ دولارا سنويا للعمال ذوي الأجر المنخفض الذين يعملون طفلين أو أكثر ، ومبالغ أقل للعمال بلا أطفال والذين يعملون طفلا واحدا . والائتمان الضريبي هو في الأساس تكملة للإيراد لزيادة أجور عائلي الأسر الذين يحصلون على أجر منخفض . وهو لا يتاح للأسر منخفضة الدخل ، إلا إذا كان فيها عضو واحد على الأقل يكسب أجرا ، وهو يزيد بزيادة إيراد العائل ، إلى حد معين . وبالنسبة للعائل الذي لديه طفل واحد ، يرتفع الائتمان بمقدار ٣٤ ، دولار لكل دولار في الأجر الإضافي ، حتى يصل إلى حد سنوي للأجر يبلغ ٦٣٣٠ دولارا . وبالنسبة للعائل الذي لديه طفلان أو أكثر ، يرتفع الائتمان إلى ٤ ، دولار مقابل كل دولار من الإيراد الإضافي ، حتى حد سنوي مقداره ٨٨٩٠ دولارا . ومن ثم ، فإن الحد الأقصى للائتمان هو ٢١٥٢ دولارا للأسرة ذات الطفل الواحد ، و ٣٥٥٦ دولارا للأسرة التي لديها طفلان أو أكثر . ويتم إلغاء الائتمان تدريجيا بمجرد زيادة الإيراد السنوي للعائل على ١١٦١٠ دولارا^(٥) .

(٥) هذه المبالغ بالدولار كانت سارية في ١٩٩٦ . ويتم تصحيح حدود الإيراد ومبالغ الإنفاق كل سنة ، حسب التضخم .

وعلى خلاف معظم برامج المعونة الحكومية للأسر منخفضة الدخل ، فإن برنامج « ائتمان ضريبة الدخل المكتسب » يخلق حافزا كبيرا على العمل ، على الأقل بالنسبة للعائل المحتمل الذى لم يكن يعمل أصلا أو الذى لا يعمل سوى بضع ساعات قليلة . ويستطيع العمال الذين يفقدون وظائف جيدة الأجر ويضطرون إلى قبول وظائف ضعيفة الأجر ، الحصول على منافع كبيرة بموجب الائتمان . فعلى سبيل المثال ، فإن عاملا أعزب يتم تسريحه من وظيفة أجرها ٢٥ ألف دولار سنويا ويضطر لقبول وظيفة أجرها ١٣ ألف دولار ، يحصل على ائتمان يبلغ نحو ١٩٠٠ دولار إذا كان لديه طفل واحد ، أو ٣٣٠٠ دولار إذا كان لديه طفلان أو أكثر . ويستمر هذا الائتمان ما دام أجر العامل بقى عند ١٣ ألف دولار . وبذلك يعوض الائتمان جزءا من الخسارة فى الإيراد التى يتعين على العامل قبولها عندما يتولى وظيفة جديدة .

وتغذى شبكة الأمان الاجتماعية المخصصة للأسر فى سن العمل أقوى كثيرا إذا كفلت للعمال ومن يعولونهم منافع التأمين الصحى . وعلى النقيض من حكومات البلدان الصناعية الأخرى ، لا تقدم الحكومة الأمريكية التأمين الصحى للعمال ومن يعولونهم ، ولا تطالب أرباب الأعمال بذلك . وفى ١٩٩٦ ، لم يكن نحو ٤٢ مليون أمريكى - أكثر من واحد من كل سبعة - مشمولين بخطة عامة ، أو خاصة ، للتأمين الصحى خلال أى جزء من السنة^(١) . وفى حين أن معظم غير المؤمن عليهم كانوا من العمال ومن يعولونهم ، فإن كثيرين من العاطلين يفتقرون إلى التأمين هم أيضا - وقد فقد كثيرون منهم تأمينهم الصحى مع فقدانهم لوظائفهم الأخيرة . ويتوافر لمعظم الأمريكيين غير المؤمن عليهم بعض فرص الحصول على الرعاية الطبية قليلة التكلفة أو المجانية فى حالات الطوارئ ، من خلال المستشفيات العامة ، والرعاية الخيرية فى المستشفيات الخاصة ، أو عيادات الصحة العامة . ومع ذلك ، فإن الافتقار إلى تغطية التأمين الصحى يحذ من اختيار الناس للأطباء والمستشفيات ، ويشيهم عن الحصول على الرعاية المفيدة . ويسلم عمال كثيرون بأنهم عندما يفقدون وظائفهم ،

(١) بنفيلد (١٩٩٧ ، ص ١) .

قد يفقدون في نهاية المطاف فرص الحصول على تأمين صحي يطبقون تكاليفه ، حتى إذا وجدوا وظيفة أخرى . ونشك في أن قدرا كبيرا من قلق الأمريكيين من فقد وظائفهم ، ينبع من خوفهم من أنهم قد يفقدون التغطية الصحية الأساسية على نحو دائم .

وقد فشلت إدارة كلينتون في محاولتها لكفالة نظام قومي يقدم تغطية التأمين الصحي الشاملة والكاملة . ونحن لا نزعم أننا نعرف ما هي الخطة البديلة التي ستحتل بئنايد شعبي أوسع نطاقا . قد يوافق الناخبون على فكرة تغطية التأمين الشاملة ، لكن قلة ممن يحظون بالفعل بتغطية جيدة هم الذين يمكن إقناعهم بدفع أقساط أو ضرائب أعلى لضمان أن تتوافر لباقي السكان فرصة الحصول على تأمين جيد . وقد وجد المشرعون على نطاق الولايات ، وعلى النطاق الاتحادي ، أن الناخبين أكثر استعدادا للدفع من أجل إيفاق عام أكبر مكرس لتحسين التغطية الصحية للأطفال . وقد أنفقت الأموال العامة لتزويد الأطفال بالتغطية بعدة طرق . وعن طريق الدعم الاتحادي المشجع والسخي ، تم تشجيع حكومات الولايات على تقديم تأمين صحي مجاني بموجب برامج المعونة الطبية لنسبة أكبر من أطفال الأسر منخفضة الدخل . وقامت الولايات بمبادرة ذاتية منها ، بوضع برامج للتأمين الصحي المدعوم للعمال ذوي الأجور المنخفضة ومن يعملونهم من الأطفال . وفي ١٩٩٧ ، قدم الكونجرس دعما إضافيا على المستوى الاتحادي لتشجيع كل الولايات على تقديم خطط مدعومة للأطفال ذوي الدخل المنخفض الذين لا تغطيهم برامج المعونة الطبية .

وفي حين أن هذه الخطوات ستزيد نسبة الأطفال الذين يشملهم التأمين ، فإنها لن تخفف قلق معظم العمال من إمكان فقد التأمين الصحي عندما يفقدون وظائفهم . إن توسيعا مفيدا لبرنامج التأمين ضد البطالة سيوفر الدعم العام للعاطلين ، حتى يستطيعوا الاستمرار في دفع مقابل التغطية التأمينية للثمانية عشر شهرا الأولى بعد فقد وظائفهم . وهناك بالفعل قانون اتحادي صادر في ١٩٨٥ يطالب أرباب الأعمال الذين يوفرون التأمين الصحي بأن يكفلوا للعمال المسرحين الاستمرار في التمتع بالتغطية الصحية لمدة ثمانية عشر شهرا على الأقل بعد إنهاء عملهم . ويعطي القانون لهؤلاء العمال السابقين الحق في الاحتفاظ ، على حسابهم الخاص ، بالتغطية

بموجب مشروع الصحة ، بتكلفة مماثلة لما كان سيتحمله العمال المسرحون لو كانوا لا يزالون أعضاء في مجموعة رب العمل . بيد أنه نظرا لأن قلة من أرباب الأعمال تستمر في دعم تكلفة اشتراك العمال بعد تسريحهم ، فإن القسط يكون عمليا أعلى ولا يستطيع كثيرون من العمال بدون عمل أن يتحملوا تكاليف استمرار التغطية .

ويمثل علاج جزئي لهذه المشكلة في دعم مدفوعات أقساط العمال المسرحين من الصندوق الاستثنائي الاتحادي للتأمين ضد البطالة^(٧) . فعلى سبيل المثال ، فإن العمال الذين يقل الدخل السنوي لأسرهم عن ٧٥ ألف دولار ، يمكن أن يكونوا مؤهلين للحصول على هذا الدعم لمدة تصل إلى ثمانية عشر شهرا ، ما داموا عاطلين أو لم تشملهم خطة للصحة تابعة لرب عمل آخر . ويمكن تغطية تكلفة هذا التأمين في الحماية من البطالة بتغيير ضريبة التأمين ضد البطالة الاتحادية . ولا يدفع أرباب الأعمال حاليا ضرائب البطالة إلا على الأجور النقدية التي يدفعونها للعمال . ولتمويل الدعم اللازم لاستمرار التغطية الصحية ، يمكن فرض ضرائب على اشتراكات أرباب الأعمال الذين يقدمون تأمينًا صحيا ، في خطط التأمين الصحي على مستخدميهم . أما أرباب الأعمال الذين لا يقدمون تأمينًا صحيا ، فلن يدفعوا أى ضرائب إضافية ، لكن عمالهم المسرحين لن يكونوا مستحقين للدعم المقدم من أجل التأمين الصحي في حالة التسريح . وفي حين أن هذه الخطة لا توفر غوثا للذين لا تشملهم خطط أرباب الأعمال الصحية ، فإنها توفر قدرا إضافيا من الأمن لـ ٨٤ في المائة من العاملين كل الوقت ، و ٧٨ في المائة من العاملين جزءا من الوقت ، المؤمن عليهم بموجب خطة يشرف عليها رب العمل^(٨) .

التصدي للخلل الذي تسببه التجارة

في حين أن برامج شبكة الأمان الاجتماعية حاسمة لحماية كل العمال

(٧) امتنع روبرت شابيرو عن الاشتراك في التوصيات الخاصة بالمناقشة وبالنساسة المقدمة من وجهة النظر هذه في هذا الفصل .

(٨) بنفيلد (١٩٩٧ ، ص ٢) .

الذين يعانون من الخلل ، هناك سبب عملى لضرورة توفير مساعدة إضافية موجهة ، مرتبطة بالاضطرابات التى تستحدثها التجارة . وعلى النقيض من التغييرات فى الطلب الإجمالى ، والتكنولوجيا ، والممارسة الإدارية التى قد تتسبب فى فقد بعض العمال لوظائفهم ، فإن الاختلالات الناجمة عن التجارة هى أهداف أكثر وضوحا فى العادة ، ومن ثم فهى جذابة للتدخل السياسى . والواقع أن دستور الولايات المتحدة ميّز التجارة بمعاملة خاصة . ففى حين يحظر الدستور التدخل فى التجارة فيما بين الولايات ، فإنه يمنح الكونجرس بصراحة سلطة تنظيم التجارة الدولية . وهكذا ، فإن المشرعين الاتحاديّين معرضون لضغط سياسى كثيف من المجموعات التى قد تخسر من تغيير قوانين البلاد التجارية . وهكذا ، فإنه لأسباب سياسية محضة ، يصبح من الملائم تقديم معونة مؤقتة للعمال والشركات التى تتأثر سلبا بالتطورات التجارية . وعندما تصبح مثل هذه المعونة اتفاقيات تجارية جديدة ، فيمكنها أن تقلل المعارضة السياسية للتجارة الأكثر حرية . ومع ذلك ، فنحن نسلم بأنه ليس من المرجح أن تلغى حتى أكثر برامج التعويض سخاء مثل هذه المعارضة .

ويحتوى القانون الأمريكى بالفعل على حكمين لتخفيف الآثار المعاكسة للتجارة . وفى أحسن الأحوال ، كان تأثيرهما متواضعا فحسب فى مساعدة العمال والشركات التى أضررت من التجارة ، وفى التخفيف من المعارضة للتجارة الحرة . وكلاهما يمكن إدخال تحسينات كبيرة عليه .

مادة الشرط الوقائى

يساعد القانون الأمريكى الحالى الشركات (وعمالها) التى تضار من التجارة ، بالسماح للرئيس ، بناء على توصية مؤكدة من لجنة التجارة الدولية ، بأن يرخّص بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التى يتبين أنها تسبب « ضررا خطيرا » للصناعة المحلية . وهذه المادة مدرجة فى القسم ٢٠١ من مرسوم التجارة الصادر فى ١٩٧٤ (فى صورته المعدلة) ، وسمحت بها المادة ١٩ من « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) ، وتسمى الشرط الوقائى لأنها تعمل كصمام أمان ، بتقليل الضغط السياسى من أجل تحقيق حماية أبعد مدى حتى من ذلك . والواقع ، أن التغييرات التى أدخلت فى ١٩٧٤ على القسم ٢٠١ ساعدت

على إنشاء الكونجرس عن تقرير زيادة عبر الحدود في الرسوم الجمركية للولايات المتحدة^(٩) .

وإعانة مواجهة الواردات بموجب القسم ٢٠١ ، والمادة ١٩ من « الجات » لها عدة سمات متميزة . فأولا ، فإن الإعانة مؤقتة صراحة . ونتيجة لاتفاقية « جولة أوروغواي » ، في ١٩٩٤ ، تم تعديل القسم ٢٠١ للحد من الحماية من الواردات المقدمة لصناعة ما ، لمدة أربع سنوات فقط مبدئيا ، مع إمكانية المد لحد أقصى هو ثماني سنوات . ثانيا ، إن قرار الرئيس بمنح إعانة مواجهة الواردات بموجب القسم ٢٠١ هو قرار تقديرى . وهكذا ، تختلف إعانة القسم ٢٠١ عن رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازنة ، والتي تطبق بصورة آلية بمجرد التقدير الكمي لمبلغ الإغراق أو الدعم واتضح أنه سبب « ضرا ماديا » . ثالثا ، تطالب المادة ١٩ بأن تطبق البلدان حماية الشرط الوقائي بطريقة لا تتضمن تفرقة . ويعنى هذا أن أى رسوم جمركية أو حصص تفرض ، يجب أن تطبق على الواردات من جميع البلدان ، وليس من بلد واحد أو حفنة من البلدان التي كانت موضع تركيز شكاوى من صناعة محلية ما . وأخيرا ، فإن المادة ١٩ تطالب الأمم أيضا بأن تستخدم الشرط الوقائي لتقديم تعويض للبلدان التي يمكن أن تتأثر صادراتها بصورة معاكسة (على الرغم من أنه إذا دامت الحماية أقل من ثلاث سنوات ، لا يسمح للمصدرين بالحرمان مؤقتا من تنازلات بقيمة مساوية ، مما يقلل من تأثيرهم على التعويض المطلوب) .

ولهذه القيود على معونة الشرط الوقائي تأثير صحى ، بالتقليل لأدنى حد من الضرر الذى توقعه الحماية المؤقتة بالمستهلكين . بيد أنه لهذا السبب ، فإن القيود توفر للصناعات المنافسة للواردات ، حوافز قوية لإيجاد أساليب أخرى أكثر ضمانا ودواما للحصول على الحماية . وهناك بديل مفضل يسمى على نحو مضلل « اتفاقية الامتناع الطوعى » . وبموجب مثل هذه الاتفاقية ، فإن البلد المستورد يفرض بصورة فعالة قيود تصدير معينة على شريك تجارى من خلال اتفاق « طوعى » متبادل . وقد دخلت الولايات المتحدة فى تشكيلة متنوعة من هذه الاتفاقيات على مر السنين .

(٩) لورانس وليتان (١٩٨٦ ، ص ٢٥) .

وغطت هذه الاتفاقيات صادرات البلدان الأخرى من طائفة واسعة من المنتجات ، بما فى ذلك الملابس والمنسوجات ، والسيارات ، والكتب ، ومنتجات الألبان ، واللحوم ، والفول السوداني ، والسكر ، والصلب . وباعتبارها اتفاقيات « طوعية » ، فإنها تسمح للبلدان بالتخلص من عدم التفرقة ومتطلبات التعويض الواردة فى المادة ١٩ . وعلى الأقل فى حالة الاتفاقيات التى تفاوضت الولايات المتحدة بشأنها ، فإن اتفاقيات الامتناع الطوعى قد وفرت حماية أطول أجلا مما ورد فى القسم ٢٠١ (١٠) . ولإحباط استخدام اتفاقيات الامتناع الطوعى ، تقصر اتفاقية « جولة أورجواى » فرصة استخدام أى بلد لمثل هذه الاتفاقيات على اتفاقية واحدة حتى ١٩٩٩ ، وبعدها يتم حظرها .

ويتوقف نجاح تعديلات « جولة أورجواى » فى إحالة الشكاوى بشأن الواردات إلى الأحكام المؤقتة فى القسم ٢٠١ ، إلى حد كبير ، على مدى استخدام الصناعات المحلية لعلاجات رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازنة المسموح بها بمقتضى القانون الأمريكى و« الجات » . وكما أبرزنا ، فإن المعونة بموجب هذه الأحكام تقدم بصورة آلية ، وتتوافر بمقتضى معيار (« الضرر المادى ») الذى يسهل الوفاء به عن ذلك المطلوب بمقتضى القسم ٢٠١ (« الضرر الخطير ») . وبالإضافة لذلك ، وكما ناقشنا فى الفصل الخامس ، فإن قوانين مكافحة الإغراق تعاقب السلوك التسعيرى للبائعين الأجانب ، والذى يعد قانونيا بالنسبة لمنافسيهم المحليين . ويفسر هذا بلا شك الشعبية المتزايدة لاتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق على الطراز الأمريكى فى البلاد الأخرى .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، يجب أن يتمثل هدف أساسى للمفاوضات التجارية مستقبلا ، فى أن تقدم إصلاح - أو حتى إلغاء - قوانين مكافحة الإغراق الخاطئة الخاصة بها ، لتلك البلدان التى تحافظ على سياسات ملائمة للمنافسة ؛ أى سياسات تضمن عدم تشويه أسواقها الداخلية بصورة مصطنعة بالإحجام الانعزالي عن التجارة ، والذى قد يكون مدمرا بالنسبة

(١٠) لورانس وليتان (١٩٨٦ ، ص ٤٩) .

للمنافسين الأجانب مثل الحواجز الرسمية التي تفرضها الحكومات^(١١) . وفي المقابل ، ستوافق هذه البلدان على إلغاء أو إصلاح قوانينها لمكافحة الإغراق بنفس الطريقة . ومن الواضح أن البلدان الأولى المرشحة لمثل هذه « المساومة الكبرى » تشمل أعضاء المجموعة الأوروبية ، التي رسخت تقاليد إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار بصورة نشيطة . وبمجرد الوصول لمثل هذه الاتفاقية ، يمكنها أن توفر حافزا قويا للبلدان الأخرى على الارتقاء بسياساتها التنافسية وأنشطة الإنفاذ فيها . ومن جانبها ، ستحسن الولايات المتحدة عدالة قوانينها ، في حين تظفر للمصدرين الأمريكيين بفرص وصول للأسواق الأجنبية . وبالإضافة لذلك ، فإنه بتقليل فرص الوصول إلى علاجات مكافحة الإغراق والإقلال من جاذبيتها ، فإن الترتيبات من هذا النمط ستخلق الطريق الأشد جاذبية بالنسبة للشركات المحلية في تجاهل أحكام الحماية المؤقتة للواردات المدرجة في القسم ٢٠١ (١٢) .

مساعدة التصحيح التجارى

هناك آلية أخرى لتخفيف آلام الاختلال الذى تستحثه التجارة بموجب القانون الأمريكى الراهن ، هي « مساعدة التصحيح التجارى » . ويقدم هذا

(١١) يتمثل إصلاح مفيد لأحكام مكافحة الإغراق الجارية فى تغيير القواعد التى تحكم التسعير ، بأقل من التكلفة ، مثلما تطبق على البلدان التى يُقضى بأنها تتبع سياسات ملائمة للمنافسة . ويجب أن تتلقى القواعد الجديدة مع معايير تحديد ، التسعير النهاب ، بموجب قانون مكافحة الاحتكار الأمريكى . وتستخدم معايير ، السعر النهاب ، التكاليف المتغيرة ، وليس المتوسطة ، كمقياس لتحديد السلوك المحظور . ويتمثل تحسين آخر فى قانون مكافحة الإغراق ، فى استبعاد إمكانية تحديد الإغراق كنتيجة لمجرد تحركات سعر الصرف .

(١٢) تتطلب اتفاقية جولة أورجواى « بإلغاء ، أو مراجعة أوامر فرض رسوم لمكافحة الإغراق أو للموازنة المنصوص عليها فى التشريعات لمدة خمس سنوات على الأقل ، بدءا من أواخر ١٩٩٨ . ومن الناحية النظرية ، فإن هذا سيجعل كثيرا من الأوامر مؤقتة ، ويجعلها تتفق مع المتطلبات المماثلة التى تحد من الحماية من الواردات بموجب الشرط الوقائى . بيد أنه يظل يتعين تبين كيف سيتم إلغاء كثير من أوامر مكافحة الإغراق الأمريكية عمليا بموجب عملية المراجعة .

البرنامج منافع نقدية ، وإعادة تدريب العمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة للتجارة . وهو يوفر مدفوعات ممتدة للتأمين ضد البطالة - إعانات إعادة التصحيح التجارى - بعد حد الشهور الستة من مدفوعات التأمين العادية ، كما يوفر مساعدة للبحث عن عمل ، وإعادة تدريب العمال ، ومصرفيات لإعادة التوطن . وقد أنشئت « مساعدة التصحيح التجارى » فى ١٩٦٢ ، ونقحت أخيرا كجزء من مرسوم التجارة الصادر فى ١٩٨٨ . فأول مرة ، جعل إصلاح ١٩٨٨ ، المنافع النقدية الأسبوعية مشروطة بتسجيل العمال المؤهلين للحصول عليها فى برنامج تدريب أو استكمال التدريب . ومنذ ١٩٧٤ ، تم منح نحو مليونى عامل شهادات باعتبارهم مستحقين لمنافع « مساعدة التصحيح التجارى » (انظر الجدول ٧ - ١) . بيد أنه لا يحصل جميع هؤلاء العمال على المساعدة عمليا ، لأن كثيرين منهم يجدون وظائف قبل أن يصبحوا مستحقين للحصول على المنافع بموجب البرنامج .

وفى حين أننا نقرّ أهداف برنامج مساعدة التصحيح التجارى الراهن ، فإننا نعتقد أن تصميمها معيب بصورة خطيرة . فالبرنامج يقدم تعويضا ماديا قليلا للعمال الذين أثرت عليهم التجارة بصورة سلبية . وتقدم معونة نقدية بطريقة تبطئ من التصحيح لمواجهة الخلل الذى تستحدثه التجارة ، بدلا من أن تعجل به . ويقدم البرنامج مساعدة غير نقدية فى شكل ليس جذابا بصفة خاصة أو مفيدا لمعظم العمال الكبار . ولا غرو أن كان للبرنامج أثر ضئيل فى تقليل معارضة العمال الضاربة للتجارة الأكثر حرية .

وهناك عيب هيكلى رئيسى فى مساعدة التصحيح التجارى ، يكمن فى تقديمها مدفوعات نقدية . فالبرنامج يقدم إعانات نقدية أسبوعية ، هى تمديد لمنافع التأمين العادى ضد البطالة . والمنافع الأسبوعية التى لها نفس القيمة ، مثل تعويض البطالة العادى ، تستحق الدفع عندما يستنفد العامل المنافع العادية ، ويمكن أن تدوم لمدة سنة . وهكذا ، فإن المنافع النقدية فى تأمين البطالة العادى وإعانة إعادة التصحيح التجارى معا ، يمكن أن تمتد لمدة ثمانية عشر شهرا . ومثلما أوضحنا بالفعل ، فإن لدى العمال الذين يحصلون على تعويض البطالة حافزا لتأخير العثور على عمل ، أحيانا حتى تستنفد أهليتهم للحصول على المنافع . وكلما طال تأخير العثور على

الجدول (٧ - ١) : العمال الصادر لهم شهادة باستحقاق مساعدة
التصحيح التجارى منذ عام ١٩٧٤ ، حسب الصناعة

الصناعة	العدد
معدات السيارات	٨٠٣٠٠٠
الملابس	٤٥٧٠٠٠
المعادن الأولية	٢١٨٠٠٠
المعدات الكهربائية	٢٠٦٠٠٠
النفط والغاز	١٦١٠٠٠
الجلود	١٣٤٠٠٠
منتجات المعادن المصنوعة	٦٢٠٠٠

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية (١٩٩٦) .

وظيفة ، زادت شيكات البطالة وإعانة إعادة التصحيح التجارى التى يحصلون عليها . ويخلص كثير من المحللين الذين درسوا تأثير فترات البطالة المطولة على فرص العمال فى إعادة التوظيف ، إلى أن أرباب الأعمال يخصصون من مؤهلات المتقدم للوظيفة قدرا أكبر كلما طالبت فترة بطالته . وإذ توفر مساعدة التصحيح التجارى أسابيع إضافية لاستحقاق المنافع ، فإنها تزيد الحافز السلبي الموجود فعلا فى التأمين ضد البطالة . وهكذا ، فإن المدفوعات النقدية تبطئ من تصحيح العامل بدلا من أن تعجل به .

وهناك عيب ثان يكمن فى إصلاح ١٩٨٨ الذى طالب العمال المستحقين للمنافع النقدية لإعانة إعادة التصحيح التجارى بالتسجيل فى برنامج للتدريب ، أو بأن يكونوا قد استكملوا التدريب . ويبدو هدف هذا التعديل معقولا : لأن الكونجرس عندما اشترط اكتساب مهارات جديدة مقابل المنافع النقدية ، شجع العمال المسرحين بسبب التجارة على الحصول على تدريب . ومن الناحية النظرية ، فإن التدريب يمكن أن يقلل خسائر الأجور التى يعانى منها هؤلاء العمال عادة عندما يعاد توظيفهم . وفى التطبيق ، لا يجد الاقتصاديون أدلة كثيرة على أن التدريب الذى ترعاه

الحكومة قد عوض خسائر الأجور التي يعانيها العمال المسرحون بسبب التجارة . وفي أشمل دراسة حول الموضوع ، يخلص بول ديكر ووالتر كورسون إلى أن التدريب الذي تموله مساعدة التصحيح التجارى يفشل فى إحداث تأثير إيجابى على الإيراد ، على الأقل خلال السنوات الثلاث الأولى بعد حدوث التسريح من العمل^(١٣) . وتشير هذه النتائج إلى أن الشك الذى يشعر به كثيرون من العمال المسرحين عن منافع التعليم الإضافى أو التدريب الدراسى ، له ما يبرره تماما . وفى ضوء هذه الحقيقة ، فإن قيمة التدريب الرسمى الذى تعد به مساعدة التصحيح التجارى ، لابد أن تبدو ضئيلة للعمال المسرح بسبب التجارة أو الذى يواجه تسريحا وشيكا من الوظيفة^(١٤)

وهناك عيب كبير ثالث لبرنامج مساعدة التصحيح التجارى ، هو أنه يفشل فى تعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن أهم عنصر فى خسارتهم الاقتصادية : انخفاض الإيراد الذى يعانى منه كثيرون عندما يتولون وظيفة جديدة . وقد وجد الاقتصاديون أنه عند تسريح عمال ذوى خبرة من وظائف شغلها طويلا ، فإن خسائرهم النهائية فى الإيراد قد تصل إلى ٢٥ فى المائة من أجورهم السابق . ولا يواجه العمال الأصغر سنا ، والعمال الذين شغلوا وظائفهم مددا أقل ، والعمال فى الصناعات منخفضة الأجور (مثل الأحذية والملابس) خسائر فى الأجور بهذا الحجم ، أساسا لأن أجورهم قبل التسريح لم تكن لتتخفض بهذا القدر . بيد أنه بالنسبة للعمال المسرحين الذين كانوا يحصلون على إيراد متوسط أو فوق المتوسط ، فإن

(١٣) ديكر و كورسون (١٩٩٥) . وقد توصل استعراض سابق وأوسع للأدلة عن تدريب العمال المسرحين لنفس النتيجة ، انظر لاي (١٩٩١) .

(١٤) تدفع مساعدة التصحيح التجارى أيضا مساعدة خاصة للبحث عن وظيفة للعمال المسرحين بسبب التجارة . وهناك أدلة أقوى على أن هذا النوع من المعونة يمكن أن تكون له فائدة ملموسة للعمال المسرحين ذوى الخبرة الكبيرة بالوظيفة . ويمكن أن تعجل برامج البحث عن وظائف المصممة جيدا بإعادة التوظيف ، خاصة بين العمال الذين لم يحاولوا إيجاد وظيفة أخيرا . لاي (١٩٨٩) .

معظمهم يخسرون عادة نتيجة حصولهم على شيكات أسبوعية أقل ، وليس من التعرض للبطالة بعد تسريحهم مباشرة^(١٥) .

ويمكن علاج العيوب الخطيرة في مساعدة التصحيح التجارى بتحويل البرنامج إلى نظام للتأمين على الإيراد لمدة محددة^(١٦) . ويجب أن يوفر التأمين على الإيراد تكملة شهرية أو ربع سنوية للإيراد ، لتعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن نسبة من خسائر الأجر التى يعانون منها نتيجة للتسريح . وإذا أمن البرنامج العمال عن ٥٠ فى المائة من خسائر إيراداتهم ، مثلا ، فإن العامل المسرح الذى كان أجره السابق ٢٠٠٠ دولار شهريا واضطر لقبول وظيفة جديدة أجرها ألف دولار شهريا فقط ، يحصل على شيك شهرى قيمته ٥٠٠ دولار . ويمكن أن تكون نسبة الإحلال أو التعويض متساوية بالنسبة لكل العمال المستحقين ، أو يمكن أن تتغير حسب سن العامل ومدة توليه لوظيفته السابقة . وعلى أساس الإنصاف ، نرى أن هناك مبررا جيدا لتوفير تأمين أفضل للعمال الأكبر سنا . فهؤلاء العمال عادة يجدون أن العثور على وظيفة جديدة أصعب مما يجده العمال الشباب . كما يزداد احتمال إجبارهم على قبول تخفيض كبير ودائم فى أجر الساعة الذى يتقاضونه . بيد أنه يجب ألا يتوافر التأمين إلا للعمال الذين لديهم حد أدنى من مدة شغل الوظيفة (مثلا ، سنتان) لدى آخر رب عمل . ونحن لا نرى مبررا اقتصاديا ، أو مبررا يتعلق بالإنصاف ، لتقديم مدفوعات التعويض للمستخدمين الذين يعانون من الفصل بعد العمل لفترة وجيزة فقط لدى رب عمل ما .

وينبغى وضع حد أعلى للمبلغ الإجمالى من التعويض المقدم لعامل ما فى أى سنة ، لنقل ١٠ آلاف دولار مثلا . ويحول ذلك دون حصول العمال الذين يتلقون تعويضا مرتفعا ، على مدفوعات للتأمين مرتفعة بصورة غير عادية ؛ إذ يمكن افتراض أن العمال مرتفعى الأجور لديهم مدخرات

(١٥) انظر جاكوبسون ، لاولند ، وسوليفان (١٩٩٢ ، ١٩٩٣) .

(١٦) طالبا بتطبيق خطط للتأمين على الأجور فى كل مكان ، وإن كان بسمات مختلفة نوعا ما عن الخطة المعروضة هنا ، انظر لورانس وليتان (١٩٨٦) وبابلي ، بيرتس ، وليتان (١٩٩٣) .

يعتمدون عليها أكثر مما لدى العمال نوى الأجور المتوسطة أو دون المتوسطة . فعلى سبيل المثال ، فإنه بنسبة تعويض قدرها ٥٠ في المائة ، فإن العامل الذى كان يكسب من قبل ١٢٠ ألف دولار وأصبح يدفع له ٦٠ ألف دولار فحسب فى وظيفة جديدة ، سيتم تعويضه بحد أقصى يبلغ ١٠ آلاف دولار ، حيث إن هذا أقل من مبلغ الثلاثين ألف دولار الذى كان يستحق له فى غير ذلك .

وينبغى وضع حدود على المنافع المقدمة للعمال المسرحين الذين كانوا يعملون كل الوقت وأعيد توظيفهم فى وظائف جزء من الوقت . إن هدف تأمين الإيراد هو تعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن جزء من خسارة الأجر التى يعانون منها ، وليس دعم التخفيض فى ساعات عملهم الأسبوعية . ويتمثل أحد النهج فى قصر مدفوعات التعويض على العمال فى وظائف لكل الوقت ، أى فى وظائف تستمر خمس وثلاثين ساعة أسبوعيا على الأقل بصفة منتظمة . وهناك نهج آخر هو تقديم معدلات تعويض أقل بصورة حادة للعمال الذين يقبلون وظائف جزءا من الوقت .

وهناك عنصر حاسم فى خطتنا ، هو أن استكمالات الإيرادات يجب ألا تكون مستحقة الدفع إلى أن يعاد توظيف العامل ، وأن تتوقف خلال مدة محددة بعد حدوث التسريح (لنقل مثلا بعد سنتين) . والعمال الذين يجدون عملا جديدا فى فترة مبكرة من مدة العامين ، سيستحقون مدفوعات إجمالية أكبر من الذين يتأخرون فى قبول وظيفة جديدة^(١٧) . ويزود هذا العمال بحافز قوى للبحث بنشاط عن وظيفة جديدة وقبولها فور العثور عليها . ومن الأسباب الرئيسية لتأخير العمال الذين يعانون اختلالا فى البحث الجاد عن وظيفة ، هو فشلهم فى الإقرار بأن خسارة الوظيفة دائمة . وبتشجيع العمال على قبول هذه الحقيقة فورا ، فإن تأمينات الإيراد ستحت العمال على القيام بعمل بناء ليعاد توظيفهم بأسرع ما يمكن .

(١٧) يجب ألا يدفع تأمين الأجر إلا عندما يكون العامل لا يزال يشغل الوظيفة . وإذا حصل العامل المسرح على وظيفة جديدة ثم تركها أو فصل منها ، يجب أن تتوقف هذه المدفوعات . وعندما يعاد توظيف العامل مرة أخرى ، تستأنف المدفوعات ، ولكن تكون محدودة بفترة معينة للاستحقاق (مثلا ، سنتان) من تاريخ الفصل الأول .

ويتعين أن تتولى مكاتب التأمين ضد البطالة التابعة للولاية برنامج تأمين الإيراد الخاص بمساعدة التصحيح التجارى ، وتمول الحكومة الاتحادية مدفوعات المنافع والتكاليف الإدارية . وستتم مطالبة العمال بأن يقدموا كعب الشيك أو الإيصال ، أو دليلا وثائقيًا آخر من رب عملهم الحالى أو السابق لمكاتب البطالة بالولايات بصورة منتظمة ، بغية الحصول على مدفوعات فى حينها من التأمين ضد البطالة على أساس شهرى أو ربع سنوى . وتخضع معلومات كعوب إيصالات الأجر للتحقق ، باستخدام سجلات إيرادات الأفراد التى تحتفظ بها أنظمة التأمين ضد البطالة فى الولايات^(١٨) .

ولابد أن تكون ميزات تأمين الإيرادات على برنامج مساعدة التصحيح التجارى واضحة . فالتأمين على الإيرادات يوفر مساعدة ملموسة لنسبة أكبر من العمال الذين يعانون من التسريح الذى تستحثه التجارة . وهو يوفر تعويضا عن خسارة اقتصادية أكثر أهمية : التخفيض فى الأجور . وهو يوفر حوافز أفضل . وللحصول على أقصى حد من المنافع بموجب البرنامج ذى الهيكل ، يتم تشجيع العمال على إيجاد وظائف جديدة بسرعة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن إعانات إعادة التصحيح التجارى توفر للعمال المسرحين حافزا للتأخير فى العثور على وظيفة .

والمسألة الحاسمة هى ما إذا كان يتعين أم لا تقديم تأمين الإيراد لكل العمال المسرحين بسبب التجارة ، أو فقط للذين سرحوا بسبب اتفاقيات تجارية جديدة . إن برنامج مساعدة التصحيح التجارى الحالى يعوض كل العمال الذين يتم تسريحهم بسبب التجارة . وبصورة مبدئية على الأقل ، نعتقد أن تأمين الأجر ينبغي ألا يقدم إلا للعمال الذين يتأثرون باتفاقيات تجارية جديدة . فالتجارة لا تختلف عن التغيير التكنولوجى ، والتحولت فى أدواق المستهلكين ، أو تشكيلة متنوعة من مصادر الاختلال الأخرى التى تجعل العمال يعانون من خسارة اقتصادية . وتطلق خسائهم مدفوعات بمقتضى برنامج أو أكثر من برامج شبكات الأمان ذات الهدف

(١٨) يتم الإبلاغ عن إيرادات العمال فرادى مرة كل ربع سنة من قبل رب العمل المشمول بنظام التأمين ضد البطالة .

العام ، والتي تم إنشاؤها للتخفيف من محنة العمال العاطلين أو ذوى الأجور الضعيفة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اتفاقيات التجارة الجديدة تمثل إجراءات سياسية معينة ، ويمكن تحديدها ، تتخذها الحكومة الاتحادية التي توجد خاسرين ورابيين محددين جيدا . ومن العملى والإنسانى على حد سواء أن يساعد الراحون فى تعويض العمال الذين يعانون نتيجة حدوث تغيير فى السياسة .

ولذلك نقترح وضع برنامج للتأمين على الأجر محدد المدة لكل اتفاقية تجارية كبيرة تتطلب ترخيصا من الكونجرس ، أى لكل اتفاقية تتطلب تغييرا فى قانون الولايات المتحدة . وهكذا يجب أن يتضمن التشريع الناجم عن هذا ترخيصا فى الميزانية يوفر تأمينا على الإيرادات للعمال الذين سيتأثرون بصورة معاكسة بالاتفاقية الجديدة . وينبغى أن يحدد الكونجرس حجم الاختلال المتوقع من الاتفاقية وتكلفة توفير التأمين . ولأغراض الميزانية ، سيحدد هذه التكلفة مكتب الميزانية بالكونجرس ، أخذا فى الاعتبار عددا من المتغيرات : العدد المتوقع من العمال المسرحين ، نسبة التعويض المقترحة ، طول فترة التعويض لكل عامل مؤمن عليه ، وطول الوقت المتوقع حدوث التصحيح فيه (عادة أطول من فترة التعويض المقدمة للعمال فرادى) (١٩) .

لنتأمل مثلا لتقدير تكلفة تأمين الإيرادات . لنفترض أن الإدارة توصلت لاتفاقية تجارية تعجل بإلغاء الحصص على الواردات من المنسوجات . وأن المحللين فى مكتب الميزانية فى الكونجرس قدروا أن سدس الـ ٦٠٠ ألف عامل الذين يعملون حاليا فى المنسوجات سيتم تسريحهم بسبب الاتفاقية ، خلال فترة أربع سنوات . ويمكن توقع أن يعانى العمال المسرحون من خسارة متوسطة فى الأجر نسبتها ١٥ فى المائة من إيراداتهم السابقة ، أو إجمالى يبلغ تقريبا ٣٠٠٠ دولار لكل عامل سنويا .

(١٩) للتقليل لأننى حد لحافز العمال لتولى وظائف فى صناعات يحتمل أن تتأثر ، قبل اعتماد اتفاقية تجارية جديدة مباشرة ، يمكن قصر التعويض على الذين اشتغلوا فى الصناعات المتأثرة حداً أبنى من الوقت (سنتين مثلا) قبل اقتراح الكونجرس النهائى على الاتفاقية التجارية الجديدة .

(يعكس هذا المتوسط حقيقة أن بعض العمال لن يعانون من أى خسارة فى الأجر ، فى حين سيعانى البعض الآخر خسارة تزيد على ٣٠٠٠ دولار سنويا) . وبموجب هذه الافتراضات ، فإن برنامجا لتأمين الإيرادات يعوض عمال النسيج عن نصف خسارتهم فى الأجر خلال فترة عامين تلى تسريحهم من الوظائف ، سيتكلف ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار ، مع فترة إنفاق تمتد ست سنوات ، (أربع سنوات للعمال المسرحين من بدء الاتفاقية زائد سنتين إضافيتين لاستحقاق التأمين للعمال الذين يفقدون وظائفهم قرب نهاية فترة السنوات الأربع هذه) .

ومن المرجح أن يكون تقدير تكلفة برنامج لتأمين الأجور يصحب اتفاقية قطاعية (تحرير الحواجز على الواردات فقط فى عدد محدود من الصناعات) أسهل كثيرا من تقدير تكلفة برنامج متصل باتفاقية متعددة الأطراف (تؤثر عادة على عديد من القطاعات الصناعية المختلفة) . فعلى سبيل المثال ، فإن توسيع نطاق « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، لتشمل كل الدول فى نصف الكرة الغربى ، أو اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ ، سيؤثر عمليا على كل الصناعات التى تكون التجارة الدولية فيها ممكنة . وفى مقدور الكونجرس أن يحدد فى التشريع التجارى تلك الصناعات التى يستحق العمال المسرحون فيها تأمين الإيرادات ، مما يخفف كثيرا من العبء الذى يتحمله مكتب الميزانية فى الكونجرس فى استنباط تقديرات تكاليف التأمين .

ومن الطبيعى أن تؤدى قضية وضع الميزانية اللازمة إلى إثارة مسألة كيفية تمويل تأمين الأجر وحسابه وتسجيله لأغراض الميزانية . وفى حين أن هذا الموضوع قد يبدو ملفزا ، فإنه حاسم بالنسبة لتمويل البرامج الاتحادية التى يكون إجمالى الإنفاق فيها من سنة إلى سنة غير مؤكد . وبموجب إجراءات الميزانية المطبقة منذ ١٩٩٠ ، يتم تصنيف الإنفاق الاتحادى إما باعتباره « إلزاميا » (على سبيل المثال ، الضمان الاجتماعى والرعاية الطبية) أو « تقديرى » (على سبيل المثال ، المنح المقدمة لبناء مكاتب محلية) . وحيث إن من أهداف تأمين الأجر إحباط معارضة العمال السياسية للتجارة المحررة ، لا بد أن تتوافر لمن يحتمل تسريحهم نتيجة

اتفاقية تجارية الثقة في أن أى مساعدة موعودة ستنفذ في الواقع . والطريقة الوحيدة التي يعمل عليها لتحقيق هذا هي تقديم مدفوعات التأمين على الأجر كاستحقاق لكل العمال المؤهلين لذلك ، وتصنيف برنامج التأمين باعتباره إلزاميا .

وينبغي أن يتم تمويل برنامج الاستحقاق بدوره على أساس الأقساط ، بموجب قواعد الميزانية الراهنة . وإذا رخص الكونجرس لتأمين الإيرادات لفئة معينة من العمال ، فيجب أن « يدفع » النفقات المتوقعة ، إما بزيادة الضرائب أو بتقليل المخصصات في برامج الاستحقاق الأخرى . وفي تجربتنا ، أنه في أى سنة توجد أقساط عديدة محتملة يمكن أن تمول برنامجا لتأمين الأجور معتدل الحجم - بما في ذلك المدخرات في برامج الاستحقاق الحالية ، ناقصا التعديلات في قانون الضرائب ، وما إلى ذلك . وإذا تطلب الأمر تمويلا إضافيا ، فإننا نوصى بالحصول عليه بفرض زيادة طفيفة في ضريبة واسعة الوعاء للغاية ، مثل الضريبة على دخل الفرد أو ضريبة الشركات . إن المكاسب المتحققة من تحرير التجارة يتم توزيعها بصورة واسعة بين المستهلكين الأمريكيين ، وتوزع بصورة أضيق وغريبة بين المنتجين الأمريكيين . ومن ثم ، فليس من الرشيد كثيرا تمويل مدفوعات التعويض بزيادة الضرائب التي تقع على فئة ضيقة من دافعي الضرائب .

وحيث إن الكونجرس يحدد مسبقا الصناعات التي يمكن للعاملين فيها الحصول على تعويض تأمين الإيرادات ، فإن محددات الاستحقاق تكون أبسط منها في التعويضات بموجب برنامج مساعدة التصحيح التجاري ، والتي تتطلب تقديم شكاوى من العمال الذين يعتقدون أنهم سرحوا نتيجة للتجارة . ومع ذلك ، فإن وزير العمل يظل عليه أن يقرر ما إذا كان المتقدمون بطلبات للحصول على تأمين الأجور قد سرحوا بسبب الاتفاقية التجارية أو لمسبب ما آخر . ورغم أنه لن يكون من السهل تحديد ذلك ، فإنه ليس أصعب من التحديد الذي ينبغي إجراؤه بموجب قواعد مساعدة التصحيح التجاري الجارية . ومن وسائل تبسيط المهمة ، جعل جميع العمال في الصناعات التي يحدث التسريح فيها خلال سنتين مثلا من إبرام الاتفاقية التجارية ، مستحقين للتأمين . وفقط بعد فترة السماح هذه التي تمتد عامين ، تتم مطالبة وزير العمل بالتمييز بين التسريح المرتبط بالتجارة ،

وذلك المرتبط بأسباب أخرى . ونحن نقر بأن نظام الاستحقاق هذا قد يجعل البرنامج أكثر تكلفة من نظام يستند إلى تقرير كل حالة على حدة . لكن هذا النظام إذ يطمئن مقدما العمال الذين يحتمل تسريحهم بأنهم سيكونون مؤهلين لتأمين الإيراد ، يمكن أن يقلل معارضتهم السياسية لتحرير التجارة .

وبالمقارنة ببرنامج مساعدة التصحيح التجارى الحالية ، فإن تأمين الإيراد يوفر تعويضا أكثر قيمة للعمال الذين يخسرون نتيجة للتجارة الأكثر حرية ، ويقدم هذا التعويض بطريقة تحسن كثيرا الحوافز على القيام بالتصحيح السريع . ولا ريب ، أن هذا النوع من التأمين يوفر لعمال الطبقة المتوسطة حماية أكثر قيمة ، مما يوفره للعمال ذوى الأجور الضعيفة . إن معظم عمال الطبقة المتوسطة يكسبون أجورا لائقة فى وظائفهم الراهنة ، ومن ثم فإن أجورهم تنخفض كثيرا عندما يتم تسريحهم نتيجة للتجارة . إن العامل الذى يكسب الحد الأدنى للأجر لا يمكن أن يعاني من خسارة فى أجر الساعة نتيجة للتسريح ؛ فالوظيفة التالية لذلك العامل لن تدفع له أقل من الحد الأدنى للأجر . ومن ثم ، فإن تأمين الإيراد ليس له قيمة لعمال الحد الأدنى من الأجور .

وفى رأينا أن هذا ليس عيبا فى الاقتراح . فمدفوعات تأمين البطالة أيضا تتناسب مع أجر العامل السابق ، ويحصل العامل الأعلى أجرا على منافع أسبوعية أكثر سخاء . وهدف هذين النوعين من التأمين هو إحلال جزء من الإيراد الضائع نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده . ويحل تأمين البطالة محل جزء من الإيرادات الضائعة نتيجة للبطالة ، ويحل التأمين محل جزء من الإيرادات الضائعة نتيجة لقبول العامل وظيفة أقل أجرا . فإذا كان العامل المسرح يكسب ٧,٥ دولار فى الساعة ، فسرعان ما سيجد وظيفة أخرى تدفع ٧,٥ دولار فى الساعة ، ولا يعاني العامل إلا من خسارة طفيفة من التسريح . وإذا قبل عامل يكسب ١٠ دولارات فى الساعة وظيفة تدفع ٧,٥ دولار فى الساعة ، فإنه يفقد ٢,٥ دولار فى الساعة - ٢٥ فى المائة من الأجر السابق . والشكوى من أن العامل الثانى يحصل على معاملة أفضل من العامل الأول تشبه قليلا انتقاد تأمين السيارات ، لأن التسويات التى تدفع عندما يتم تدمير السيارة بأكملها أكبر منها عندما تنبعج .

وستساءل البعض عن عدالة قصر تأمين الإيرادات على العمال

المضارين نتيجة لإبرام اتفاقيات جديدة . ولا شك أن العمال الذين يعانون من ضياع الوظيفة نتيجة لأنواع أخرى من التغيير الهيكلي ، يعتقدون أن وضعهم يبرر التعويض هو أيضا . ويظن عمال تعدين الفحم أنهم يستحقون تعويضا إذا أدت التنظيمات البيئية الأكثر تشددا إلى تعثر سوق الفحم الأمريكي . وقد يريد صرافو البنوك تعويضا إذا أدت ماكينات الصرف الآلية إلى إلغاء وظيفتهم . وليس من السهل معرفة أين يقع الخط الفاصل . ونظرا لأن هذا الكتاب مكرس للتكامل الاقتصادي العالمي ، فإننا نركز بطبيعة الحال على تعويض العمال الذين يتأثرون سلبا عندما تأخذ الأمة بقواعد جديدة للاستثمار والتجارة تؤدي إلى أسواق عالمية أكثر تحررا . لكننا نتعاطف مع دعاوى الفئات الأخرى من العمال الذين يضارون من عملية التغيير . وإذا ثبت أن تأمين الإيرادات ناجح ومجد ، وفعال في مساعدة العمال المسرحين على التكيف مع التغيير المتعلق بالتجارة ، يكون هناك مبرر قوى لمد نطاق هذا التأمين ليغطي مجموعة أوسع من العمال المسرحين^(٢٠) .

خاتمة

حققت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب منافع ضخمة للأمة وللأمم الأخرى في كافة أنحاء العالم . بيد أن هذه المنافع تتهددها أصوات متصاعدة لجوقة من الذين يشكون من تأثير العولمة ، والسياسات التي ساعدت على جعل التكامل الاقتصادي العالمي ممكنا . وفي حين أن معظم هذه الشكاوى تنفقر إلى دليل تجريبي صلب ، فإنها تحدث صداها لدى كثيرين من الأمريكيين بسبب انتشار القلق من نمو الدخل البطيء ، وزيادة عدم المساواة ، والخلل الذي يتعرض له العمال . وبالإضافة لذلك ، فإن قلة من الشكاوى لها أساس في واقع الأمر . لقد أسهم

(٢٠) وفي هذه الحالة ، قد يكون هناك مبرر لتمويل البرنامج بزيادة ضريبة التأمين ضد البطالة ، حيث إنه من الناحية النظرية ، يمكن أن يصبح عمال كثيرون في وضع يحتاجون فيه للحصول على التأمين في فترة ما من حياتهم الوظيفية . وليس هذا هو الحال بالنسبة لبرامج التأمين على الأجور ضيقة النطاق ، والموجهة لفئة صغيرة من العمال يحتمل تسريحهم نتيجة الاتفاقيات التجارية الجديدة .

التكامل العالمى بدرجة صغيرة فى زيادة تفاوت الأجور . وتسبب قواعد التجارة المحررة خسائر لبعض الشركات والعمال ، ويمكن أن تسهم فى الأجل القصير فى زيادة البطالة .

ويقع على عاتق من يريدون منا الحفاظ على ، أو توسيع ، التجارة والاستثمار المفتوحين ، التزام بالتصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات الذين قد تضيرهم التجارة الأكثر حرية . وتقدم توليفة المقترحات الواردة فى هذا الفصل ، مسار عمل متواضعا وعمليا وإنسانيا .

المراجع

- Ackerman, Bruce, and Anne Alstot. 1998. *The Stakeholder Society*. Yale University Press. Forthcoming.
- APEC. 1994. "Economic Leaders' Declaration of Common Resolve." Bongor, Indonesia. November 15.
- Baily, Martin N. 1993. "Manufacturing Productivity." Washington, D.C.: McKinsey Global Institute.
- Baily, Martin Neil, Gary Burtless, and Robert E. Litan. 1993. *Growth with Equity*. Brookings.
- Bayard, Thomas O., and Kimberly Ann Elliot. 1994. *Reciprocity and Retaliation in U.S. Trade Policy*. Washington D.C.: Institute for International Economics.
- Bennefield, Robert L. 1997. "Health Insurance Coverage: 1996." Current Population Reports, Census Bureau. September. Series P60-199.
- Bhagwati, Jagdish. 1997. "Fast Track to Nowhere." *The Economist* (October 18): 21-23.
- Bhagwati, Jagdish, and Robert E. Hudec, eds. 1996. *Fair Trade and Harmonization: Prerequisites for Free Trade?* MIT Press.
- Bhagwati, Jagdish, and T. N. Srinivasan. 1996. "Trade and the Environment: Does Environmental Diversity Detract from the Case for Free Trade?" In *Fair Trade and Harmonization: Prerequisites for Free Trade?* edited by Jagdish Bhagwati and Robert E. Hudec, 159-224. MIT Press.
- Borjas, George J., Richard B. Freeman, and Lawrence F. Katz. 1997. "How Much Do Immigration and Trade Affect Labor Market Outcomes?" *Brookings Papers on Economic Activity*, 1997:1: 1-67.
- Brainard, S. Lael, and David A. Riker. 1997. "Are U.S. Multinationals Exporting U.S. Jobs?" Working Paper 5958. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

- Council of Economic Advisers. Various years. *Economic Report of the President*.
- Dam, Kenneth W. 1970. *The GATT; Law and International Economic Organization*. University of Chicago Press.
- Decker, Paul T., and Walter Corson. 1995. "International Trade and Worker Displacement: Evaluation of the Trade Adjustment Assistance Program." *Industrial and Labor Relations Review*: 48 (July): 758-74.
- Elliot, Hugh S.R., ed. 1910. *The Letters of John Stuart Mill*. 2 vols. London: Longmans, Green.
- Faiola, Anthony. 1997. "Chile Takes Its Trade Elsewhere: Delay of U.S. 'Fast Track' Legislation Makes Canadian and Mexican Products More Attractive." *Washington Post*, December 25, A29.
- Federal Reserve Bank at Washington. 1997. *Federal Reserve Bulletin* (May).
- Frankel, Jeffrey A., with Ernesto Stein and Shang-Jin Wei. 1997. *Regional Trading Blocs in the World Economic System*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Freeman, Richard B. 1997. *When Earnings Diverge: Causes, Consequences, and Cures for the New Inequality in the U.S.* Washington, D.C.: National Planning Association.
- General Agreement on Tariffs and Trade. 1952. *Basic Instruments and Selected Documents. Volume 1: Text of the Agreement and Other Instruments and Procedures*. Geneva.
- _____. 1984/85, 1995. *International Trade*. Geneva.
- Goldstein, Morris. 1997. *The Case for an International Banking Standard*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Golub, Stephen S. 1997. "International Labor Standards and International Trade." IMF Working Paper 97/37.
- Greenberger, Robert S., Laura Johannes, and Ross Kerber. 1997. "WTO's Kodak Ruling Heightens Trade Tensions." *Wall Street Journal*, December 8, p. A3.
- Greider, William. 1997. *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism*. Simon & Schuster.
- International Monetary Fund. Various years. *Direction of Trade Statistics Yearbook*.
- Jacobson, Louis S., Robert J. LaLonde, and Daniel G. Sullivan. 1992. "Earnings Losses of Displaced Workers." *American Economic Review* 83 (September) 685-709.
- _____. 1993. *The Costs of Worker Dislocation*. Kalamazoo, Mich.: W. E. Upjohn Institute of Employment Research, 1993).
- Jaffe, Adam B., and others. 1995. "Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing." *Journal of Economic Literature* (March): 132-63.

- Koretz, Gene. 1997. "The Unhealthy U.S. Income Gap." *Business Week* (November 10): 22.
- Krugman, Paul. 1997a. "A Raspberry for Free Trade: Protectionists Serve up Tainted Fruit and Red Herrings." *Slate* (November 20).
- _____. 1997b. "What Should Trade Negotiators Negotiate About?" *Journal of Economic Literature* 35 (March): 113-20.
- Lawrence, Robert Z. 1996. *Single World, Divided Nations? International Trade and the OECD Labor Markets*. Brookings/OECD.
- Lawrence, Robert Z., Albert Bressand, and Takatoshi Ito. 1996. *A Vision for the World Economy: Openness, Diversity, and Cohesion*. Brookings.
- Lawrence, Robert Z., and Robert E. Litan. 1986. *Saving Free Trade: A Pragmatic Approach*. Brookings.
- Lawrence, Robert Z., and Matthew J. Slaughter. 1993. "International Trade and American Wages in the 1980s: Giant Sucking Sound or Small Hiccup?" *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics* 1993: 2: 161-210.
- Leamer, Edward E. 1996. "In Search of Stolper-Samuelson Effects on U.S. Wages." Working Paper 5427. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Leigh, Duane E. 1989. *Assisting Displaced Workers: Do the States Have a Better Idea?* Kalamazoo, Mich.: W. E. Upjohn Institute for Employment Research.
- _____. 1991. "Public Policy to Retrain Displaced Workers: What Does the Record Show?" In *Job Displacement: Consequences and Implications for Policy*, edited by John T. Addison, 244-78. Wayne State University Press.
- Levy, Frank, and Richard J. Murnane. 1992. "U.S. Earnings Levels and Earnings Inequality: A Review of Recent Trends and Proposed Explanations." *Journal of Economic Literature* 30 (September): 1333-81.
- Litan, Robert E., and William Niskanen. 1998. *Going Digital!* Brookings and Cato.
- Mankiw, N. Gregory. 1997. *Principles of Economics*. Fort Worth: Dryden, Harcourt Brace.
- Mill, John Stuart. 1909. *Principles of Political Economy*, edited with an introduction by William James Ashley. London: Longmans, Green.
- Nader, Ralph, and Lori Wallach. 1996. "GATT, NAFTA, and the Subversion of the Democratic Process." In *The Case against the Global Economy: And for a Turn toward the Local*, edited by Jerry Mander and Edward Goldsmith. San Francisco: Sierra Club Books.
- Phelps, Edmund S. 1997. *Rewarding Work: How to Restore Participation and Self-Support to Free Enterprise*. Harvard University Press.
- Quinlan, Joseph P. 1997a. "Global Engagement: Understanding How U.S. Companies Compete in the World Economy." *U.S. and the Americas Investment Research*. December 24. Morgan Stanley Dean Witter.

- _____. 1997b. "The 'Sucking Sound' Revisited—Assessing the Import Demand of Developing Nations." Morgan Stanley Dean Witter, International Investment Research, September 24.
- Richardson, David J., and Karin Rindal. 1996. *Why Exports Matter: More!* Washington, D.C.: Institute for International Economics and the Manufacturing Institute.
- Riker, David A., and S. Lael Brainard. 1997. "U.S. Multinationals and Competition from Low Wage Countries." Working Paper 5959. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Rodrik, Dani. 1997. "Sense and Nonsense in the Globalization Debate." *Foreign Policy* 107 (Summer): 19–36.
- Sachs, Jeffrey D., and Howard J. Shatz. 1994. "Trade and Jobs in U.S. Manufacturing." *Brookings Papers on Economic Activity*: 1–69.
- Samuelson, Paul A. 1948. *Economics, An Introductory Analysis*. McGraw-Hill.
- Schott, Jeffrey J., ed. 1996. *The World Trading System: Challenges Ahead*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Slaughter, Matthew J., and Phillip Swagel. 1997. "The Effect of Globalization on Wages in the Advanced Economies." IMF Working Paper WP/97/43.
- Smith, James P., and Barry Edmonston, eds. 1997. *The New Americans: Economic, Demographic, and Fiscal Effects of Immigration*. National Academy of Sciences.
- Stolper, Wolfgang, and Paul A. Samuelson. 1941. "Protection and Real Ages." *Review of Economic Studies* (November): 58–73.
- Sykes, Alan O. 1995. *Product Standards for Internationally Integrated Goods Markets*. Brookings.
- Thurow, Lester C. 1992. *Head to Head: The Coming Economic Battle among Japan, Europe, and America*. New York: Morrow.
- U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis. 1997. *Survey of Current Business* 77 (October).
- U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics. 1997. "Productivity and Costs, Second Quarter 1997." News Release 97-272.
- U.S. Department of the Treasury. 1892. *Alexander Hamilton's Famous Report on Manufacturers: Made to Congress December 5, 1791, in His Capacity as Secretary of the Treasury*. Boston: Potter.
- _____. 1984, 1988, 1997. *Statistical Abstract of the United States*.
- USTR (United States Special Trade Representative). 1996. *The President's 1996 Annual Report on the Trade Agreements Program*.
- Werner, Ingrid M., and Linda L. Tesar. 1998. "The Internationalization of Securities Markets since the 1987 Crash." *Brookings-Wharton Papers on Financial Services* 1998. Brookings. (forthcoming).
- Wilson, John Douglas. 1996. "Capital Mobility and Environmental Standards: Is There a Theoretical Basis for a Race to the Bottom?" In *Fair Trade and*

- Harmonization: Prerequisites for Free Trade?* edited by Jagdish Bhagwati and Robert E. Hudec, 393–428. MIT Press.
- Woodward, Bob. 1994. *The Agenda: Inside the Clinton White House*. Simon & Schuster.
- World Bank. 1995. *Workers in an Integrating World*, World Development Report 1995.
- World Trade Organization. Various years. *Annual Report*.

الفهرس

(أ)

١٢٥ ؛ متعددة الأطراف ، ٣٤ ،

٤٢ - ٤٦ ، ١٢٢ - ١٢٥ ؛

والسيادة الوطنية ، ١٤٤ - ١٥٣ ؛

مؤهلات الانضمام إليها ، ٣٧ -

٤٠ ؛ الإقليمية ، ٤٥ - ٤٦ ؛

والموازين التجارية ، ١٣١ -

١٤٠ ؛ من جانب واحد ، ٤١ ،

١٢٢ . انظر أيضا مفاوضات المسار

السريع التجارية ؛ العولمة ؛ اتفاقية

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

اتفاقية الامتناع الطوعي ، ١٧٧ - ١٧٨

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ؛

في العملية الديمقراطية ، ١٥٠ ؛

آثارها على العمالة ، ٦١ - ٦٢ ،

٧٥ - ٧٨ ؛ آثارها على الاستثمار ،

١١٠ ؛ إلغاء الرسوم الجمركية ،

٤٥ ، ١٢٥ ؛ توسيعها ، ٤٦ ؛

الاتفاقيات الجانبية ، ١٤٣ ، ١٥٣

اتفاقية كيوتو ، ١٢٢

الأجور والتعويض : مساعدة التصحيح

والتعويض ، ٩٣ ، ١١٩ ؛ التأمين

على الإيرادات ، ١٨٣ - ١٩٠ ؛

آثار الاستثمار الأجنبي ، ١١٣ ؛

آثار التجارة ، ١٨ - ٢٠ ، ٦٣ -

٦٤ ، ٨٠ - ٩٨ ، ١٠٤ - ١٠٨ ،

١١٣ ؛ والعولمة ، ٨٦ ؛ عدم

المساواة في الدخل ، ٧٩ - ٨٠ ،

٩٨ - ١٠٩ ، ١١٦ - ١٦٨ ؛

البلدان منخفضة الأجر ، ٣٦ ، ٦٢ ؛

آدم سميث ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٣٨

آلان جرينسبان ، ٩

آن ألتوت ، ١٦٨

انتمان ضريبة الدخل المكتسب ،

انظر قضايا الضرائب

الابتكار ، ٣٦

أبراهام لنكولن ، ٣٨

الاتصالات . انظر التكنولوجيا

الاتفاق العام بشأن التعريفات

الجمركية والتجارة (الجات) :

المادة ١٩ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ؛

المادة ٢٠ ، ١٥١ ؛ عملية اتخاذ

القرار ، ١٤٢ ؛ الدعم والإغراق ،

١٢٥ ؛ الاتفاقيات التجارية ،

٤٣ ، ٤٥ . انظر أيضا جولة

أورجواي ؛ منظمة التجارة العالمية

الاتفاقيات التجارية والتجارة الحرة :

الثنائية ، ٤٢ - ٤٣ ؛ مبدأ

التعويض ، ٦٥ ؛ النقد والمعارضة ،

١٤ ، ١٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٨ -

٥٩ ، ٨٠ - ٨٤ ؛ آثارها ، ٤٠ -

٤٨ ، ٦١ - ١١٣ ، ١١٥ -

١١٦ ، ١١٩ - ١٢١ ، ١٢٢ -

١٢٣ ، ١٤٦ ؛ الزيادة فيها ،

١٢٥ - ١٢٦ ؛ الدولية ، ١٢٥ -

١٣١ ، ١٥٠ - ١٥٣ ؛ الخامسون

فيها ، ١٨ - ٢٠ ، ١٢٣ ؛ الدولة

الأولى بالرعاية ، ٤٢ ، ٤٣ ،

الحد الأدنى للأجر ، ١٨٩ ، الاستثمار
 في الخارج ، ٨٣ ، والإنتاجية ، ٨٣ -
 ٩١ ، تخفيضها ، ١٤٨ . انظر أيضا
 اقتصاد الولايات المتحدة
 الاحتياطي الاتحادي ، ٦٣ - ٦٤
 الإدارة ، ٥٠
 إدارة بيل كلينتون ، ٤٦ ، ١٢٨ هـ^(١) ،
 ١٥٤ ، ١٧٤
 إنموند فيلبس ، ١٦٧
 إدوارد ديمينج ، ٥٠
 أزمة العملة الآسيوية في ١٩٩٧ :
 أسبابها ، ٥١ ، ١٤٤ ، آثارها ،
 ٣٤ ، ٦٥ ، ٩٨ ، القضايا -
 التجارية ، ١٣١ ، ١٣٨
 الاستثمار الأجنبي : آثاره ، ١٢ -
 ١٣ ، ١٦ ، ٥٠ - ٥١ ، ١٠٩ -
 ١١٠ ، ١١٣ ، والتجارة الأجنبية ،
 ٤٨ - ٥٣ ، والتجارة الحرة ،
 ١٢٣ ، ١٤٧ ، الشركات متعددة
 الجنسيات ، ٥٤ - ٥٥ ، ٦٢ ؛
 استثمار المحفظة والاستثمار الأجنبي
 المباشر ، ٤٩ - ٥٠ ، ٥٤ ،
 ١٤٩ ، واللوائح ، ١٤٧ . انظر
 أيضا الولايات المتحدة
 الاستثمار المحلي ، ١٠٩ ، ١٣٥ - ١٣٧
 استطلاعات الرأي ، ١٤ - ١٥
 إسرائيل ، ٤٥
 أسعار الصرف . انظر قضايا اقتصادية
 أسعار الفائدة . انظر قضايا اقتصادية
 إعادة التوطين ، ١٤٧ - ١٥٠
 إعانات إعادة التصحيح التجاري ، ١٨٠
 الإغراق : اعتماد تدابير لمكافحة

الإغراق ، ١٧٨ - ١٧٩ ؛
 تعريفات ، ١١٥ ، الشرط الوقائي ،
 ١٧٦ - ١٧٧ ؛ الاتفاق العام بشأن
 التعريفات الجمركية والتجارة
 (الجات) ، ١٢٥ ؛ اتفاقية التجارة
 الحرة لأمريكا الشمالية ، ١٥٣ ؛ في
 الولايات المتحدة ، ١٣٠ - ١٣١
 اقتصاد الولايات المتحدة : آثاره ،
 ١٢ - ١٥ ؛ العمالة والأجور ، ٩ -
 ١٢ ، ١٦ - ١٧ ، ٦٦ - ٧٨ ،
 ٨٢ - ٨٨ ؛ منافع الاستثمار ،
 ٥٣ ، ١٦٦ ، والتجارة المفتوحة ،
 ٢٣ ، ٣٣ - ٣٦ ، ١٣٧ - ١٤٠ ،
 ١٦٥ - ١٦٩ ؛ الدعم للصناعة ،
 ١٢٧ - ١٢٨ ؛ مجمل ، ٩ - ١٤ ،
 ٣٨ - ٤١ ؛ قضايا الضرائب ،
 ١٦٦ - ١٦٧ ؛ عدم المساواة في
 الأجور ، ٩٩ - ١١٣
 الأكاديمية القومية للعلوم ، ٥٨
 ألكسندر هاملتون ، ٣٧ - ٣٨ ، ٥٩ ، ١٢٦
 ألمانيا (الغربية) ، ١٣١ . انظر أيضا
 أوروبا (الغربية)
 أمريكا اللاتينية ، ٢٦ ، ٤١
 الأمن القومي ، ٣٧
 الإنتاجية : في شركات التصدير ، ٦٣ ؛
 في الصناعة ، ٧١ - ٧٤ ؛ آثار
 العولمة ، ٨٤ - ٨٦ ؛ آثار النزعة
 الحمائية ، ٣٩ ؛ الإنتاجية الشاملة ،
 ٨٤ ، ١٦٦ ؛ في صناعات الخدمات ،
 ٧١ - ٧٤ ؛ وفرض الضرائب ،
 ١٤٨ ؛ والأجور ، ٨٤ - ٩١ ؛ انظر
 أيضا الولايات المتحدة ؛

(*) حرف هـ : يشير إلى كلمة هامش .

الإنترنت . انظر التكنولوجيا
 إنجلترا ، ٣٩ ، ٥١ . انظر أيضا أوروبا
 (الغربية)
 إندونيسيا ، ١٢٧
 أوروبا (الغربية) : قوانين مكافحة
 الإغراق ، ١٧٩ ؛ صانداؤها
 للولايات المتحدة ، ٢٦ ؛ الاستثمار
 فيها ، ١١٠ ؛ قضايا العمل ،
 ١٥٤ ؛ ١٥٥ ؛ المعايير ، ١٥٤ ، ١٥٥ ؛
 الرسوم الجمركية ، ٤٧ ؛ عدم
 المساواة في الأجور ، ٩٨ هـ . انظر
 أيضا بلدان فرادى
 إيطاليا ، ٣١ . انظر أيضا أوروبا
 (الغربية)
 إيلي هيكشر ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩

(ب)

باتريك بركنان ، ١٤
 برامج الاستحقاق ، ١٨٨ - ١٨٩
 برامج شبكات الأمان ، ١٦٩ . انظر
 أيضا قضايا سياسية
 برتيل أولين ، ٨١ ، ٨٢
 برنامج التكنولوجيا المتقدمة ، ١٢٨ هـ
 بروس أكرمان ، ١٦٨
 بريطانيا العظمى . انظر إنجلترا
 البطالة . انظر العمالة
 البلدان النامية : تدفقات رأس المال
 إليها ، ٨٣ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ؛
 اقتصاداتها ، ٩٥ ؛ أثر التجارة
 عليها ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١١٥ ؛
 الصادرات منها ، ١٥٨ - ١٥٩ ؛
 الصادرات إليها ، ٩٦ - ٩٨ ؛
 والاستثمار الأجنبي ، ٥١ - ٥٣ ،
 ١٠٩ - ١١٠ ؛ الواردات منها ،

٣٤ ، ٨٣ ، ٨٧ - ٩٨ ؛ نمو
 السكان ، ٨٣ ؛ استخداماتها للرسوم
 الجمركية ، ٣٧ - ٣٨ ، ٤١ -
 ٤٢ ، ٤٦ - ٤٧ ، ١٢٥ ؛ نظرة
 الولايات المتحدة إليها ، ٩٤ ؛
 الأجور ، ٨٢ ، ٨٣
 البنك الدولي ، ٤٤ ، ١٦٥
 بنيامين فرانكلين ، ٥٩
 بول ديكر ، ١٨٢
 بول صامويلسون ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٩
 بول كروجمان ، ١٥٨ - ١٥٩

(ت)

التأمين . انظر العمالة ؛ قضايا الرعاية
 الصحية
 تاجر ووز ، ٣١ - ٣٢
 تايلند ، ١٢٧
 التجارة : النماذج الرأس مالية مقابل
 التجارية (الماركنتالية) ، ١١٧ ؛
 المنازعات التجارية ، ١٥٢ -
 ١٥٣ ؛ آثارها ، ٣٠ - ٣٦ ،
 ١١٣ ، ١٢٠ - ١٢١ ؛ والعمالة ،
 ٦٢ - ٧٨ ؛ العدالة فيها ، ١١٥ -
 ١٤٠ ؛ تمويل العجز التجارى ،
 ١٣٤ ؛ عدم المساواة في الدخل ،
 ١٠٣ - ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ؛
 والاستثمار ، ٤٧ - ٥٤ ؛ القواعد
 واللوائح والتنظيمات والمعايير ،
 ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٤٠ ، ١٣١ ،
 ١٣٢ ، ١٥٣ - ١٦١ ؛ السياسات
 التجارية الاستراتيجية ، ١٢٤ ،
 ١٢٦ - ١٢٧ ؛ الميزان التجارى ،
 ١٣١ - ١٤٠ ؛ كمقارنة نتيجتها
 الصفر ، ٣٢

تجارة الولايات المتحدة : قواعد مكافحة
الإغراق ، ١٣٠ - ١٣١ ، ١٣٢ -
١٣٣ ، ١٧٨ - ١٧٩ ؛ الميزان
التجاري ، ١٣٥ - ١٤٠ ؛ آثارها ،
١٤ - ٢٠ ، ٢٣ - ٢٥ ، ٣٧ -
٣٨ ، ١٢٥ - ١٣٣ ، ١٦٠ -
١٦١ ؛ الصادرات والواردات ،
٢٤ - ٣٠ ، ٦٨ - ٧٠ ، ٧٤ ،
٧٦ - ٧٨ ، ٨٧ - ٩٨ ، ١١٧ ؛
اتفاقيات التجارة الحرة ، ٤٥ ،
١٤٣ ؛ التجارة المفتوحة ، ٢٣ ،
٣٣ - ٣٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٦٥ -
١٦٩ ؛ الرسوم الجمركية ، ٣٧ -
٣٨ ، ٤٤ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٧٥ ،
١٢٥ ، ١٣٩ - ١٤٠ ؛ نظرتها إلى
التجارة الحرة ، ١١٥ ، ١١٨ -
١١٩ . انظر أيضا اتفاقية التجارة
الحرة لأمريكا الشمالية ؛ مساعدة
التصحيح التجاري

التدريب . انظر التعليم والمهارات
الترتيب التجاري للسوق المشتركة
الجنوبية (في أمريكا الجنوبية) ،
٤٥ ، ٤٦
تشكيلة المنتجات ، ٣٤ - ٣٥

تعيين الفحم ، ١٥٧
التعليم والمهارات : بالنسبة للمهاجرين ،
١١١ - ١١٣ ؛ في الصناعة ،
٧٠ ؛ الإنفاق عليهما ، ١٦٦ -
١٦٨ ؛ العرض والطلب ، ١٦ -
١٧ ، ١٠٣ ؛ في صناعات التجارة ،
١٠٦ ؛ برامج التدريب . ١٨٠ ،
١٨١ - ١٨٢ ؛ والأجور ، ١٠١ -
١٠٩ ، ١١٣

التعويض . انظر الأجور والتعويض
تقرير بوسكين بشأن الرقم القياسي
لأسعار المستهلك الصادر عن مكتب
إحصاءات العمل ، ٨٥
التقرير المعنى بالصناعات ،
(هاملتون) ، ٣٧

التكنولوجيا : الاتصالات ، ١٤ ، ١١٦ ،
١٤٩ ؛ القدرة الكومبيوترية ، ٩٥ ؛
في البلدان النامية ، ٨٣ ؛ آثار
التجارة الحرة ، ٤٠ ؛ آثارها على
العمالة ، ١٠٨ ؛ التجارة
الإلكترونية ، ١٤٨ ؛ الإنترنت ،
١٤٩ ؛ تقدمها ، ١٤ ؛ الرسوم
الجمركية عليها ، ٤٤ ؛ الاتصالات
السلكية واللاسلكية ، ٤٤
نيودور روزفلت ، ٣٨

(ث)

ثروة الأمم (سميث) ، ٣٠

(ج)

جريجوري مانكيو ، ٣١
جنوب إفريقيا ، ١٤٣
جوزيف شومبيتر ، ١٦٩
جولة أوروغواي : انتقادها ، ٥٩ ؛
آثارها ، ٤٥ - ٤٦ ؛ الحماية من
السوادرات ، ١٧٧ ، ١٧٩ ؛
الاتفاقيات التجارية ، ٤٣ - ٤٤ ،
١٢٣ - ١٢٥ . انظر أيضا الاتفاقيات
العالم بشأن التعريفات الجمركية
والتجارة (الجات)
جون أدلمز ، ٥٩
جون ستيوارت ميل ، ٣٨
جون ف . كنيدى ، ٤١
جيمس كارفيل ، ١٤١

(ح)

الحرب الباردة ، ٢٠ ، ٣٧ ، ٩٤
الحريان العالميتان الأولى والثانية ، ٤١
الحزب الجمهوري ، ٣٧ - ٣٨ . انظر
أيضاً قضايا سياسية
حقوق الإنسان ، ١٤٣
الحواجز التجارية : آثارها ، ١٤ -
٢١ ؛ والاستثمار الأجنبي ، ٥٥ ؛
تقليلها وإلغاؤها ، ١٤ ، ١٥ - ١٦ ،
١٨ - ٢٠ ، ٤١ - ٤٢ ، ٨٢

(خ)

الخدمات : كمكون لتجارة الولايات
المتحدة ، ٢٨ - ٣٠ ، ٤٤ ، ٥٤ ؛
استهلاكها ، ٧٠ - ٧٤ ؛ الخدمات
المالية ، ٤٤ ؛ الاتفاق العام بشأن
التعريفات الجمركية والتجارة
(الجات) ، ٤٣

(د)

الدخل . انظر قضايا اقتصادية ؛ الأجور
والتعويض
الدستور الأمريكي ، ٢٣ - ٢٤ ،
١٥٢ ، ١٧٦
الدعم : الاختلال وعدم المساواة ،
١٦٣ - ١٩١ ؛ التعليم والتدريب ،
١٧١ - ١٧٢ ؛ آثاره ، ١٢٧ ؛
الاتفاق العام بشأن التعريفات
الجمركية والتجارة (الجات) ،
١٢٥ ؛ التأمين الصحي ، ١٧٣ -
١٧٥ ؛ في الولايات المتحدة ،
١٢٧ - ١٢٨ ؛ دعم الأجور ،
١٦٧ - ١٦٨
دوايت د. أيزنهاور ، ٤١
ديفيد ريكاردو ، ٣٠ ، ١٢٠

(ر)

رالف نادر ، ١٥٢
الرسوم الجمركية : البلدان المتقدمة ،
٤٧ ؛ البلدان النامية ، ٣٧ - ٣٩ ،
٤١ - ٤٢ ، ٤٦ ؛ الاتفاق العام
بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
(الجات) ، ٤٢ - ٤٣ ، ٤٧ ،
١٢٥ ؛ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا
الشمالية ، ٧٥ ، ١٢٥
الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، ٨٥ ،
١٠٠

روبرت رايش ، ٩

روس بيرو ، ١٤ ، ٦١ - ٦٢ ، ٧٥
ريتشارد جبهاردت ، ١٤

(س)

السلطة الاحتكارية ، ١٢٤
السيادة . انظر الاتفاقيات التجارية
والتجارة الحرة

(ش)

الشرط الوقائي ، ١٧٦ - ١٧٩
الشركات متعددة الجنسيات . انظر
الاستثمار الأجنبي
شيلي ، ٤٦

(ص)

الصادرات الأجنبية ، ١٥ - ١٧ ،
١٨ ، ٦٣ - ٦٤
الصادرات والواردات : والميزة
النسبية ، ٣٢ ؛ والآثار على
الاقتصاد وعلى العمالة ، ٦٢ - ٦٧ ؛
الشرط الوقائي ، ١٧٦ - ١٧٨ ؛
وقواعد الملكية الفكرية ، ١٥٥ -
١٥٦ ؛ أسعارهما ، ٣٣ ، ١٠٨ -

١٠٩ ، للولايات المتحدة ، ٢٤ -
٣٠ ، ١٠٨ - ١٠٩ ، وقيمة
الدولار ، ٦٣ .
صندوق النقد الدولي ، ٥٣ ، ١٢٧ ،
١٦٥
الصين ، ١٢٨

(٤)

العالم الثالث . انظر البلدان النامية
العمالة : العوامل الاقتصادية ، ١٨ ،
٣٤ ، ٦٦ - ٦٨ ، التجارة الحرة
وعدد الوظائف ، ٦١ - ٧٦ ،
٧٩ - ٨٠ ، مساعدة البحث عن
وظيفة ، ١٨٢ هـ ، الصناعة ،
٦٩ - ٧٦ ، ٨٢ - ٨٣ ، ٨٨ ،
٩٠ - ٩٤ ، اتفاقية التجارة الحرة
لأمريكا الشمالية ، ٦١ - ٦٢ ،
التأمين ضد البطالة ، ١٦٩ -
١٧٣ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٨٠ ،
١٨١ ، ١٨٩ ، فى الولايات
المتحدة ، ٦٦ - ٧٨ . انظر أيضا
الإنتاجية ، الأجور والتعويض ،
إعانات إعادة التصحيح التجارى ،
مساعدة التصحيح التجارى
العملة : تدفقات رأس المال ، ٥٠ -
٥١ ، ٨٣ ، ١٤١ - ١٤٢ ، الثقافية ،
١٤٩ ، والأداء الاقتصادى ، ١٢ -
١٣ ، آثارها ، ١١٥ ، ١٤٤ -
١٥٠ ، ١٩٠ - ١٩١ ، التكدس
العالمى ، ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ،
مقاييسها ، ١٣ ، والسيادة الوطنية ،
١٤٤ - ١٥٣ ، والإنتاجية ، ٨٣ -
٨٤ ، ٨٥ ، واللوائح والمعايير ،

١٤٦ - ١٤٨ ، والأجور ، ٨٦ .
انظر أيضا الاتفاقيات التجارية ،
الولايات المتحدة

(ف)

فرانكلين روزفلت ، ٤٢
فرنسا ، ٣٩ . انظر أيضا أوروبا
(الغربية)

فريدريش ليست ، ٣٨ .
فريدريك باستيات ، ٤١
فضيحة المدخرات والقروض ، ٥١
الفلوروكربون ، ١٢٢

(ق)

القسمان ٢٠١ و ٣٠١ . انظر مرسوم
التجارة لعام ١٩٧٤
قضايا اقتصادية : الرأسمالية ، ١٦٩ ،
طلب المستهلك والعمالة ، ٦٨ ،
الحسابات الجارية ، ٤٨ - ٤٩ ،
١٣٤ - ١٣٧ ، وفورات التكتل ،
٣١ ، آثار النزعة الحمائية ، ١٤ -
٢١ ، الاستهلاك والإنتاج الكفاء ،
٣٠ - ٣٦ ، مزايا العمالة ، ٨٤ ،
أسعار الصرف ، ٦٣ هـ ، ١٣٢ ،
١٣٣ ، ١٤٥ ، نظرية مساواة
عوامل الإنتاج ، ٨٢ ، ٨٤ ، عجز
الميزانية الاتحادية ، ١٦٦ ، التجارة
الحرة ، ١٦٨ - ١٦٩ ، اقتصاد
وسط ، ٩ ، إحصاءات حكومية ،
٨٦ ، معدل النمو ، ٦٤ ، التضخم ،
٣٤ ، ٦٤ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
أسعار الفائدة والمدفوعات ، ٣٤ ،
٤٩ ، ٦٤ - ٦٥ ، ٨٦ ، ١٦٦ ،
الأسعار ، ٨١ - ٨٢ ، مستوى

١٦٠ ، منظمة التجارة العالمية ،
١٤٢ - ١٤٣
قضايا الضرائب : هروب رأس المال ،
١٤٨ ، ائتمان ضريبة الدخل
للمكتسب ، ١٧٢ ، تمويل تأمين
الأجور ، ١٨٨ ، ١٩٠ هـ ،
الاقتراض الحكومي ، ١٣٤ - ١٣٥ ،
الزيادة في الضرائب في الولايات
المتحدة ، ١٦٤ ، ١٦٦ - ١٦٧
قضايا العمل ، ١٥٣ - ١٥٦ ، ١٥٧ -
١٥٨
قضايا مكافحة الاحتكار ، ٣٥ - ٣٦ ،
١٧٩

(ك)

كارلوس مباليناس ، ٧٦ ، ١٢٣ . انظر
أيضا المكسيك
الكساد الكبير ، ٦٨ ، ١٦٩
كندا : صادراتها إلى الولايات المتحدة ،
٢٦ - ٢٧ ، استثماراتها في
الولايات المتحدة ، ٥١ - ٥٢ ،
اتفاقيات التجارة الحرة ، ٤٥ ، ٤٦ ،
٧٥ ، استثمارات الولايات المتحدة
فيها ، ١١٠ ، ١١١ . انظر أيضا
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا
الشمالية
كوبا ، ١٤٣
كوداك ، ١٢٩
كوريا (الجنوبية) ، ١٢٧ ، ١٥٨ -
١٥٩
الكورتكورد ، ٣٩

(ل)

لجنة للتجارة الدولية ، ١٧٦
اللجنة المعنية باتفاقات التجارة ، ٤٢ هـ

المعيشة ، ١٥ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٧١ ،
١٣٩ ، نظريات ، ٨١ - ٨٢ ،
١٢٦ ، ١٣٣ ، الميزان التجاري ،
١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، قيمة
العملات ، ٦٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،
١٣٩ - ١٤٠ . انظر أيضا
المنافسة ، العمالة ، العملة ،
التجارة ، الولايات المتحدة ، الأجور
والتعويض
قضايا البيئة ، ١١٦ ، ١٢١ - ١٢٢ ،
١٤٦ - ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،
١٥٧

قضايا الدفاع . انظر الأمن القومي
قضايا الدولة الأولى بالرعاية . انظر
الاتفاقيات التجارية والتجارة الحرة
قضايا الرعاية الصحية ، ١٤٤ -
١٤٦ ، ١٤٧ هـ ، ١٧٣ - ١٧٥
قضايا الرفاهية الاجتماعية . انظر
قضايا سياسية
قضايا السياسة ، ٢٠ - ٢١ ، ١٤١ ،
١٦٩ - ١٧٥

قضايا سياسية : تعويض العمال الذين
تعرضوا للاختلال ، ١٧٦ ؛
العملة ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٦٠ -
١٦١ ، ١٦٦ ؛ الهجرة غير
القانونية ، ٥٧ ؛ الاستثمار الياباني
في الولايات المتحدة ، ٥٠ - ٥١ ؛
الرفاهية الاجتماعية ، ١٤٤ -
١٥٠ ، ١٤٧ هـ ، ١٥٨ ، ١٦٧ -
١٦٨ ؛ الرسوم الجمركية والتجارة
الحرة ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ - ٤٢ ،
١٢٣ - ١٢٤ ؛ فرض الضرائب ،
١٦٦ ؛ العقوبات التجارية ، ١٥٩ -

اللوائح والتنظيمات . انظر المعايير
واللوائح والتنظيمات
ليستر ثورو ، ١٣٩

(م)

المادة ١٩ و ٢٠ . انظر الاتفاق العام
بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
(الجات)

مايكل جوردان ، ٣١ - ٣٢

مؤتمر ريو ، ١٥٤

مرسوم الضمان الاجتماعي ، ١٦٩

مرسوم هاولي - سموت لعام ١٩٣٠

بشأن الرسوم الجمركية ، ٤٢ ، ٦٨

مرسوما التجارة لعامي ١٩٧٤ ،

١٩٨٨ ، ١٢٩ ، ١٧٦ - ١٧٧ ،

١٧٩ - ١٨٠

مساعدة التصحيح التجاري ، ١٧٩ -

١٩١

المستهلكون : المنافع من التجارة ،

٣٢ - ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٤ ؛ استهلاك

السلع المصنوعة ، ٧٠ ، ٩٥ ؛ آثار

الأزمة الآسيوية ، ١٣٨ ؛ العقوبات

التجارية ، ١٥٩

مستوى المعيشة . انظر قضايا اقتصادية

المعايير واللوائح والتنظيمات :

والإغراق ، ١١٦ ؛ آثارها على

الاستثمار ، ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٤٧ ؛

البيئية ، ١٢٤ ، ١٤٣ ؛ للعمل ،

١٤٣ ، ١٦٣ - ١٦٤ ؛ التجارة

الحرّة ، ١٥٣ - ١٦١

مفاوضات المسار السريع التجارية :

آثار التأجيل ، ٤٦ ، ١٦٥ ؛

المعارضة لها ، ١٥٣ - ١٥٤ ،

١٥٥ ؛ تأجيل الاقتراع عليها ،

١٤ ، ١٧ ، ٢١ . انظر أيضا

الاتفاقيات التجارية والتجارة الحرّة

مكتب الميزانية بالكونجرس ، ١٨٦

المكسيك : أزمة العملة ، ٥١ ، ٧٧ ،

١٣١ ، ١٦٥ ؛ صادراتها إلى

الولايات المتحدة ، ٢٦ - ٢٧ ؛

اتفاقيات التجارة الحرّة ، ٤٥ ، ٤٦ ،

٧٥ ؛ الرسوم الجمركية ، ٧٥ ؛

استثمار الولايات المتحدة فيها ،

١١٠ ، ١١١ . انظر أيضا اتفاقية

التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية

الملكية الفكرية ، ١٢٩ ، ١٥٥ - ١٥٦

المملكة المتحدة . انظر إنجلترا

المنافسة : آثار النزعة الحمائية ، ٣٩ ؛

آثار التجارة ، ٣٣ ، ٣٥ - ٣٦ ؛

آثارها على الأجور ، ٨٦ ، ٩٣ -

٩٤ ؛ التسعير ، ١٣٢ ؛ عدم العدالة

فيها ، ١١٦ - ١١٧

منافع العمالة . انظر قضايا اقتصادية

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا

والمحيط الهادئ ، ٤٦

منظمة التجارة العالمية : اللحوم

الأمريكية ، ١٥٤ ؛ عضوية الصين

فيها ، ١٢٨ - ١٢٩ ؛ انتقادها ،

٢١ ، ٤٣ - ٤٤ ، ٥٩ ، ١٤٢ -

١٤٣ ، ١٥١ - ١٥٢ ؛ في العملية

الديمقراطية ، ١٥٠ ؛ التوسط في

المنازعات ، ١٢٩ - ١٣٠ ،

١٤٢ ، ١٥٣ ؛ السياسات المحلية

فى ظلها ، ١٥١ - ١٥٢ ؛

إنشاؤها ، ٤٣ - ٤٤ ؛ قضايا

الصحة العامة ، ١٥٤ ؛ المحكمة

الدولية ، ١٢٤ ؛ مصالح الولايات

المتحدة ، ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٥٠ -

١٥١ . انظر أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)

منظمة العمل الدولية ، ١٥٤ ، ١٦٠

المهارات . انظر التعليم والمهارات

مورجان سنالدي دين ويتر ، ٩٥

الميزة النسبية ، ٣٠ - ٣٢ ، ٦٥ ، ١٢٤

(ن)

النزعة الحمائية ، ١٥ - ١٦ ، ١١٦ ،

١٢٦ . انظر أيضا الولايات المتحدة

النساء ، ٦٧ ، ٨٠ ، ١٠١ ، ١٠٢

نقد العملة : إعادة توطين مشروعات

الأعمال ، ١٤٢ ؛ آثارها على

التجارة ، ٣٣ - ٣٤ ، ٩٣ - ٩٤ ؛

آثارها على الولايات المتحدة ،

٥٨ - ٥٩ ، ٧٩ - ٨٠ ، ١٦٣ -

١٦٤ ؛ الحجج العامة ، ١٢١

المعارضة العامة ، ١٤ - ١٥

نمو السكان ، ٨٣ ، ٩٤

(هـ)

هاري ترومان ، ٤١

الهجرة : آثارها ، ١٢ - ١٤ ، ٥٧ -

٥٨ ، ٩٣ ، ١١٢ - ١١٣ ؛ معايير

العمل ، ١٥٤ ؛ مهارة وتعليم

المهاجرين ، ١١١ - ١١٣

هنري كلاي ، ٣٨

هولندا ، ٥١

هونج كونج ، ٤٢

(و)

والتر كورسون ، ١٨٢

والتر مونديل ، ٨٣

الولايات المتحدة : تعويض العمال

المعرضين للاختلال ، ١١٩ ،

١٦٤ - ١٩١ ؛ القدرة على

المنافسة ، ١٢٦ ؛ الحساب الجاري ،

٤٨ - ٤٩ ، ١٣٥ - ١٣٧ ؛ آثار

أزمتي العملة في آسيا والمكسيك ،

٣٤ ، ٧٧ - ٧٨ ، ١٣٨ ؛ آثار

الهجرة ، ٩٣ ، ١١١ - ١١٣ ؛

القضايا البيئية ، ١٥٦ - ١٥٧ ؛

الاستثمار الأجنبي ، ٤٨ - ٥٣ ،

٥٤ - ٥٥ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ١٠٩ -

١١١ ؛ العملة ، ١٤ - ١٧ ،

٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ - ١٦٥ ؛

الإنتاجية ، ٨٤ ؛ التخصص ، ٣٠ ؛

نظام الحكم ، ١٢٨ ؛ دين الخزانة ،

٤٩ ؛ نظرتها إلى البلدان النامية ، ٩٤

ولفجانج ستولبر ، ٨٢ ، ٩٩

وليام جريدر ، ٩٤

وودرو ويلسون ، ٤١

« الويجز » ، ٣٧

(ي)

اليابان : صناعة المياريات ، ٢٤ -

٢٦ ؛ فائض الحساب الجاري ،

١٣٥ ؛ صادراتها إلى الولايات

المتحدة ، ٢٦ ، ٢٧ ، ١٣٩ -

١٤٠ ؛ وارداتها من الولايات

المتحدة ، ١٣٩ - ١٤٠ ؛ استثمارها

في الولايات المتحدة ، ٥٠ - ٥١ ؛

الرسوم الجمركية ، ٤٧ ، ١٣٩ -

١٤٠ ؛ صناعة التليفزيون ، ٣٩ ؛

الفائض التجاري ، ١٣١ ، ١٣٤ ؛

الممارسات التجارية ، ١١٧ ،

١٢٧ ، ١٢٩ ؛ استثمار الولايات

المتحدة فيها ، ١١٠ ، ١١١ ؛

الأجور ، ١٥٨

رقم الايداع ١٣٠٧٠ / ١٩٩٩

الترقيم الدولي 1 - 022 - 320 - 977 I.S.B.N

مطابع الأهرام التجارية - قليب - مصر

جنون العولمة

المفارقة التي يطرحها هي أنه في حين كان لأمريكا الريادة في تشجيع العالم على تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل بين الاقتصادات القومية ، فإن أعدادا متزايدة من الأمريكيين ينتابهم الهلع من عملية العولمة ، ويخشون من تأثيرها على الأجور والصادرات في الولايات المتحدة وعلى قدرتها على المنافسة الدولية .

ويسعى مؤلفو الكتاب إلى تنفيذ هذه المخاوف ، وإثبات أن العولمة لصالح أمريكا والأمريكيين ، ولصالح العالم أجمع ، ويقدمون خطة عمل لتفادي أى آثار سلبية لها . ولتأكيد وجهة نظرهم ، فإنهم يعرضون بالأرقام والحقائق فضائل الانفتاح ، وتأثير التجارة الحرة الإيجابي على الوظائف والأجور ، وعلى تكافؤ الفرص والسيادة في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وفي كافة الدول على حد سواء .

والمؤلفون : **جاري بيرتلس** من كبار الباحثين الاقتصاديين في مؤسسة بروكينجز ومتخصص في شئون سوق العمل ، و**روبرت لورانس** أستاذ التجارة الدولية والاستثمار في جامعة هارفارد ، و**روبرت ليتان** مدير برنامج الدراسات الاقتصادية بالمؤسسة ، و**روبرت شابيرو** مؤسس ونائب رئيس معهد السياسة التقدمية .

الناشر



مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع في الداخل والخارج ، وكالة الأهرام لـ

ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليب - مصر

Bibliotheca Alexandrina



0338474